قاسيون

العدد 437

السبت 23 كانون الثاني 2010

12 صفحة . الثمن (10) ل.س

بلغ عدد رواد موقعنا الالكتروني
حتى تاريخ إغلاق هذا العدد (12.345.923) زائراً..
زوروا «قاسيون» على موقعها الالكتروني:
WWW.KASSIOUN.ORG

ياعمال العالم، ويأأيتها الشعوب المضطَهَدة اتحدوا!

دمشق . ص . ب (35033) . تلفاكس (3349208) . أنترنت: (WWW.KASSIOUN.ORG) . بريد الكتروني: (GENERAL@KASSIOUN.ORG)

الافتتاحية

ويسألونك عن اليمن..

منذ أن تفجرت الأحداث الدامية في اليمن بتاريخ ١١ آب ٢٠٠٩، لم ننخدع بما روجته وسائل الإعلام الغربية والعربية التابعة لها بأن الصراع بين الأطراف المتقاتلة يعود لأسباب مذهبية- دينية، فمنذ أحداث ١١ أيلول ٢٠٠١ وإعلان جورج بوش الابن الحرب المفتوحة على شعوب الشرقين الأدنى والأوسط تحت شعار «الحرب على الإرهاب»، لم يعد أي بلد ذي موقع استراتيجي أو لديه ثروات استراتيجية في هاتين المنطقتين بمنأى عن العدوان الأمريكي- الصهيوني، سواء بشكل مباشر أو عبر ممارسة تسعير الخلافات العرقية والدينية والقبلية فيه، وخلق المناخ المؤاتي لتفجيره من الداخل عبر الاقتتال بين مكوناته الديمغرافية!

وإذا كان الاقتتال اليمني الداخلي والذي مضى عليه عدة أشهر، لم يحقق النتائج المرجوة لمفجريه، فإن عنصراً جديداً دخل على المسألة اليمنية بقوة، ألا وهو تضخيم وجود وحجم خلايا «تنظيم القاعدة» في اليمن لدرجة أن صحيفة نيويورك تايمز الأمريكية اعتبرت اليمن بمثابة الجبهة الثالثة بعد أفغانستان والعراق في الحرب على الإرهاب، وكشفت الصحيفة «أن الجيش الأمريكي أرسل قوات خاصة إلى اليمن لضمان تدريب العسكريين اليمنيين ضد خلايا القاعدة».

من هنا ندرك تراجع الحديث في كل وسائل الإعلام عن الصراع بين «الحوثيين والجيش اليمني» لمصلحة الرواية الأمريكية المفبركة حول علاقة النيجري عمر فاروق عبد المطلب بخلايا تنظيم القاعدة في اليمن الذي درّبه وأرسله لتفجير الطائرة الأمريكية فوق مطار ديترويت في الولايات المتحدة!

وإذا كانت الولايات المتحدة قد أعلنت للتمويه بأنها لا تنوي إرسال قوات عسكرية لاحتلال اليمن، إلا أنها باشرت بإرسال الطائرات والأسلحة والذخائر والمخابرات والخبراء في حروب العصابات إلى اليمن تحت عنوان «اجتثاث» خلايا القاعدة، في حين يكمن الهدف الرئيس من كل هذا في تهيئة المناخ المناسب للقيام بعمليات عسكرية عدوانية واسعة النطاق في منطقة باب المندب وعلى مساحة البحر الأحمر، من أجل السيطرة اللاحقة على منطقة القرن الإفريقي وترتيب وضع الأنظمة في الصومال وأريتيريا وأثيوبيا والسودان، ولاحقاً مصر والسعودية. ولاشك أن من بين أهم العوامل التي ساعدت العدو الإمبريالي- الأمريكي في تفجير الوضع الداخلي في اليمن هو الطبيعة القمعية- الاستبدادية لنظام علي عبد الله صالح، والذي هو بالأساس صنيعة الخارج، ولا يهمه سوى البقاء في السلطة على حساب إفقار الغالبية الساحقة من الشعب اليمني الذي تشكل الأمية فيه ٤٧٪.

لقد أكدنا دائماً أنه مع ازدياد تعثر المشروع الأمريكي في المنطقة، وكذلك مع أي ضعف في القدرة الأمريكية على التحكم في مصير الصراع والبلدان المستهدفة بالتفتيت، ستزداد شهية العدوان وتوسيع رقعة الحرب لدى متخذي القرار في الإدارة الأمريكية، وستنقلب الوعود بإحلال السلام إلى إشعال كل مناطق قوس التوتر بالتدريج من أفغانستان إلى القرن الأفريقي.

ومن هنا لا مكان، ولا فرصة لكل ما يقال عن تحقيق السلام أو حل للصراع العربي- الصهيوني، وفي هذا الإطار لا يجوز تعليق أية أوهام حول ما يمكن أن تنتجه جولات جورج ميتشل في المنطقة، لأن الهاجس الرئيس لدى الإدارة الأمريكية يكمن في حل القضايا الرئيسية التالية:

- تفادي تداعيات الأزمة الاقتصادية العالمية، والمحافظة على الوزن الاقتصادي للولايات المتحدة الأمريكية على الساحة الدولية، وعلى وجه الخصوص المحافظة على تسعير النفط بالدولار، ما يضمن لها استمرار التبادل العالمي بالدولار أيضاً، وإلا ستنهار مملكة الدولار، وبالتالي ستنهار الولايات المتحدة نفسها!.
- وطالما يجري الحديث عن تراجع المشروع الأمريكي في المنطقة، فهذا يستتبع الحديث عن إمكانية حدوث فراغات جراء التراجع سوف تتصدى قوى إقليمية لتعبئتها، وهذا يستدعي من واشنطن التخطيط اليوم قبل الغد، لضرب وتفتيت تلك القوى الإقليمية كي لا تتمكن من ملء الفراغ، وهنا لا يجري الحديث فقط عن دول تناوئ السياسة الأمريكية في المنطقة، بل سيشمل كذلك بعض الدول التابعة، التي لم تعد ضمانة في تحقيق وحماية المصالح الأمريكية في المنطقة.
- ولأن الحفاظ على أمن الكيان الصهيوني هو من بين أهم الأهداف الاستراتيجية الأمريكية في المنطقة، ستبقى الإدارة الأمريكية مشغولةً بإخماد أيةٍ مقاومة عربية موجودة أو متوقعة ضد الكيان الصهيوني، وخصوصاً في دول الطوق.

من هنا لن نخدع فيما يسمى بدبلوماسية التهدئة إزاء الدول المحيطة بالكيان الصهيوني.

وبالعودة إلى ما يجري في اليمن، علينا البحث في العلاقة بين الوضع المتفجر في أي بلد عربي /اليمن، العراق، الصومال، السودان/، وبين الوجود العسكري الأمريكي كقوة احتلال غير مسبوقة في التاريخ، من أفغانستان إلى العراق والخليج والبحر الأحمر إلى شرق المتوسط.

وإذا كان قادة الولايات المتحدة اضطروا مؤخرا، بهذا الشكل أو ذاك، للاعتراف بعجزهم عن تغيير وجه المنطقة، فإن مقاومة شعوبٍ هذا الشرق العظيم هي بالتأكيد من سيغير وجه المنطقة وصولاً إلى الانتصار الأكيد على التحالف الإمبريالي- الصهيوني.

■■



لم يكن ينقص الفلسطينيين المحاصرين إسرائيلياً – مصرياً سوى السيول الناتجة عن عدوان إسرائيلي آخر بفتح السدود لتغرق الشوارع والبيوت المنكوبة بآثار العدوان والحصار ..

لماذا من الحسكة حصراً؟

ليس سراً أن ما يقارب نصف أبناء مختلف المحافظات السورية يسكنون في العاصمة دمشق وريفها، إما بصفة ثابتة كالموظفين والمهاجرين القدماء، أو مؤقتة كالفلاحين المهجرين من قراهم بفعل الجفاف والسياساتٍ الزراعية الحكومية.. وبالتالي فإن تسيير أغلب المعاملات الإدارية تشكل عبئاً عليهم إذا ما اضطروا للسفر إلى محافظاتهم، وخاصة المحافظات البعيدة كالحسكة ودير الزور، التي يتطلب السفر إليها والإياب منها ما يوازي راتب موظف من الدرجة الأخيرة.. وهكذا فإن إلزام أبناء محافظة الحسكة المجردين من الجنسية، بالسفر إلى محافظتهم لينالوا حصصهم من الدعم الحكومي هو بمثابة تجريدهم من هذا الحق الضئيل الذي حصلوا عليه بشق الأنفس..

فقد أصدرت وزارة الإدارة المحلية قراراً يحمل الرقم ٨٥٧٤/ص.م.و٢، تاريخ ٢٠٠٩/١٢/١٥، موجهاً إلى جميع المحافظين في سورية، ربطاً بكتاب وزارة الداخلية، قسم الشؤون المدنية ذي الرقم ٤.٤/١٢٣٢ تاريخ ٢٠٠٩/١٢/١٤ ينص في بنده الثالث على ما يلي:

«بالنسبة لأجانبٍ الحسكة، يتم منحهم استحقاقهم من الدعم الحكومي من محافظة الحسكة حصراً ..»..

والسؤال، إذا كانت الحكومة جادة في منح هؤلاء السوريين بعضاً من الحقوق سلبت منهم بشكل ظالم، فلماذا تصر على وضع شروط استثنائية عليهم لا طاقة لمعظمهم بتنفيذها؟

أهكذا يكون البدء بإعادة الاعتبار، أم أن البعض يريد أن يأخذ بيد ما كان قدمه على استحياء بيد أخرى؟

■■

تأميمات مصرفية جديدة في فنزويلا



ذكرت هيئة الرقابة المصرفية في فنزويلا أن السلطات فرضت سيطرتها على بنكين صغيرين وشركة للادخار والقروض، بسبب مشكلات في السيولة، وذلك في أحدث خطوة من نوعها ضمن مساعي الحكومة لإحكام السيطرة على القطاع المصرفي، في ظل الأزمة المالية العالمية وتداعياتها.

وقال بيان للهيئة إن الحكومة أغلقت بنكي إنفر يونيون بانكو كوميرسيالٍ وبانكو دي سول إضافة إلى شركة مي كاسا للادخار والقروض، مشيرا إلى أن التدخل ضروري ولا يمكن تأجيله بسبب المشاكل الإدارية والتنظيمية التي لا تسمح للبنوك بالوفاء بالتزاماتها.

وقالت هيئة الرقابة المصرفية إن أكثر من ٩٥ ٪ من الودائع التي يملكها أكثر من ١٦٥ ألفاً من عملاء البنوك الثلاثة ستكون مضمونة، وأكدت أن الإجراءات الأخيرة تهدف إلى حماية حقوق ومدخرات العملاء ومواصلة تطهير النظام المالي الوطني وتقويته.

وأكد خوسيه غويرا وهو عضو سابق في البنك المركزي، أن مسؤولي الحكومة تصرفوا بهذا الشكل لأن النظام المالي أضعف مما كانوا يعتقدون، وتوقع غويرا أن تتفاقم المشاكل بشكل أكبر قليلا مع ضعف اقتصاد البلاد.

ومنذ تشرين الثاني أغلقت حكومة شافيز ثمانية بنوك وبعض شركات السمسرة بسبب مشكلات في السيولة وأسباب أخرى وألقي القبض على عدد من مديري البنوك.

وتمثل البنوك التي أغلقتها السلطات نحو ١٠ ٪ من الودائع في الدولة التي تسيطر بضعة بنوك كبيرة على النظام المالي فيها. ودمجت الحكومة بعض البنوك المتعثرة مع كيانات حكومية أكبر.

وسعت الحكومة الفنزويلية لدور أكبر للدولة في القطاع المصرفي، وتعهد الرئيس شافيز الشهر الماضي بالتخلص من هيمنة المصارف الخاصة في فنزويلا، علما بأن الحكومة تسيطر الآن على نحو ٢٥ ٪ من القطاع المصرفي.

■ وكالات

بصراحة

النقابات وحق الإضراب في قانون العمل الجديد

■ عادل ياسين

شهد قانون العمل المنوي إصداره جدلاً واسعاً بين الأطراف الثلاثة: «الحكومة، أرباب العمل، النقابات»، أثناء هذا الجدل كان القانون العتيد يتنقل بخفة بين الأطراف المعنية بالموافقة عليه، وهذا طبيعي لأن هذا القانون في حال صدوره سيحدد مصير وحقوق ملايين من العمال العاملين في القطاع الخاص، الفاقدين أصلاً لحقوقهم المادية التي أقرها لهم القانون الحالي في الكثير من المزايا، من بينها الزيادة الدورية للأجور، والتي لا يحصل عليها العامل إلا بشق الأنفس، هذا إن حصل عليها أصلاً.

والقضية الأخرى، حرمان العامل من حق الانتساب إلى النقابات التي من المفترض أنها تمثله، وترعى حقوقه وتدافع عنها. وذلك الحرمان لا يتم بقوة القانون، بل بقوة المنع الذي يمارسه أرباب العمل على العمال لمنعهم من الانتساب إلى نقاباتهم، فيصبح وزنهم التمثيلي في المواقع النقابية معدوماً إلى حد ما، مما يفقدهم إمكانية التعبير عن حقوقهم (أهل مكة أدرى بشعابها)، وهذا ما تؤكد عليه النقابات دائماً في مختلف المناسبات، فهناك خلل كبير في علاقتها مع عمال القطاع الخاص، وبهذا ترسل إشارات التخوف من المستقبل في حال استمرار هذا الوضع وعدم العمل على تجاوزه. وهي بهذا التخوف محقة لأن أعداد عمال القطاع العام في تناقص مستمر، وهم مركز ثقلها، بينما أعداد عمال القطاع الخاص يتزايد ووزن النقابات ضعيف جداً بينهم.

أمام هذا الوضع السوداوي الذي يعيشه عمال القطاع الخاص من حيث حقوقهم كافة: حكومة منحازة لأرباب العمل قلباً وقالباً، أرباب عمل أقوياء في حصارهم للعمال والضغط عليهم، ونقابات ضعيفة في تمثيلها لعمال القطاع الخاص.

إزاء هذا الخلل الكبير لمصلحة الرأسمال هل سيرى القانون النور كما ترغب النقابات، وكما هو مطلوب من جهة حقوق العمال بمستقبل آمن؟؟

لقد جاء في الأسباب الموجبة لإصدار قانون العمل الجديد والمذيل بتوقيع وزيرة العمل أن القانون جاء تلبيةً للتطورات الاقتصادية الجارية، والكل يعلم كيف يتجه التطور الاقتصادي والتنمية في البلاد، ولمصلحة من. حيث أدى هذا التطور ونسب النمو المعلنة إلى إفقار الملايين من أبناء شعبنا، وفي مقدمتهم الطبقة العاملة السورية، إضافة إلى تهجير الفلاحين وتحويلهم إلى مشردين يبحثون عن كفاف يومهم في المدن والأرياف وعلى قارعات الطرق.

إذاً القانون بمواده المختلفة هو تعبير عن قوة الأطراف المختلفة ذات الشأن، وتأثيرها في الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية. فعندما تكون النقابات قوية ببرنامجها النضالي وأدواتها الكفاحية، وبعيدة عن المواقف الوسطية، وعلى علاقة وثيقة بالعمال بمواقعهم الإنتاجية تستطيع فرض المواد القانونية التي تكفل حقوق العمال دون انتقاص، وبالأخص حق الطبقة العاملة بالإضراب والاحتجاج السلمي الذي كفلته اتفاقيات العمل العربية والدولية التي وقعت عليها سورية، والتي أغفلها القانون الجديد عن عمد وإصرار، والذي لم تطالب النقابات بأن يكون متضمناً في القانون الجديد، وذلك لمبررات عدة من وجهة نظر النقابات، رغم أن التجربة أثبتت مع أرباب العمل عدم صحة تلك المبررات، وخاصة حول قضايا التسريح وزيادة الأجور والتأمينات الاجتماعية، فالمنطق يقول بضرورة أن تكون الحرية متساوية للرأسمال ولقوة العمل في التعبير عن المصالح والدفاع عنها، بينما واقع الحال أن الرأسمال له كامل الحرية في تحقيق مصالحه من خلال مجموعة كبيرة من المراسيم والقوانين التي ضمنت حركته وجعلتها طليقة في الاستثمار كما يرغب وأينما يريد، فمن باب التساوي في الحرية بين الرأسمال والعمل كان على النقابات أن تصر على حق الإضراب للعمال في نص القانون، لكي لا يصبح حق الإضراب إن قام به العمال جريمة يعاقب عليها القانون، وبالتالي تقع الحركة النقابية في تناقض بين ضرورة مراعاتها للقانون الذي وافقت عليه بنصوصه المختلفة، وبين حق الطبقة العاملة بأن تعبر عن مصالحها بالطرق التي كفلتها لها اتفاقيات العمل الدولية والعربية.

والتجربة المصرية لازالت ماثلة أمامنا عندما أضطر عمال الغزل والنسيج في المحلة للإضراب، وتضامن معهم العمال في بقية المواقع الإنتاجية دفاعاً عن حقوقهم ومكاسبهم التي أراد المستثمرون الجدد انتزاعها منهم، حيث وقفت النقابات على الحياد نتيجة موافقتها على قانون العمل لعام ٢٠٠٣ الذي حرم العمال من حق الإضراب، وترك العمال وحيدين في مواجهة الرأسمال والأجهزة المختلفة، مما أضطر العمال لخلق مناضليهم النقابيين من قلب الحركة الإضرابية، لتقود هذه المعركة المشرفة.

وتاريخ طبقتنا العاملة السورية أيضاً يؤكد تكون المناضلين النقابيين والقيادات النقابية التي قادت الطبقة العاملة وأسست النقابات والاتحاد العام من قلب المعارك الإضرابية، في مواجهة الرأسمالية الوطنية التي اضطرت للتنازل أمام قوة الطبقة العاملة وحركتها النقابية، والتي ما كانت ستحقق تلك الانتصارات لولا قدرتها على تنظيم نفسها، وردها الفعال دفاعاً عن مطالبها.

إن المعركة ما زالت مفتوحة من أجل قانون عادل يعبر عن مصالح الطبقة العاملة السورية، والمطلوب تأمين ما يكفي من القوى لتحقيق الانتصار، فهل تفعل النقابات ذلك؟!

Adel@kassoun.org

عمال القطاع النفطي:
إنجازات كبيرة وحقوق مهدورة



عمال الغاز اجتهدوا فأبدعوا.. فأين التكريم؟

ما قام به عمال شركة الغاز في «فرع دمشق وريفها لتوزيع الغاز» يستحق الوقوف عنده مطولاً، لأنهم اثبتوا لكل مشكك بالخبرات الوطنية أنه على خطأ، ولعل هذا الإبداع جاء بمثابة رد على تصريح النائب الاقتصادي عبد الله الدردري عندما قال قبل سنة بالتمام من الآن، وضمن محاضرته في ندوة الثلاثاء الاقتصادي، أنهم لن يستطيعوا الاعتماد على الخبرات الوطنية التي تفتقد إلى الكوادر المؤهلة لتطوير العمليات الاقتصادية الجارية.

لقد أثبت بعض العمال في شركة الغاز أن باستطاعتهم تقديم المزيد في حال وجدت النيات الصافية لدعمهم، وأن بإمكانهم صنع الكثير من المواد وقطع الخردة التي لا تصلح لأي شيء، من خلال مثابرتهم واجتهادهم وإبداعهم وحرصهم على الاقتصاد الوطني، ومن هنا فإن الإنجاز الذي حققوه يغدو كبيراً على الصعيد الوطني، ويستحقون على ذلك كل التكريم، سواءٌ من النقابات أو من الجهات العليا، لأنهم استطاعوا أن يصنعوا برجاً لتعبئة أسطوانات الغاز المنزلي في فرع دمشق المؤلف من /١٨/ قباناً إليكترونياً، مع جميع متمماته ومستلزماته، وبطاقة إنتاجيته تتراوح ما بين /٩٠٠/ إلى /١٠٠٠/ أسطوانة غاز في الساعة.

مكتب نقابة عمال النفط وبعد إطلاعه على الانجاز من خلال الجولة التي قام بها إلى الفرع المذكور، اعتبر ما قام به العمال إنجازاً كبيراً على صعيد القطاع النفطي في سورية، حيث أكد رئيس النقابة علي مرعي لـ«قاسيون»: «إنه إنجاز تاريخي بأيد وطنية، فكل ما تم تجميعه من معدات لتصنيع البرج الجديد وتجهيزه كان بخبرة وطنية ومن داخل الفرع نفسه، وبالاعتماد على قطع بالية منسقة في مستودعات الشركة، وبإشراف ومتابعة من مدير الفرع محمد طه».

وأضاف مرعي أن البرج الجديد من حيث مواصفاته يضاهي بإنتاجيته باقي الأبراج في وحدات التعبئة لدى المحافظات الأخرى، والمجهزة من الشركات الأجنبية التي كانت تكلف الدولة ما يقارب /٧٠٠/ ألف يورو، وهذا يعني توفير ملايين الليرات على الدولة دون أي مقابل. وأكد مرعي أن العمال أضافوا ميزة جديدة على البرج غير موجودة في بقية المحافظات، وهي ابتكارهم في تركيب شبكة أمان مركزية عند حدوث أي طارئ، بحيث يتوقف الغاز عن التعبئة فوراً من المصدر أو الصمام الرئيسي، وهذه تعتبر من أهم النقاط الحساسة والضرورية في القطاع النفطي، وخاصة الغاز. وحول التكريم الذي يستحقونه أكد رئيس النقابة أنها ستقوم بحفل تكريمي لهم، ليكونوا مثالاً لجميع العاملين في القطاع العام بشكل عام، والعاملين في النفط والثروة المعدنية بشكل خاص.

إن ما قام به هؤلاء العمال ودون أي مقابل، يستحق كل التكريم والمتابعة، وأقل صفة يمكن أن تطلق عليهم أنهم أبطال الإنتاج في سورية.

التعويضات مازالت تناقش، والعمال ينتظرون

وإذا تركنا حديث الإنجازات والتضحيات العمالية في قطاع النفط، لنتعرف على أوضاع عماله الوظيفية، ستصبح الصورة قاتمة، فالعاملون في الصناعة النفطية مازال ينتظرهم مستقبل غامض بخصوص التعويضات التي يستحقونها عن جدارة، لأنها الصناعة الأخطر والأصعب في التصنيف العالمي، وعلى هذا الأساس فقد جاء منح التعويضات للعاملين في هذا القطاع ضرورياً ومهماً، إذ تؤكد الفقرة /د/ من المادة /٩٨/ لقانون العاملين الموحد لعام ٢٠٠٥ على منح نسبة لا تتجاوز /٥٪/ من الراتب الشهري لقاء المخاطر التي يتعرضون لها في العمل. ورغم أن المادة واضحة وضوح الشمس فلم ينفذ منها شيء بعد مرور خمس سنوات على إقرارها.

ونتيجة لمطالبات العمال المستمرة بنيل حقوقهم والحفاظ على مكتسباتهم، أقرت رئاسة مجلس الوزراء في كتابها رقم /٦١/ تاريخ ٢٠٠٨/٨/٦ ضرورة الإسراع في منح التعويضات وتطبيق بنود المادة المتعلقة بها، وتم تشكيل لجان فرعية في جميع المديريات لإعداد قوائم بأسماء العمال المستحقين من خلال وظائفهم الخطيرة.

العاملون في القطاع النفطي يؤكدون أن آخر اللجان المشكلة حول هذه القضية كانت اللجنة المشكلة بالقرار رقم /٣٠٩٥/ تاريخ ٢٠٠٩/١٢/١٠ التي بدورها قامت بدراسة أوضاع جميع الشركات ومستوياتها كل على حدة، لكن ذلك لم يغير شيئاً حتى الآن، وما يخاف منه العاملون أن يطبق مبدأ (الخيار والفقوس) بعد كل هذا الانتظار في اختيار العاملين المستحقين للمنحة، بعيداً عن القانون الذي أعطى الحق لكل عامل بنيلها.

فهل ينتظر العمال في أخطر وأهم قطاعاتنا الحيوية عاماً آخر؟ أم أن الأمور ستسير لمصلحتهم بجهود ومساندة من الاتحاد العام لنقابات العمال؟!

■ علي نمر

الحفاظ على دور القطاع العام، السكن العمالي والعقوبات والدعاوى العمالية:
عناوين ساخنة لمؤتمر نقابة عمال الدولة والبلديات في طرطوس

◄ متابعة: محمد سلوم

في المؤتمر الذي عقدته نقابة الدولة والبلديات في طرطوس، ركزت معظم مداخلات المندوبين على المواضيع العمالية الملحة، مثل: صندوق نهاية الخدمة، الصحة والسلامة المهنية، تبديل الآليات القديمة، الأمومة للولد الرابع، الطبابة، الوجبات الغذائية، نقل العمال من وإلى أماكن عملهم، زيادة الرواتب والمكافآت. وكان التساؤل الأهم: «لماذا كان القطاع العام سابقاً يعطي إنتاجاً، أما الآن فلا؟»



ومن أكثر القضايا إثارة للجدل كانت العقوبات والدعاوى العمالية، وكيف يعاقب العمال دون التحقيق معهم أو مراجعتهم، ومن يكون تقييمه وسطاً لا يستطيع الاعتراض على العقوبة التي تؤثر على ترفيعه، ومن الذي يقيّم الوسط، لماذا لا تشارك النقابات في تقرير الترفيعات، لماذا تعطى للمدير سلطة العقوبات والفصل، هكذا تساءل البعض بمرارة. وقد أكد المسؤولون النقابيون بأن الدعاوى العمالية لم يطبق منها أي حكم قضائي حتى الآن!!

وقد أكد أحد المدراء المعنيين بالأمر أنه لا توجد أية عقوبة قدم عامل اعتراضه عليها إلا وأخذت بعين الاعتبار، فجرى جدال حار بينه وبين العمال المتضررين من جهة، وبين كل من رئيس الاتحاد ورئيس النقابة من جهة أخرى، حيث شرحا متى تكون العقوبات ودافعا عن حقوق العمال.

ومن النقاط التي أثارت جدلا، السكن العمالي الذي بقي حلماً منتظراً لسنوات، ليأتي قرار التوزيع «ليطير الحلم دون أجنحة» كما عبَّر أحد العمال. فمن العمال من لم يسمع بالسكن العمالي إطلاقاً وحمَّل المسؤولية لرئيس النقابة في المؤسسة المعنية، ومنهم من أشرف على التقاعد ولم يحظ بفرصة استلام مسكن، وبالتالي ستضيع عليهم فرصة العمر، ومنهم من اشتكى بأن /١٩/ حالة توزيع سكن تمت لمن يسكنون بالقرب من عملهم، والبعيدون جداً لم يخصص لهم مسكن. فأجاب احد المسؤولين النقابيين بأن هذه تعتبر مكافأة نهاية خدمة أكثر مما هي حاجة سكن. وطرطوس المحافظة الوحيدة التي أعطت سكناً للمناطق.

• **ردود الجهات المعنية:**

أول المتكلمين كان مدير مؤسسة المياه بطرطوس فأكد أن ٩٠ ٪ من الموظفين الإداريين يتم نقلهم على حساب المؤسسة، والـ١٠٪ الباقين يسكنون بالقرب من عملهم، وزادت الكتلة النقدية المخصصة للطبابة على مراحل من ١،٥ مليون إلى ١٦ مليون، وأكد على أن القطاع العام قادر على الضبط، وإذا جاء القطاع الخاص فمن أين سيأتي بالعمال؟ لذلك نعلم أننا قادرون على العمل والتطوير.

تكلم أحد المدراء بأن المالية تقلص الاعتمادات الجارية وتخفضها كتعويض الوجبات الغذائية (البيض- الحليب- اللباس ....)، ولدينا سقف نلتزم به، وطلب من الحضور عدم تقديم وثائق غير صحيحة لوصفات طبية هم ليسوا بحاجة لها، وهذا سيؤثر على حصة من يحتاج فعلياً للدواء.

رئيس مكتب العمال أكد على الثقافة المهنية، وأن القطاع الخاص يزحف باتجاه القطاع العام والنهاية الحتمية إما الخصخصة أو البيع، وأكد أن الذين يستطيعون المحافظة على القطاع العام هم القائمون عليه. وأشار إلى الفساد الإداري، وأكد بأنه لا يمكن أن يكون المدير فاسداً بمفرده، فهذه مسؤولية الجميع.

وقد أكد أحد المسؤولين النقابيين الحرص على استمرارية القطاع العام، وأكد على جدية مشاركة شرائح عمال القطاع الخاص وتمثيلهم بالنقابة من خلال توسيع الاتحاد العام للعمال.

لا تقرأ هذا الخبر!!

قائد نقابي تفاجأ باللقاء السري والمفاجئ الذي جمع أعضاء المكتب التنفيذي مع رئيس الحكومة وفريقها الاقتصادي، فلم يستطع النوم طوال الليل بسبب لهفته لمعرفة أسرار هذا اللقاء، وأخذ ينتظر بشوق قدوم الصباح حتى يذهب للعمل ويعرف من الرفاق النقابيين مغزى اللقاء، والنتائج التي وصل إليها أعضاء المكتب التنفيذي مع الحكومة.

وعندما حلّ الصباح أخيراً هرع صديقنا نحو مقر عمله، ولفرط استعجاله لبس فردتي حذاء من لونين مختلفين، ولم ينتبه إلى ذلك إلا وهو بين زملائه النقابيين!!

وحتى هذه اللحظة مازال ذلك النقابي يلعن الظروف التي أوقعته في ذلك الموقف المحرج. وبدورنا نطالب الحكومة وفريقها الاقتصادي بتخفيف تلك الاجتماعات المفاجئة حفاظاً على هيبة النقابيين، ومنعاً لتكرار مثل تلك المواقف المحرجة!!

الاتفاقية العربية رقم /٨/ لعام ١٩٧٧ بشأن الحريات والحقوق النقابية:

• **المادة الحادية عشرة:**
يكفل تشريع كل دولة حق المفاوضة الجماعية، وإبرام عقود العمل المشتركة، وتنظيم إجراءاتها ونطاقها وآثارها.

• **المادة الثانية عشرة:**
للعمال حق الإضراب للدفاع عن مصالحهم الاقتصادية والاجتماعية، بعد استنفادها طرق التفاوض القانونية لتحقيق هذه المصالح.

• **المادة الثالثة عشرة:**
يكفل تشريع كل دولة حرية العامل في الانضمام أو عدم الانضمام إلى النقابة، وحريته في الانسحاب منها.

• **المادة الرابعة عشرة:**
يكفل تشريع كل دولة عدم التدخل في ترشيح وانتخابات الأعضاء النقابيين.

• **المادة الخامسة عشرة:**
يكفل تشريع كل دولة حرية ممارسة كل عضو لنشاطه النقابي دون تدخل من صاحب العمل أو أية جهة.

• **المادة السادسة عشرة:**
يكفل القانون التسهيلات اللازمة لأعضاء المجالس التنفيذية للتشكيلات النقابية لممارسة مهامهم النقابية خلال مواعيد العمل، سواء كانت هذه المهام بالمنشأة أو خارجها.

• **المادة السابعة عشرة:**
يكفل القانون للقادة النقابيين التفرغ لممارسة نشاطهم النقابي في كافة مستويات التشكيل، كما يكفل لهم أجورهم وكافة حقوقهم، بشرط أن يتم ذلك في حدود احتياجات النقابة.

• **المادة الثامنة عشرة:**
يحظر القانون نقل أو وقف أو فصل أو الإضرار بالعضو النقابي بسبب انتمائه أو ممارسته لنشاطه النقابي.

رحلة المشقة في «الدائري الشمالي» بحلب

تبدأ رحلة المشقة للراكب في باص الدائري الشمالي بحلب في اللحظة ذاتها التي يقرر فيها اتخاذه وسيلة للنقل.. فدوامة الانتقال من دوار قاضي عسكر وصولاً إلى المدينة الجامعية، وهي سفرة يومية وحتمية على كل من يركب هذا الباص من عمال وموظفين وحرفيين وطلاب وسواهم.. قد يشعر الواقع فيها أنها لن تنتهي أبداً!!



فمنذ لحظة الصعود إلى الباص يدرك الراكب أية ورطة اضطر لإيقاع نفسه بها، بدءاً من قطع التذاكر تحت ضغط التدافع، مروراً بالازدحام الكبير وقوفاً وجلوساً، وليس انتهاءً بالانتظار الطويل أملاً في فرصة، ولو متأخرة، للجلوس على أحد المقاعد، وهو ما قد يعتبره البعض من المعجزات والخوارق بسبب تنافس الركاب الموجودين داخل الباص على هذه الميزة الهائلة!!

وفي العموم، غالباً ما يتجاوز عدد ركاب «الدائري الشمالي» حاجز الـ/٥٥/ شخصاً، علماً أن الحد الأقصى المسموح به هو /٣٣/ راكباً، بكل ما يعنيه ذلك من حدوث الكثير من الإزعاجات، الطبيعية في مثل هذه الظروف، فبعض الركاب يكلم بعضهم بعضاً بصوت مرتفع، وكثيراً ما يمر في حديثهم الناشز والنابي.. والبعض الآخر يسلّي نفسه بالموبايل ألعاباً وموسيقا وغيرها، مع كل ما يسببه ذلك من إزعاج لبقية الركاب.. ولعل الأسوأ هو أسلوب قيام المفتش بالتفتيش، حيث غالباً ما يمارس ذلك بطريقة استفزازية ينقصها التهذيب واللباقة، علماً أن بطاقة الركوب ثمنها /٨/ ل.س ويتم بيعها بـ /١٠/ ل.س.. وكأنما المبدأ هنا هو: اجمع أربع بطاقات واحصل على رحلة مجانية!!

ومن الجدير ذكره هو أن من يقومون بجمع هذه البطاقات (التذاكر) لا يتجاوز عددهم /١٠٪/، كما أن أغلب هذه الباصات الموجودة في مدينة حلب يقع عليها هذا الكلام مثل خطوط: مدينة هنانو، طريق الباب، الدائري الجنوبي، إلخ..

وهناك أمر آخر يجب التنويه له وهو أن باصات الدائري الشمالي تصبح نادرة الوجود يومي الجمعة والسبت، فإذا كان العدد الكلي للباصات العاملة على الخط هو نحو /٥٠/ باصاً، فإنها يومي الجمعة والسبت تنخفض إلى نحو /١٠/ باصات، ما قد يرفع عدد الركاب في كل باص إلى أكثر من /٦٠/ راكباً.. وبالتالي فلنتخيل ما سيؤول إليه الوضع في هذه الحالة، خصوصاً وأنه بدون الإقلال من عدد الباصات هناك ازدحام خانق فكيف مع تناقص العدد بهذه الصورة؟!.

وفي ضوء كل ما سبق تبادر هناك بعض الأسئلة يجب طرحها، ونرجو من المعنيين الإجابة عنها:

لماذا هذا التعامي المقصود للمسؤولين في المدينة على كل هذه المخالفات؟ ولمصلحة من، علماً أن مصلحة الوطن والمسألة الوطنية لا تحتمل كل هذا الإهمال واللا مسؤولية؟

ولماذا لا يكون سعر البطاقة /٥/ ل.س بدلاً من /٨/ ل.س.. وقد مرّ أعلاه أنها تباع بـ/١٠/ ل.س.. ولماذا لا يتم تحديد عدد الركاب لكل باص؟

أخيراً، لماذا لا تقوم الحكومة بالاستفادة من القطاع العام في مجال النقل وهو من أربح القطاعات، وبذلك تزيد من دخل الخزينة، كما تقوم بتشغيل عدد كبير من الشباب العاطلين عن العمل؟

وكملاحظة أخيرة، يجب ألا ننسى أن أغلب أصحاب هذه الباصات هم أعضاء حاليون أو سابقون في مجلس الشعب..

■ **مراسل قاسيون. حلب**

إتقان اللغات الأجنبية (الدارجة) ومهارات الحاسوب..

عقلية السوق.. وهموم خريجي أوروبا الشرقية

أعلنت وزارة التربية عن نيتها إجراء مسابقة بتاريخ السبت ٢٠١٠/٤/٣ لـ«انتقاء مدرسين ومعلمي الصف ومرشدين (نفسي، تربوي، اجتماعي) وأمناء مكتبات ومعاوني رؤساء شعب من حملة الإجازات الجامعية والدكتوراه والماجستير ودبلوم تأهيل تربوي ودبلوم دراسات عليا، وأعطت الأولوية لأبناء محافظات (حلب، الرقة، دير الزور، والحسكة) ومنطقة السخنة وتدمر، وثانياً للمحافظات العشر الباقية، والتعيين حسب الحاجة بعد اجتياز امتحان تحريري وشفوي، مع حساب معدل التثقيل الجامعي وبمعدل نهائي للنجاح لا يقل عن ٦٠٪، وذلك من خلال القرار الوزاري رقم ١٣٩٠ /٩٤٣ تاريخ ٢٠١٠/١/١١ المنشور في مراكز المحافظات ومديريات التربية، ويتم تقديم الطلبات ابتداءً من يوم الخميس الموافق ٢٠١٠/٢/٤ وحتى نهاية الدوام الرسمي من الخميس الموافق ٢٠١٠/٢/٢٥ بما فيها أيام العطل الرسمية».

الغريب في أمر الإعلان أعلاه هو إجبار المتقدم لهذه المسابقة بالتعهد خطياً بتقديم وثيقتي اجتياز الاختبار الوطني للغات الأجنبية، واختبار مهارات استخدام الحاسوب خلال مدة أقصاها سنة من تاريخ تعيينه، وهي مدة التمرين، وفي حال عدم تقديمه هاتين الوثيقتين يسرح استناداً إلى نص المادة ١٧ من القانون الأساسي للعاملين في الدولة، وكما يتعهد المتقدم للمسابقة بالعمل بالجهة التي سيتم تعيينه فيها ولمدة لا تقل عن خمس سنوات دون التقدم بطلب للنقل إلى محافظة أخرى، ولا تدخل مدة خدمة العلم ضمناً.

مما تقدم يبدو أن قطاعنا العام استفاد جيداً من الشروط والطريقة التي تتبع في القطاع الخاص في اختيار الموظفين (انكليزي، كمبيوتر)، ولذلك صار لزاماً على طالب توظيف أو فرصة عمل لدى أي وزارة من الوزارات أن يلتحق بالمعاهد الخاصة لتعليم اللغات (الدارجة)، وكذلك المراكز المتخصصة لتعليم الكمبيوتر كي يحظى بفرصة عمل، وعليه أن يرمي جانباً أية لغة تعلمها خلال سنوات دراسته غير مرضي عنها في السوق، وهنا أقصد أولئك الذين تعلموا ببعض الجامعات الأوربية وخصوصاً في بلدان أوربا الشرقية وروسيا، فهؤلاء عليهم أن يقروا أنهم لا يعرفون لغات أجنبية!.

فهل الاختبار الوطني للغات الأجنبية سيقتصر على فحص اللغة الانكليزية والفرنسية فقط، أم ستكون الاختبارات أشمل وأعم بحيث يتم امتحان المتسابق بلغة الجامعة والبلاد التي نال منها شهادته الجامعية.

ولماذا يشمل الاختبار جميع المتقدمين؟ هل هناك من حاجة وضرورة أن يكون مدرس مادة الديانة مثلاً ملماً باللغات الأجنبية التي تقصدها وزارة التربية؟ وهل مدرس اللغة العربية مجبر على تعلم الفرنسية والانكليزية حتى يصبح مدرساً للغة بلاده.

يبدو أن القائمين على هذه المسابقة يدركون تماماً ما يقصدونه من وراء فحص اللغة أو ما يسمى الاختبار الوطني للغات الأجنبية، العملية ببساطة شديدة ستفرز عدد من أولئك الذين سنحت لهم فرص تعلم اللغات، وسيتم بالتأكيد استبعاد أغلب خريجي جامعات روسيا وأوكرانيا ورومانيا وبلغاريا وغيرها لأن هؤلاء باتوا بحكم المنبوذين ويتم التشكيك بمقدراتهم العلمية عبر جميع الطرق، والتشكيك يشمل حتى أولئك الذين حصلوا على شهاداتهم الجامعية بمنح وبعثات رسمية حكومية..

الخلاصة أن هناك استياءً كبيراً في أوساط الدارسين للغات أخرى، ويستغربون أسلوب وضع الأسئلة التي يتم تقديمها للطلاب وفق الطريقة الأمريكية، سواء بهذه المسابقة أو غيرها. ويقول أحد هؤلاء الخريجين: «أحلامنا ضاعت، والاختبار الوطني للغات هو بمثابة إبعاد لخريجي أوربا الشرقية عن دائرة فرص العمل الحكومية رغم ندرتها وقلتها، وما نريده هو أن يتم امتحاننا باللغة التي تعلمنا بها خلال سنوات دراستنا، ثم إن من يطلع على نماذج اختبار هذه اللغات يدرك كم أنها ملغومة، وطريقة وضع الأسئلة باتت معروفة وهي الطريقة الأمريكية (لغة الشارع) دون النظر إلى اختصاص المتقدم للفحص، فالاختبار سيطال جميع الاختصاصات المطلوبة، ولذلك بات مصير آلاف الخريجين على المحك».

إن تضييق الخناق على جيش الدارسين والخريجين من بلدان أوربا الشرقية وغيرها، سيؤدي إلى تجميد كتلة علمية بشرية بأكملها، لأن أعداد الخريجين من تلك الجامعات كبيرجداً، لذلك فالحل الأفضل هو أن يصبح الاختبار الوطني للغات مقتصراً على لغة الطالب الجامعية التي تعلم بها خلال سنوات تحصيله العلمي سواء كانت شرقية أو غربية.. أو عالمثالثية.

■ **إبراهيم نمر**

توضيح حول: «انهيار خزان في الغاب»

وصل إلى صحيفة قاسيون توضيح مقتضب من المهندس محمد خالد الشحود مدير عام مؤسسة المياه والصرف الصحي في محافظة حماه، يرد فيه على ما نشر في صحيفة قاسيون بالعدد /٤٣٤/ تاريخ ٢٠٠٩/١٢/٢٦ بعنوان: «انهيار خزان في الغاب» للكاتب فهد الحمدو..

يقول المهندس محمد خالد الشحود:

«إن ما سرده كاتب المقال من أن معاون مدير مؤسسة المياه وجد أن كمية الأسمنت الأسود كانت قليلة جداً، وأن قضبان الحديد المسلح التي حملت الخزان وغمست بالاسمنت كانت كلها من عيار /٨/ مم إلى /١٠/ مم فقط... و(استغرب أحد المهندسين...) إلى قوله: (.. لو كان هذا الخزان يعمل لانهار منذ الأسبوع الأول لتدشينه).. هي أقوال ابتدعها الكاتب بخياله الفني ونسبها إلينا خلافاً لأصول مهنة الصحافة والتحلي بالمسؤولية والدقة والصدق في نقل الوقائع والأحداث.

يرجى الإطلاع.. شاكرين تعاونكم»..

تعقيب

نشكر مدير عام مؤسسة المياه والصرف الصحي في محافظة حماه على تفضله بالرد والتوضيح، الذي تأخرنا في نشره لسؤال مراسلنا، كاتب المقال، عما جاء فيه من حيثيات وتفاصيل، حيث تبين لنا بعد التدقيق أن التباساً قد وقع، فمن أعطى التصريح للكاتب هو معاون مدير مياه حوض العاصي، وليس معاون مدير مؤسسة مياه حماه كما ورد، لذا تتقدم هيئة تحرير قاسيون باعتذارها الشديد لكل من طاله الالتباس غير المقصود..

وكان المهندس الشحود قد أفادنا منذ نشر المقال، بأن مؤسسة المياه بادرت فور علمها بانهيار الخزان ليلة السبت تاريخ ٢٠٠٩/١٢/١٩ للقيام بما يلي:

«– توجيه عناصر من وحدة مياه شطحة بالشخوص إلى الموقع وإبلاغ شرطة ناحية الزيارة لإجراء اللازم.

– تكليف معاون المدير العام ومدير الدراسات بالكشف الفوري واتخاذ كافة الإجراءات اللازمة التي تستوجب الاستعجال. وبناء عليه تم الكشف على الموقع وإعطاء التوجيهات اللازمة لضمان عدم انقطاع مياه الشرب.

– تشكيل لجنة فنية لتقصي أسباب انهيار الخزان وفق الأمر الإداري رقم /٥٦٠/ تاريخ ٢٠٠٩/١٢/١٩.

وبناء عليه:

تم تنظيم ضبط أصولي من قبل شرطة محافظة حماه (مخفر شرطة الزيارة) برقم /٤٠٣/ تاريخ ٢٠٠٩/١٢/١٩ وأحيل إلى النيابة العامة بالغاب حسب الأصول وحسب علمنا لا يوجد لدى قيادة الشرطة ضبط رسمي وضبط شكلي كما أشار المقال.

القيام بما يلزم لاستمرار إرواء القرية.

قامت اللجنة المذكورة أعلاه والمشكلة بموجب الأمر الإداري رقم /٥٦٠/ تاريخ ٢٠٠٩/١٢/١٩ بالكشف على الخزان المنهار وتنظيم المحضر اللازم رقم /٣٣٢٥/ ص.و تاريخ ٢٠٠٩/١٢/٢٤.

تم إحالة الموضوع إلى الرقابة الداخلة في المؤسسة للتحقيق وبناءً عليه تمت مراسلة جامعة البعث (كلية الهندسة المدنية) بموجب كتابنا رقم /٦١٤٨/ تاريخ ٢٠٠٩/١٢/٢٩ لدراسة واقع الخزان المنهار وتحديد الأسباب التي أدت إلى انهياره أثناء العاصفة الهوائية وتحديد المسؤوليات واقتراح المناسب».

ولكن يجب التنويه هنا أنه ما من جهة حتى الآن قد قدمت شروحات أو مبررات عن هذا الانهيار، وبالتالي فالقضية الأهم التي أوردها المقال ما تزال غامضة، ولا نعرف إن كان التحقيق فيها قد وصل إلى نتائج تزيل كل التباس..

الأمطار.. والمواطن.. وفضائح البنية التحتية

◄ **جهاد أسعد محمد**

كلما هطلت الأمطار بغزارة، وهو الذي بات قليل الحدوث في معظم أرجاء بلدنا، يرتبك المواطن السوري ويشعر بتناقضات عجيبة لها أول وليس آخر.. هل يتمنى أن يستمر المطر في الانهمار لكي يغسل تلوث المدن المسقوفة بسحب الرماد الزاخرة بالسموم، ويروي الحقول والمراعي، ويملأ الخزانات الجوفية والسدود السطحية ومجاري الأنهار المتفسخة بسبب الجفاف، أم يدعو السماء والغيوم للتوقف والانكماش والانحباس، لكي لا تغرق الشوارع، وتتعطل الكهرباء، وتنقطع الطرق، وتدلف السقوف، وتطوف المجاري العامة والخاصة، وتغسل المزاريب العشوائية رؤوس الناس؟

الأمطار هي سر وجود سورية الطبيعية، سر ولادة الحضارة فيها، وسر عبادة سكانها للإله «بعل» طوال ألفي عام، وحتى بعد التوقف عن عبادته ظل يتجلى بأسماء أخرى، وظل اسمه الأصلي حيّاً يرمز للأراضي والحقول والثمار التي ترويها السماء لا المياه الجارية.. والأمطار هي آخر تجلّ ثابت للطبيعة في زحمة الحضارة.. آخر خيط لعلاقة الناس بها.. الأمطار هي احتفاء موسمي باستمرار شروط الحياة... ولكن القائمين على القطاع الخدمي بمختلف مناحيه في بلادنا، يتفاجؤون بها كلما عرّجت علينا، وكأنها تزورنا للمرة الأولى.

تطوف الشوارع وتغرق عند أول زخة، فتجد ورشات الخدمات في مديريات المحافظات مذهولة، عاجزة، متخبطة، منهمكة، وكأنها كانت تتوقع أو تتمنى ألا تسقط نقطة واحدة! تهب بعد تلكؤ لفتح الريغارات المغلقة التي تنتصب كخوازيق عثمانية في قلب الشوارع دون أن ينتج عن ذلك أية نتائج إيجابية.. تحضر الصهاريج الشافطة التي تنقذ شارعاً لتغرق آخر.. ثم لا تلبث أن تتعطل وتحتاج لمن ينقذها دفشاً أو شحطاً.. في هذا الوقت الذي صيفه ضيع لبن شتائه، يغوص الناس، الكبار والصغار في الوحول والمستنقعات.. تنطفئ محركات السيارات العتيقة وسط البرك.. تحدث أزمات مرورية تتسبب للبعض بالجنون فيطلقون الشتائم في كل الاتجاهات..

تنقطع الكهرباء، تذوب الأسلاك، تحدث ماسات خطرة في كل الأحياء، وقد يسقط ضحايا، فيخرج عمال الطوارئ الفقراء باحثين عما قد يسلبونه من فقراء آخرين لقاء إعادة تشغيل مصابيحهم التي تنير كتب أبنائهم المدرسية.. أما الأحياء المعروف عنها من أزمات مشابهة سابقة أن سكانها مدقعي الفقر لا يستطيعون دفع قرش واحد لرجال الطوارئ، فعليها أن تنتظر حتى تمضي العاصفة.. ثم.. لا شيء أبداً.. لا أحد يسأل مدير كهرباء أو رؤساء ورشات الصيانة أو حتى وزير الكهرباء لماذا يحدث كل ذلك؟. وهنا، في معظم الأحيان، قد لا يختلف السائل عن المسؤول (عموماً) في شيء.. لا في نوع السيارة ولونها وطرازها، ولا في الشاليه والمزرعة والثقافة (الوطنية) والرصيد الشخصي.. فلمَ يكون السؤال أصلاً..

تتمزق الطرقات الهشة، تخلع عنها ثوب الإسفلت الرقيق البالي، تصبح مجرد حفر وأفخاخ متناثرة تحت الدواليب والأقدام.. تسارع الورشات التي كانت نائمة واستفاقت على صوت الرعود، فترمم وترقّع قبل حضور اللجان الفاحصة لرداءة الثوب الممزق، لكي لا تقاسمها في اللقمة الحرام التي التهمها رؤساؤها ومديروها وشركاؤهم المتعهدون ومن يحميهم ويمد بأعمارهم في جهات أعلى..

هكذا تسير الأمور حين يفضح المطر بنيتنا التحتية الضعيفة، المنهوبة، المهملة.. وبالتالي فبلادنا تغرق.. ويحتاج إنقاذها إلى أكثر من الكلام والشعارات والخطط المفرغة من تحدياتها الحقيقية..

وفاة الرفيق محمد يونس

توفي في مدينة الحسكة بتاريخ ٩\١\٢٠١٠ الرفيق محمد يونس (أبو خالد)..

الرفيق الراحل من مواليد مدينة عامودا، وقد انتسب إلى الحزب في بداية السبعينات، وكلف بالعديد من المهام الحزبية، التي نفذها بكل إخلاص وجدية، وكان مثال الرفيق المبدئي خلال سنوات عمره الحزبي.

وقد شارك في مراسيم التشييع العشرات من ذوي ورفاق الفقيد، وألقى الرفيق شيروان كلمة باسم اللجنة الوطنية لوحدة الشيوعيين تحدث فيها عن مناقب الفقيد، وقدم التعازي باسم اللجنة الوطنية، مؤكداً على السير في الطريق الذي سار عليه الرفيق محمد، طريق النضال من أجل إلغاء جميع أشكال الظلم والاستغلال، والنضال من أجل وحدة الشيوعيين السوريين..

لرفيقنا الراحل الخلود، ولأهله ورفاقه وأصدقائه الصبر والسلوان وطول البقاء..

أجهزة غسيل الكلى في البوكمال لا تعمل

لا ندري ما هي الأسباب الفعلية التي أدت إلى زيادة عدد المصابين بمرض القصور الكلوي ومرض الكبد الفيروسي في مدينة البوكمال.. أهو الهواء أم الماء أم الفساد أم الغلاء أم ماذا.. هذه التساؤلات التي لم نجد لها أجوبة شافية، أبقت المواطن في البوكمال يدور في حلقة مفرغة لا يعرف بدايتها من نهايتها، وفوق كل هذا يأتي إهمال وزارة الصحة ومديريتها في دير الزور ليزيد الطين بلة كما يقال، وذلك من خلال الإهمال الحاصل في قسم غسيل الكلية في مشفى الباسل في البوكمال، حيث يوجد في هذا القسم /١٢/ جهاز غسيل، ثلاثة منها وهي من نوع (هوسبل)، معطلة وواقفة عن العمل لعدم وجود ورشة إصلاح مختصة في هذا المجال، وعندما تمت مخاطبة الوزارة بهذا الخصوص، جاء الرد بأنه لا توجد عقود صيانة لها!!.

وهكذا نجد أنفسنا أمام سؤال يطرح نفسه بقوة: هل عجزت الوزارة عن إيجاد ورشة مختصة تحت تصرفها، وذلك من خلال تدريب عدد من العاملين عندها، أم على المريض أن ينتظر إبرام العقود مع القطاع الخاص، الذي يتقاضى ألوف الليرات عن إصلاح أي جهاز مهما كان عطله بسيطاً؟.

إن غياب أية استراتيجية بهذا الشأن يؤدي إلى هدر ملايين كثيرة على امتداد مساحة الوطن، وبالتالي على وزارة الصحة ألا تبقى مكتوفة الأيدي في هذا الشأن..

من جهة أخرى، إنه من المستغرب حقاً عدم وجود عدد كاف من الكادر التمريضي في هذا القسم، حيث لا يوجد سوى خمسة ممرضين يقع على عاتقهم حجم كبير من العمل والجهد، بالوقت الذي يوجد في مشفى دير الزور في القسم ذاته نحو /٢٧/ ممرضاً وممرضة يعملون على /١٧/ جهازاً فقط.. وبالتالي فكأن البوكمال خارج تغطية وزارة الصحة ومديريتها في دير الزور، إذ رغم المطالبات المتكررة من الكادر الطبي والإداري والمرضى إلا أنه لا حياة لمن تنادي، ناهيك عن النقص المستمر في دواء «البومين» الخاص بمرضى الكبد الفيروسي، إضافة إلى عدم وجود «العامل الثامن» بالنسبة لمرضى الناعور في أغلب الأوقات.

أمام هذا الواقع المزري نطالب وزارة الصحة ومديريتها في دير الزور بإقامة دورات تدريبية موسعة على عملية إصلاح أجهزة غسيل الكلى عبر إيفادهم داخلياً أو خارجياً، حفاظاً على أرواح الناس أولاً، وحفاظاً على الأجهزة بالتزامن المتلازم بدل أن يأكلها الصدأ والغبار، وتعيين العدد الكافي من الممرضين في قسم الكلية في البوكمال صوناً لكرامة الوطن والمواطن التي تبقى فوق كل اعتبار.

■ **البوكمال - تحسين الجهجاه**

النهب والفساد في دير الزور..

اعتداءات صارخة على أملاك الدولة!!



بعد أن كانت اليد المنتجة هي اليد العليا، صارت الحكومة ومعها حلفاؤها تقول للعمال والفلاحين نحن شركاء في القرار، وبعد تغلغل وسيطرة النفس الليبرالي على الكثير من المفاصل الاقتصادية والاجتماعية عبر الخصخصة والاستثمار والنهب والفساد، وتمكن المتلبرلون من امتلاك القرار فيها، تخلت الحكومة عن هذه الشراكة لتتفرد بالعديد من القرارات دون اعتبار لمصالح الشعب والوطن، بل أن بعضاً من تلك القرارات طالت أبسط الحقوق، مخالفة حتى الدستور ولم يحاسبها أحد على ما ارتكبته!!

وبعد ما جرى من نهب وفساد وإفشال متعمد للقطاع العام على مستوى الوطن، لم يبق أمام هؤلاء للاستمرار في النهب سوى أملاك الدولة، التي هي أملاك الشعب أيضاً، والتي كثرت السكاكين التي تقطع أوصالها وتحولها إلى كُفتة يسهل هضمها وابتلاعها، ومنها سكاكين شركات الاستثمار العقاري وغير العقاري، وتعديات المتنفذين وأصحاب السطوة تحت مسميات وحجج متعددة ومنها التخصيص، حيث خُصصت حتى بعض الأحزاب بقطع من الأراضي، علماً أنه ليس لها صفة اعتبارية في القانون لعدم وجود قانون أحزاب. فهل أصبحت أملاك مجلس مدينة دير الزور بعد توسعة المخطط التنظيمي وأملاك الدولة ككل لقمة سائغة، أو قطعة حلوى تجذب الحشرات إليها، أو قطعة جبن طرية لفئران الفساد وخفافيش النهب التي ترصدها براداراتها عن بُعد، وكمثال على ذلك سنأخذ الحادثة التالية:

سبق أن خُصصت إحدى الجهات الوصائية بأرض مساحتها ١٤٣٢ متراً بموجب عقد بالتراضي رقم /١٣٧/ صَ مع مجلس المدينة، وعقد بالتراضي يعني سعراً رمزياً وشكلياً!! وذهب منها ٨٦٥ متراً مرافق عامة، وبقي منها ٥٦٧ متراً، وبيعت لأحد المتعهدين المدعومين الذي تجاوز الوجائب والمرافق العامة وبنى برج «دريم هاوس» الذي سبق أن أشرنا إليه أيضاً، ولم يحرك أحدٌ ساكناً للمحاسبة؟!

واليوم وجهت الجهة الوصائية ذاتها كتاباً محولاً من المحافظ إلى مجلس المدينة للدراسة وبيان الرأي، تطالبها بالتعويض عن المساحة المقتطعة، والكتاب مسجل بوارد المجلس برقم ٣٨٦ تاريخ ٢٠٠٩/٩/٢٩، وحدد الأرض في العقارين ٥٢٠ و٢٧٦١ بالمنطقة العقارية الرابعة وذلك للمصلحة العامة، دون تحديد ما هي هذه «المصلحة»!!

كتاب من رئيس شعبة التنظيم في مجلس المدينة موجه إلى رئيسه يبين أن الجزء المطلوب من العقار ٥٢٠ وارد على المخطط التنظيمي بصفة تحريج يحتاج للعرض على اللجنة الإقليمية، وأن العقار ٢٧٦١ تعود ملكيته بالكامل للأوقاف وليس للمجلس. وهو أحراجٌ أيضاً.

وأصدر رئيس مجلس المدينة القرار ٧٥ تاريخ ٢٠٠٩/١١/١٧ بموافقة المجلس بالإجماع، والقاضي بتخصيص مساحة ١٧١٦٠ متراً وفق الكروكي المعد من قبل (الدائرة الفنية) بتاريخ ٩/٩، أي أكثر من ١٧ دونماً ونصف من العقار ٥٢٠، وهي تعادل حوالي ثلاثين ضعفاً من مساحة الأرض المقتطعة!؟

بتاريخ ٢٠٠٩/١٢/٢٢ وجهت مديرية الأوقاف الكتاب ٨/١١/١٢٠٦ إلى المحافظ تطالب بطي قرار مجلس المدينة رقم ٧٥ القاضي بالتخصيص، لأن الكروكي المعد هو للعقار ٢٧٦١ وتعود ملكيته بالكامل لها، وهو موضوع استثمار لها كسوق تجارية لدعم موازنتها العاجزة عن تأمين رواتب موظفيها، وأنّ العقار ٥٢٠ بموقع آخر. وتكليف دائرة المساحة ببيان الحدود.

التبصر في الوقائع

يتبين من الحيثيات جملة من المخالفات تثير عدداً من التساؤلات:

كيف يخصص رئيس مجلس المدينة أرضاً ليست ملكه بل ملك للأوقاف؟ وأيضاً قبل عرضها على اللجنة الإقليمية كونها أحراجاً، كما يخالف ما بيّنه رئيس شعبة التنظيم لديه؟!! وأين مديرية البيئة من ذلك، ونحن بأمسِّ الحاجة إلى كلّ شجرةٍ بسبب ظروفنا البيئية؟!

ولماذا هذه المساحة الكبيرة في وسط المدينة، والتي قيمتها أكثر من ثلاث مائة وخمسين مليوناً على الأقل؟! حيث يقدر سعر المتر المربع بعشرين ألف ليرة، وما «المصلحة العامة» التي تقتضي ذلك؟

وما فرق القيمة عن جزء من القطعة السابقة؟ ولماذا لم يوقع عقد ليس (بالتراضي) بذلك؟ وكيف يكتب أنّ القرار اتخذ بالإجماع؟ بينما أكد لنا أحد أعضاء المجلس أنّ القرار لم يتخذ بالاجماع، بل حاول رئيس المجلس معرفة من لم يوافق بأسلوب مثير، كون الجهة المخصصة هذه الجهة الوصائية، وأعاد التصويت عليها في اليوم التالي؟!

كما أن الكروكي أي (المخطط) والصور الجوية والوثائق الموجودة تبين أنّ الأرض ضمن عقار الأوقاف، ولو أنّ مواطناً اقتطع شجرةً هناك لتعرض للسجن العرفي وفق ضابطة الأحراج، ولو أنّ مواطناً اقتطعت قطعةً من أرضه، فهل يعوض بثلاثين ضعفاً؟!

ولماذا هَذا الكرم الحاتمي؟! علماً أنّ المجلس يشكو قلة الموارد المالية التي تعيقه من تقديم الخدمات للمواطنين كما يدعون.. أليس المواطنون أحقّ بذلك؟! وهو واجبه الذي انتخب من أجله أو كلف به، ثمّ ألا يُعتبر هذا خيانةٌ للأمانة؟!

والتساؤل الأخير:

لماذا لا يُحاسب رئيس مجلس المدينة على كلّ هذه المخالفات من المجلس ذاته، أم أنه لا يعلم بالتفاصيل، أو لا حول له ولا قوّة؟!

والأهم بعد ذلك من الذي سيحاسبه طالما هو يحابي هذه الجهة المسؤولة أو تلك؟ مما يمنحه قوة وحماية، وبالتالي سيتم السكوت عن كثير من التجاوزات والمخالفات التي لا يعلمها إلاّ الراسخون في المنصب؟!

وهنا ننوه بموقف مديرية الأوقاف التي لم تسكت عن حقها، فوجهت كتاباً إلى المحافظ، وكتاباً آخر إلى وزير الأوقاف بالموضوع ذاته.

■ **مراسل قاسيون**

في الرقة: مجالس المدن والبلدات.. وهمٌ أم حقيقة!؟



إنّ المتابع لما يجري على مستوى الوطن، يجد أنّ كثيراً منه شكل دون مضمون فعلي وعملي، أو يجري تطبيقه بشكل مشوّه يفاقم معاناة المواطنين بدل أن يقوم بحل مشاكلهم، وقسمٌ كبيرٌ منه يصبح وهماً وخداعاً للمواطنين ..!!

فمنذ سنوات فائتة شكلت عدة بلديات في عدد من المناطق التي كانت تتبع سابقاً لمركز محافظة الرقة، وذلك وفق انتخابات شكلية، ونسبةً كبيرة منها في المزارع، وأصبحت مستقلة نسبياً لها خططها ومجالسها، وتوفرت فيها بعض الخدمات الأساسية. ولكن اللافت للنظر أنه كلما دعت حاجة المسؤولين إلى تغيير رئيس بلدية منها يتمّ ذلك بقرار من رئيس المكتب التنفيذي دون الرجوع إلى سكان هذه البلدة أو تلك، وكأنهم قاصرون ولا يعرفون من يصلح لإدارة شؤونهم، وبعضها يزيد عدد سكانها على ٥٠٠٠ مواطن، مثل بلدات ربيعة والقحطانية وحطين وما يتّبع لها.. وهذا ما دفع المواطنين لفقدان الأمل والثقة بكل ما يجري والعزوف عن المشاركة، وحتى أعضاء المجالس باتوا لا يعرفون شيئاً، فرئيس مجلس البلدية المكلف في البلدة هو الآمر الناهي، وهو الأول والأخير والنافع والضّار، وخاصةً إذا كان مدعوماً ويتمتع بجدار استنادي وقوّة خفية تحميه، وإذا كان كريماً ومضيافاً تجاه المسؤولين، والعكس تجاه أبناء بلدته، وهذا ما أتاح انتشار الفساد وهيمنة بعض الفاسدين على حساب مصلحة المواطنين، والابتعاد عن تنمية حقيقية للمجتمع والوطن.

إنّ الهدف من الإدارة المحلّية هو تخفيف دور المركزية وتوسيع دور المشاركة الشعبية في القضايا التي تتعلق بالمواطنين مباشرةً، لكن الوقائع تقول عكس ذلك. من هنا نؤكد ونطالب بأن تكون مجالس المدن والبلدات هي صاحبة القرار في القضايا التي تخصها على الأقل، ومن حقها أيضاً أن تختار من يمثلها دون وصاية وفرض، ومن لا يثبت وجوده بعمله وخدمته للمواطنين من حقهم إزاحته واستبداله، لا أن يبقّى مهيمناً عليهم، كما من حقهم أيضاً التعبير عن رأيهم في القضايا العامة التي تشمل المحافظة ككل.

إن العودة إلى الجماهير هو فقط ما يمنح القوة والوحدة الوطنية، فهل هناك من يسمع ويقتنع ويتعظ؟.

■ **محمد الفياض - مراسل قاسيون**

ما يزال حق فلاحي المريعية ضائعاً..



لا يضيع حقّ وراءه مطالب.. من هذا المنطلق يواصل فلاحو قرية المريعية التابعة لناحية موحسن باستمرار المطالبة بحقوقهم المستولى عليها من شركة نماء، في قضية باتت معروفة للجميع لكثرة ما تداولها الإعلام، حيث لم تكتف هذه الشركة بامتلاك ٣٠٠٠ آلاف دونم بسعر بخس هو ٧٩٦ ليرة للهكتار (١٠ دونمات) ومخالفةً القوانين العامة، علماً أنها لم تنتج شيئاً يذكر من خلال ما وزعته من أرباح على المهندسين سابقاً، وحالياً لا تنتج أي شيء، بل تعدت ذلك إلى الاستيلاء على حوالي مائتي دونم زيادة لتربية الأغنام التي تدّعي وجودها.. وهذه الأراضي هي خاضعة للاستصلاح أي النفع العام، أي لا يجوز التصرف بها حتى انتهائه وفق القانون ٣ لعام ١٩٨٤، كما أنها خاضعة لقانون الإصلاح الزراعي كون قسم كبير من هذه الأراضي موزع على الفلاحين المنتفعين، وهذا ما يؤكده كتاب مديرية الزراعة ذو الرقم ٧٣٤٦/م د الموجه لفرع حزب البعث وكتاب اتحاد الفلاحين رقم ١٠٩٥/ص تاريخ ٢٠٠٩/٢/٢٣ ربطاً مع كشف مساحي، حيث كلف مساح من مديرية الزراعة بمهمة رسمية بذلك مع تقرير لجنة أملاك الدولة يبين أنها أراضي استيلاء، والكتاب رقم ١٢٨١/ ص تاريخ ٢٤/ ٢٠٠٩/٣ إلى الجهة ذاتها والمتضمن تشكيل لجنة لإبعاد شركة نماء عن أراضي الفلاحين المنتفعين.

وبالقانون: كان حريّاً بـ(نماء) أن تبتعد عن الأماكن الزراعية ١٥ كم، وسبق أن نوهنا في قاسيون إلى قسم كبير مما جرى من تعديات، وأوضحنا أنه تم تشكيل عدة لجان لإعادة الأمور إلى نصابها بمساعدة بعض الشرفاء، ومنها تدخل اتحاد الفلاحين ورئيسه صبحي الحنّان ورئيس الشؤون الزراعية بالاتحاد محمد الركاض الذي أوقف جرارات الشركة من فلاحة الأراضي، إلاّ أنه في كلّ مرة يجري التلاعب وتمييع عمل اللجان!؟

وآخر المطالبات والمستجدات والتناقضات أنّ الوحدة الإرشادية التابعة لمديرية الزراعة، تطالب الفلاحين بتوريد إنتاجهم من القمح إلى مركز حبوب المحافظة وكذلك تطالبهم بزراعة المساحة بالشوندر السكري حسب الخطة المقررة في أرضهم المغتصبة منهم، وهم لا يفلحونها!!

كما قدمت عدة شكاوى ومذكرات من الفلاحين إلى القيادة الحزبية والمحافظ في مؤتمرات الفرق والشعبة والجمعية الفلاحية، لكن يبدو أنّ هناك قوةً خفية تعيق ذلك على حساب مصلحة الفلاحين التي هي من مصلحة الشعب والوطن..

وأخيراً ما نود ذكره أنّ الجهات التفتيشية المحلية لا تقوم بواجبها بشكل كامل في هذا الجانب، مما اضطر مديرية المتابعة في رئاسة الهيئة المركزية للرقابة والتفتيش إلى إعادة فتح التحقيق بإحدى التجاوزات على الأملاك العامة في العقار ١٠٥ معيزيلة، وقدمت توصيات واقتراحات إلى وزير الزراعة بالكتاب رقم ١/١٢٤٤/٧٠ تاريخ ٢٠٠٩/٥/١١ منها:

- إنهاء تكليف عبد الناصر حمود من عمله كرئيس مصلحة أملاك الدولة ومعه معاونه..
- وضع إنهاء تكليف مدير الزراعة بتصرف الوزير لتقصيره..

ولتاريخه لم تنفذ التوصيات والمقترحات؟؟

إنّ النهب والفساد اللذين يطالان أملاك الدولة هما من محركات اقتصاد الليبراليين الطفيليين والبيروقراطيين الفاسدين وتملأ جيوبهم بكنوز قارون وفرعون.. ويتم ذلك بعدة طرق: أولها التخصيص أو البيع بأسعار بخسة للاستثمار الوهمي: عقاري أو زراعي أوَ صناعي أو غيره.. كما تمّ مع شركة نماء وغيرها، أو بعقود التراضي السرية، بينما يباع متر الأرض في المدينة الصناعية المحدثة بـ٦٥٠ ليرة!؟ وثانيها: التعدي المباشر من المتنفذين كما يحدث على طريق دمشق والجزر والشواطئ النهرية، أو بالتوسع من قبل المتخصصين سواء أكانت مؤسسات الدولة أو الشركات الخاصة، ويمكن أن نذكر عشرات الحالات أو مئات منها، مع تناقضات أخرى تتعلق بحقوق المواطنين الذين تُستملك أراضيهم فلا يعوضون من الجمل أذنه وفق قوانين من عهد الاحتلال الفرنسي.

إننا نتوجه إلى الجهات العليا طالما أنّ الجهات الرسمية في المحافظة لم تستطع فعل شيء، ونطالب:

أولاً: المحافظة على الأملاك العامة التي هي ملك للشعب، وإعادة ما أخذ من الفلاحين إلى الفلاحين..

وثانياً: محاربة الفساد ومحاسبة المسؤولين عنه والمساهمين فيه وفي حمايته أينما كانوا، لأنّ مصلحة الوطن والشعب فوق كل المصالح..

■ **زهير المشعان**

هل أصبح التعليم مؤسسة تجارية خاصة؟

السياسات الحكومية أهملت القطاع التعليمي.. فأمسى قطاعاً متخلفاً

◄ يوسف البني

جاء في المادة السابعة والثلاثين من دستور الجمهورية العربية السورية: «التعليم حق تكفله الدولة، وهو مجاني في جميع مراحله، وإلزامي في مرحلته الابتدائية، وتعمل الدولة على مد الإلزام إلى مراحل أخرى، وتشرف على التعليم وتوجهه بما يحقق الربط بينه وبين حاجات المجتمع والإنتاج».. ومع ذلك فقد شهد واقع التعليم في سورية، تجاوُزاً على ما نص عليه الدستور، وخلافاً لما خططت له الخطط الخمسية العشر، تراجعاً كبيراً وخطيراً على الرغم من مبدأ مجانية التعليم، وإلزاميته حتى نهاية مرحلة التعليم الأساسي، وذلك بسبب عدم اهتمام الحكومات المتعاقبة بتطوير المناهج التعليمية، وعدم وجود الرغبة والجدية في العمل على ذلك، وأثبتت الحكومة الحالية التي هي نتاج ووليدة الحكومات السابقة، أن تطوير التعليم ليس من أساس أولوياتها، بل على العكس من ذلك، أثبتت عجزها عن حماية هذا المكسب الجماهيري، وحرمان السواد الأعظم من المواطنين منه، كحق مكتسب أقره الدستور.



التعليم والموازنة

أقرت الحكومة الميزانية العامة لعام ٢٠١٠ بعد عرضها على مجلس الشعب والموافقة عليها، وقد بلغت ٧٥٤ مليار ليرة سورية، خُصص منها للإنفاق الاستثماري في القطاع التعليمي ٢,٩٪، أي مل يعادل واحد وعشرين ملياراً وسبعمائة وستة وستين مليون ليرة سورية، وبذلك تكون حصة الفرد الواحد من الميزانية العامة للعام ٢٠١٠ في مجال التعليم قد بلغت ٩٥٧ ليرة سورية، أو ما يعادل ٢١ دولاراً، بينما كانت في العام ٢٠٠٨ قد بلغت ٥٤ دولاراً، وهذا مؤشر على تراجع الدولة عن اهتمامها بهذا القطاع الهام، ونيتها على التخلي عن دعمه تدريجياً وصولاً إلى خصخصته بشكل كامل، في إطار السياسة العامة للحكومة الداعية إلى سحب دور الدولة الرعائي من كل المفاصل الحياتية للمواطنين. ونرى أن حصة الفرد في سورية أقل بكثير من المخصص لحصة الفرد في بعض الدول التي بنيتها الاقتصادية تشبه بنية الاقتصاد السوري، مع أن الميزانية العامة لها اقل أو تساوي حجم الميزانية العامة في سورية، ففي تونس مثلاً بلغت حصة الفرد في القطاع التعليمي من الميزانية العامة ٢٢٤ دولاراً، وفي السودان ١١٦ دولاراً، وفي الأردن ٢٩٥ دولاراً، بينما وصلت في إسبانيا إلى ١٧٥٠ دولاراً.

الواقع التعليمي والتراجع المستمر

إن السياسات التي اتبعتها الحكومات المتتالية أوصلت المسيرة التعليمية الطويلة إلى نتائج سلبية قاتلة، وجعلت من التعليم أرضية عقيمة غير صالحة إلا للاستهلاك والبطالة، وحمّلت المواطنين عبئاً مادياً ومعنوياً أثقل كواهلهم إلى جانب الصعوبات الكبيرة الأخرى التي يواجهونها في الحياة المعيشية اليومية والتي أنتجتها السياسات الاقتصادية الهدامة الداعية بشكل حثيث لسحب دور الدولة الرعائي من كل مستلزمات الحياة التي تحتاج إلى الدعم كي يواجهها المواطن محتفظاً بالحد الأدنى من كرامته وحقه في الحياة الحرة الكريمة.

وقد ظهرت ملامح التدهور الكبير في أسوأ صورها خلال العقد الأخير، وكشفت عن واقع مزيف في الظاهر وفاسد في الجوهر، بعد أن سار التعليم في سورية شوطاً طويلاً يعاني من النمطية والاقتصار على المواد التقليدية المملة، وكانت أساليب التدريس والتعامل مع النتائج من السوء والإهمال بحيث أجبرت الكثير من الطلاب على البحث عن مفردات النقل والتلقين والغش، بدلاً من التوجه نحو التفكير والإبداع.

وأمام هذه الموازنة الرمزية المخصصة لوزارة التربية والتعليم، والتي يذهب معظمها لأثاث المكاتب والسيارات الفخمة ومصاريفها الكبيرة من المحروقات والإصلاحات، وأضيفت إلى ذلك في العقد الأخير صفقات أجهزة الحاسوب، وما يتخللها من فساد وعمولات وتلاعب بالأسعار وانتفاخ جيوب السماسرة على حساب الميزانية الحقيقية للتعليم، تراجع واقع المؤسسات التعليمية وخاصة الابتدائية منها، التي يعتمد عليها في تأسيس المراحل الأولى لنهل العلم والثقافة والمعارف العامة.

والجانب الأسوأ في السياسة المالية لوزارة التربية والتعليم أن طريقة توزيع المخصصات من الميزانية فيها نوع من الظلم وانعدام العدالة، حيث تكون الحصة الأكبر من الميزانية مخصصة للتعليم الفني، كالثانويات الفنية والتجارية والصناعية، بينما يتم حرمان التعليم العادي من كثير من مخصصاته، وذلك لأن باب الفساد والنهب في التعليم الفني أكبر، فهناك تتم الصفقات المشبوهة لشراء أجهزة الحاسوب وما تتضمنه من نهب للمال العام عن طريق التزوير في الفواتير والأسعار، وبالتالي تذهب الغالبية العظمى من المخصصات إلى جيوب الفاسدين والتجار.

واستهتار أيضاً

إضافة إلى التراجع الممنهج في اهتمام الحكومة بالتعليم، وتحويله إلى مؤسسة تجارية تمارس فيها كل أنواع المزايدات والمضاربات، فقد تجاهلت السياسات التعليمية جميع الظروف والقضايا المؤسِّسة لنهضة علمية تعليمية حقيقية قادرة على مواكبة النهوض العلمي العالمي والتقدم الحضاري والصناعي، واستهترت بالتعليم التربوي، فجعلت كليات التربية وإعداد المدرسين في الدرك الأسفل من جدول معدلات القبول الجامعي، ليكون الانتساب إليها قسرياً لأصحاب المجاميع المتدنية في الثانوية العامة، والأقل كفاءة في دراستهم وتحصيلهم العلمي. إضافة إلى أن الأسلوب المتبع في تعيين الكادر التوجيهي والإداري المشرف على العملية التربوية لم يكن مبنياً على أسس صحيحة قائمة على الكفاءة والقدرة، بل كان تحت ضغط الواسطات وعباءات المحسوبيات، وقد يكون أحياناً منصباً سياسياً مقترحاً من فوق.

إن التأسيس الخاطئ والإدارة السلبية للعملية التربوية بات واضحاً في نتائجها المدمرة التي أوصلت المؤسسات التعليمية والمدارس إلى وضع غير سوي وأماكن تمارس فيها الكثير من الممارسات اللاأخلاقية، بسبب وجود أشخاص لا شأن لهم بالعملية التربوية، بل انتسبوا إليها تحت ضغط الحياة الاقتصادية والاجتماعية المأزومة والمتدهورة.

نتائج سلبية وتطور وهمي

بناء على هذا الاستهتار الحكومي بالقطاع التعليمي كان من المنطقي الوصول إلى نتيجة سلبية، وحصد مجرد فقاعات وهمية بالتطور العلمي والتدريسي، بينما أصاب العملية التربوية في صميمها خلل فظيع أظهر الفشل الكبير للسياسات التعليمية المتبعة، وعرّى بشكل مخيف زيف النوايا في النظم والقوانين والسياسات الوصائية المشرفة على إدارة وتوجيه العملية التربوية.

يضاف إلى تلك المشاكل أن أعداداً كبيرة من العاطلين عن العمل المثقفين (بطالة مثقفة) أضيفت إلى سوق العمل، وخذلتهم الحكومات المتعاقبة في إيجاد وتأمين فرص العمل، ما أدى بالكثير من الأجيال الطالعة إلى العزوف عن التعلم نظراً لعدم ضمان مستقبل الخريجين، بعد العمل سنوات طويلة قد تمتد لأكثر من عقدين كاملين من بدايات العمر في نهل العلم وتحصيل الشهادات ليتشرد بعدها الخريجون في شوارع الحياة العاطلة عن العمل، بحثاً عن لقمة عيش كريمة قد تكون في غالب الأحيان لا تتناسب مع الخبرات والعلوم التي حصلوا عليها.

وكذلك فإن السياسات التعليمية المتبعة، والتي من بينها تدني مستوى أجور المعلمين، مثلهم مثل كل العاملين في الدولة، أبرزت ظاهرة إهمال المعلم لواجباته المدرسية، الأمر الذي ساهم في زيادة حاجة الطالب إلى الدروس الخصوصية، هذه الظاهرة التي تبلورت واتسعت لتشكل نمطاً في الحياة انضم إلى ظاهرة المعاهد الخاصة، وأصبح المعلم ذاته يتلكأ في الدروس المقررة في المدرسة، لينتقل ويقوم بواجبه بجدية كاملة في مكان وزمان آخر غير صفه ومدرسته. ويقدم نفسه كمنافس لغيره من المدرسين القديرين، في اختصاصه ذاته وأمام طلاب صفه أنفسهم، الأمر الذي أدى في النهاية لإفراغ المادة السابعة والثلاثين من الدستور من مضمونها وغايتها، ليصبح التعليم قطاعاً خاصاً وحقاً متاحاً فقط لمن تسمح له ظروفه المادية والمعنوية، وبدلاً من أن يكون للتعليم دور فاعل منتج وأساسي في عمليتي البناء والتنمية، يصبح قطاعاً خدمياً واستهلاكياً خاسراً، وبالتالي يصبح عبئاً على عملية الاستنهاض والنهوض الوطني، وعائقاً في طريق مواكبة التقدم العلمي الهائل الذي يشهده العالم المعاصر من حولنا.

youssef@kassioun.org

المتسربون من التعليم...

تنصح صحيفة «قاسيون» السادة المسؤولين في وزارة التربية والتعليم وزملاءهم في الفريق الاقتصادي، أن يقوموا بجولة ميدانية على الورش الصناعية في حوش بلاس جنوباً وطريق حرستا شرقاً، وعلى مطاعم ومقاهي الربوة – دمر غرباً، وعلى استراحات أوتستراد دمشق – حمص شمالاً، ليحصوا بشكل تقريبي عدد الأطفال واليافعين المتسربين من التعليم..

ولا بأس أن يحاول هؤلاء، أثناء جولتهم هذه التي لن يقوموا بها أبداً، أن ينتبهوا وهم يعبرون الشوارع بسياراتهم الفارهة لأعداد الأطفال الذين يقفون خلف البسطات الصغيرة، أو يتسولون أو يمسحون زجاج المركبات عند إشارات المرور داخل العاصمة، أو يبيعون الخبز والمحارم والدخان المهرب على أطراف الطرقات السريعة..

هؤلاء هم جيل المستقبل الموعود.. وهؤلاء من يقع على عاتقهم اللحاق بركب الحضارة الذي لا ينتظر متلكئاً.. وهؤلاء الذين أنفقت عليهم الحكومة (دم قلبها) ليصبحوا رجالاً قادرين على إنجاز عمليات التطوير والتحرير..

وبعد كل ذلك أمن حق أحد أن يستغرب لماذا لا نزال في ذيل القائمة؟!.

قرية «سويدية» بحاجة إلى ثانوية

تعاني قرية سويدية فوقاني، وهي من أكبر القرى التابعة لمنطقة المالكية في محافظة الحسكة، من مشكلات خدمية عديدة، وخاصة على مستوى التعليم، حيث لا توجد فيها سوى مدرستين للتعليم الأساسي، الأولى حلقة أولى ويبلغ عدد تلاميذها أكثر من / ٢٧٠ / تلميذاً وتلميذة موزعين عن ثماني شعب صفية، والثانية حلقة ثانية ويبلغ عدد طلابها / ٣٤٠/ طالب وطالبة موزعين على عشر شعب صفية.

وفي نهاية كل عام دراسي يكمل العشرات مرحلة التعليم الأساسي، ويصبح من أهم أعباء ذويهم التفتيش عن مدرسة ثانوية ليسجلوهم بها.. وهنا تبدأ معاناة الطلاب، حيث يضطرون للسفر يومياً ذهاباً وإياباً، من وإلى المدارس البعيدة، مستخدمين كل أنواع وسائل النقل المتاحة، ولاسيما سيارات الأجرة التي كثيراً ما تتأخر في إيصال الطلاب إلى مدارسهم، حيث يكلف كل طالب ذويه نحو ألف ليرة سورية في كل شهر، وبحسبة بسيطة نبين الآتي: إذا كان لدينا /٢٥/ طالباً لكل صف ثانوي مضطرين لدفع هذا المبلغ كل عام دراسي، فإن مجموع ثلاثة صفوف هو /٧٥/ طالباً، وبالتالي فالمبلغ الشهري المهدور على النقل هو: /٧٥٠٠٠/ ل.س، مضروباً بتسعة أشهر، فتكون النتيجة عندها هي: /٥٤٠٠٠٠/ ل.س للموسم الدراسي الواحد..

أليس هذا مبلغاً كبيراً يضاف إلى أعباء فلاحين فقراء يطمحون بتعليم أبنائهم؟؟

في هذا السياق يجب التنويه أن معظم المدرسين في المدارس التي يسافر إليها أبناء سويدية فوقاني لاستكمال تعليمهم الثانوي (ثانوية رميلان نموذجاً) منهمكون على الغالب بالدورات التي يجرونها خارج أوقات الدوام، والتي لا يمكن لأبناء القرى الأخرى الاستفادة منها، وبالتالي تغلب على تدريسهم أثناء الدوام الرسمي قلة الجدية، ويظهر عدم الاهتمام واللامبالاة تجاه الطلاب..

من جهة أخرى، هناك فوضى ومشكلات متكررة في هذه المدارس، طابعها العام غياب الانضباط، حيث ينتشر العديد من الطلاب في الشوارع وصالات الملاعب دون حسيب أو رقيب أو متابعة توجيهية، وهو الذي كثيراً ما أدى ويؤدي إلى الإساءة للعملية التربوية..

من أجل كل ما تقدم، فإن أبناء قرية سويدية فوقاني يناشدون الجهات الرسمية، وعلى رأسها مديرية التربية الحسكة، بإحداث مدرسة ثانوية في قريتهم أسوة بقرى أخرى لا تفوقهم حاجة، علماً بأن القرية مليئة بالكوادر الجيدة من كافة الاختصاصات لتغطية حاجة الثانوية التي سيستفيد منها أبناء قرى أخرى قريبة، هي: سبع جفار، النجف، سويدية تحتاني، تل ذهب، صهريج، خدعان..

ومن الجدير ذكره أنه في صيف عام ٢٠٠٨ أرسلت مديرية تربية بالحسكة لجنة خاصة إلى القرية، قامت بدراسة ميدانية للحاجات التعليمية فيها، وقد تفاءل الأهالي باقتراب تحقيق الأماني، ولكن حتى الآن لا خبر مفرح في هذا الإطار، وهناك من يزعم أن المسألة متعلقة بغياب قرارات إحداث ثانويات، علماً أنه تم مؤخراً إشادة واعتماد ثانوية في قرية تل أعور (كورتبان) /٢٠٠٩ ـ ٢٠١٠/.

امتحانات تحت المزاريب!



اعتادت الأجيال المتعاقبة لطلاب جامعة دمشق، على استهتار بعض الموظفين بهم، وعلى فساد وسوء معاملة عدد من الأساتذة في الكليات المختلفة. كما أن الطريقة الفوضوية التي يتم من خلالها تنظيم الامتحانات في أغلب الكليات، وخاصة كليات العلوم الإنسانية التي تستقبل آلاف الطلاب الجدد كل عام، والارتباك الذي يسببه ذلك، أصبح جزءاً من حياة أغلب الطلاب الجامعيين. ولكن جديد جامعة دمشق لهذا العام، كان سقوط مياه الأمطار على رؤوس الطلاب، وعلى أوراقهم الامتحانية أثناء تأدية الامتحانات.

فبتاريخ ٢٠١٠/١/١٨، وعندما كانت السماء تفيض علينا بعطائها الذي انتظرناه طويلاً، فوجئ عدد من طلاب كلية الآداب بسقوط مياه الأمطار على رؤوسهم أثناء تأدية الامتحانات في الخيام التي نصبتها جامعة دمشق لاستيعاب أعداد الطلاب الكبيرة، الذين ضاقت بهم قاعات وممرات الكليات.

وعمت الفوضى في الخيام، وانسحب عدد من الطلاب من الامتحان تحت تأثير البلل الكامل بمياه الأمطار، وحاولت الإدارة إيجاد حلول إسعافية من خلال إعادة توزيع الطلاب الذين كانوا في الخيام، على القاعات والممرات داخل المباني، مما تسبب في فوضى كبيرة، وارتباك في صفوف الطلاب والإداريين، الأمر الذي كان له آثار سيئة على تركيز الطلاب سواء الذين تبللوا بالمطر، أو أولئك الذي كانوا داخل المباني وفوجئوا بزملائهم يدخلون إلى القاعات بشكل فوضوي، وبحالة يرثى لها بسبب المطر الغزير.

ربما تكون هذه مجرد واحدة من عشرات الحوادث المضحكة المبكية التي يمر بها الطلاب في الجامعات السورية، فسوء الإدارة، والروتين القاتل، والفوضى، كلها مشكلات مستعصية يعرفها أغلب الطلاب والخريجين الجامعيين السوريين.

إلا أن هذه الحادثة على ما تحمله من طرافة وألم في وقت واحد، تدفعنا إلى طرح تساؤلات جوهرية: ترى أليس هناك في جامعة دمشق، أو في وزارة التعليم العالي، أو في الحكومة، من يعمل على دراسة نسب نمو أعداد المواطنين السوريين، ونسب نمو أعداد طلاب الجامعات في البلاد، لإعداد الخطط لاستيعابهم بشكل يليق بسمعة جامعاتنا، ومؤسساتنا التعليمية؟

أليس من المعيب أن تلجأ جامعة عريقة كجامعة دمشق إلى نصب خيم في الساحات، وتجميع الطلاب فيها في برد الشتاء، لتقديم امتحانات قد تكون مصيرية بالنسبة لهؤلاء الطلاب؟

ثم ألا يعلم رئيس الجامعة، ووزير التعليم العالي، والمتحدثون في الحكومة عن الاستثمار في الموارد البشرية، أن طلاب العديد من الكليات، ومن بينها الحقوق والآداب، يتلقون محاضراتهم في مبان مسقوفة بألواح التوتياء تسمى «الهنغارات»، مُنذ عشرين عاماً؟

لا شك أن عشرين عاماً مدة كافية لبناء كليات ضخمة تستوعب آلاف الطلاب السوريين الذي يتدفقون إلى الجامعة كل عام. ولا شك أنه ثمة إمكانية وبأدوات إحصائية بسيطة لوضع تقديرات تقريبية لعدد الطلاب السوريين خلال الخمسبن عاماً القادمة، وإعداد كل ما يلزم لاستيعابهم وتقديم مستوى تعليمي لائق لهم.

إنّ استمرار هذه الفوضى في إدارة جامعة دمشق، والاستمرار في تجاهل نسب النمو السريعة لأعداد الطلاب، وفي تجاهل ضرورة إعداد ما يلزم من مبان وأثاث وكوادر، سوف يسيء لسمعة هذه الجامعة العريقة الرائدة، التي كانت واحدة من أهم الجامعات في الشرق، وسيؤدي إلى تدهور مستواها التعليمي أكثر فأكثر، في الوقت الذي نريد فيه لجامعاتنا – وعلى رأسها جامعة دمشق – أن تكون رافداً أساسياً من روافد الثقافة والبناء في البلاد، وفي المنطقة، وحتى على مستوى العالم كله... أم أنه ليس مسموحاً لنا أن نحلم بذلك؟؟

■ نجوان عيسى

مطبات

نلتقي.. في المحطة القادمة

كما كل المشاكل التي لا حل لها، كما كل الأشياء المعلقة على مشجب الإمكانيات المادية والبنية التحتية غير الجاهزة، وتحت عنوان الحلول المعاقة وبانتظار الحل النهائي، تبقى مشكلة النقل معلقة بانتظار معجزة من السماء يمكن من خلالها لمواطننا أن يتنقل أينما شاء بواسطة جناحين أو زلاجة دون أن يحتاج إلى واسطة نقل عامة.

منذ أن قررت وزارة النقل، ومعها فريق المقترحين من بقية الجهات نقلنا من عالم (الميكرو باص) وعذاباته، ومنذ أن أدخل إلى رأسها بأن واسطتها القديمة (باص النقل الداخلي) صار من زمن ولى.. دخلنا في حقل تجارب لن ينتهي إلا بإغراق دمشق بالسيارات والدخان، وأن يصبح المواطن طائراً لا مكان له على هذه الأرض.

جربت فينا الوزارة باصها الداخلي لأكثر من عقد، تدلينا من الأبواب والنوافذ، وامتهن المفتش كرامتنا لأننا ركبناه دون تذكرة، تدافعنا في دهاليزه، أصابتنا أمراضه النفسية بعقدة (الزلزلة)، واقتتلنا بسبب تفشي التحرش والنشل، تضاربنا بالكتب والأكياس، وخرجنا من تجربته ونحن نمتلك مواهب حياتية في التعلق والصبر والأرجحة والطيران.. والهرولة.

التجربة السورية الثانية جاءت على ضيق في المكان وأكثر في الوسيلة، أعطت الحكومة أذنها للقطاع الخاص، وجاء الخلاص على أيدي السرافيس، والتي تندر واحتار السوريون في تسميتها، الجرذان البيضاء ملأت الشوارع، باع من لديه ما يبيعه من مواطنينا في الداخل لاقتناء الاستثمار الجديد، تحول السرفيس إلى مشروع عائلي، ثم من استطاع أن يجمع من أصدقائه ثمن سرفيس أسهم في شراكة لا تنتهي، الفلاحون باعوا معظم أراضيهم، الأزواج أخذوا أساور نسائهم على أمل أن يعيدوها مشغولة من البلاتين والزمرد بعد نجاح مشروع السرفيس، حتى من اغترب قرر أن يعود على الأقل بماله إلى الوطن كرامة لمشروع العمر، دخل الجميع في المشروع الكبير إعادة الحياة للنقل المحترم، لكن النتائج كانت على غير المأمول... وضاعت الأحلام والأراضي والأساور.

التجربة الثالثة جاءت استجابة لقضايا فرضتها نتائج التجارب السابقة، ثلوثت المدينة الأقدم والأجمل والأعذب، صارت دمشق تغفو على سحابة سوداء من الكربون والسواد، وتنادت وزارة البيئة وأصدقاء دمشق والأمراض الصدرية لإيجاد حلول لأزمة التلوث أولاً، وأزمة النقل التي لم تحلها الجرذان التي تنفث السم ثانياً، فلمعت أفكار جديدة في عقل مدبري نقلنا المتعثر، النقل على الغاز، مشروع المترو، نقل الكراجات خارج المدينة كالبرامكة وسواه، ومن ثم نقل خطوط السرافيس إلى خارجها، وولد مشروع الباصات الصينية بألوانها وزينتها وحجمها الذي يتسع للمواطنين المنتظرين على حافة الحلول مصيراً لأقدامهم التي تخدرت من المقاعد الصغيرة المصنعة لياباني أو آسيوي.

صار لدينا كراج كبير يدعى السومرية، تذمر المواطنون في البداية ثم تعودوا كالعادة، وخرجت السرافيس من عمق المدينة وصارت تدور حولها، وشق الأخضر الصيني طريقه في قلب المدينة، وامتد إلى الريف، وتذمر أصحاب السرافيس من تخفيض أجرتهم ومن المنافس الجديد، ومن ثم تصالحوا مع الواقع كالعادة، لكن مشروع نقلنا السعيد كان بحاجة إلى بعض الرتوش.

من جديد أعطت الوزارة العتيدة وبعض عرابي مشروع النقل المتعثر أذنها للقطاع الخاص، ألم تكن من خطة تنظيف المدينة الأقدم والأعذب والأعرق تنظيفها من الجرذان البيضاء، جاءت الفكرة في مكانها، في الجعبة حلول جاهزة، دخلت باصات الشركات الخاصة بألوان جديدة، ألوان أكثر من جميلة، الأحمر والأزرق من الألوان التي تحتاجها مدينة لا لون لها، وبالأكثر يغطيها لون واحد هو.. لون التلوث.

الجرذان ستعود إلى جحورها مع الأراضي والأساور وأموال الغربة، والباص الصيني الأخضر ربما يسير على المصير نفسه، والباصات الملونة بدأت دخولها المهيب بهدوء وقوة، ريثما يحل مشروع النقل على الغاز في سيرة النقل السوري، أما نحن الجموع التي تنزل وتصعد من وسيلة إلى أخرى، ومن تجربة إلى أختها.. مجرد ركاب عابرين إلى المحطة القادمة.

■ عبد الرزاق دياب

تقارير رسمية في الأدراج، ونقل وعقوبات بقرارات شخصية..

الفساد والتلاعب يعيثان في مؤسسة مياه حمص

◄ نزار عادلة

في الوقت الذي تبدو فيه الجهات الوصائية عاجزة عن وقف التهرب الضريبي، وهو بمئات الملايين، وتقف حقيقةً، عاجزة عن وقف الهدر الحكومي، وعاجزة أمام الخلل الإداري، كما أنها تبدو مشلولة أمام الفساد الذي بات جزءاً أساسياً من مفردات أحاديث الناس اليومية، في غياب المحاسبة والآليات والنواظم، فإن المواطن هو الذي يتحمل هذه الفاتورة، لأنه الحلقة الأضعف، لذلك فإن كل الإجراءات التي تتخذها الجهات الوصائية لتحصيل فاتورة الفساد تكون على حساب ذوي الدخول المحدودة!!



فساد علني في جو حميمي

تميزت ظاهرة الفساد في مؤسسة المياه بحمص بالعلن والوضوح والبساطة، وهنا يصعب التمييز بين المدير والجابي والمفتش، لأن الجميع منهمك في وليمة النهب والتزوير والسرقة، ومن يمنعه إباؤه وكرامته من المشاركة في هذه الوليمة فهناك أكثر من وسيلة لمعاقبته والقصاص منه، ونذكر هنا بعض ملفات الفساد في هذه المؤسسة، فقبل سنوات قال لي أحد الزملاء «تم تعيين قريبي مديراً لمؤسسة المياه في إحدى المدن، وهذا يعني أنه قَبَر الفقر من خلال الملايين التي يحصل عليها». ولم أفكر حينها بجدية ما قاله، ولم أكن أعتقد أصلاً أن الفساد قد وصل إلى هناك، إلى مؤسسة خدمية رصيدها الماء، ولكن عندما اطلعت على ما يجري في مؤسسة مياه حمص توضّحت الصورة.

شريك المياه رابح دائماً

رغم التوجيهات الدائمة التي تبثها وسائل الإعلام المختلفة، والتي تؤكد على ضرورة الحرص على كل قطرة مياه، فإن توجهات إدارة المؤسسة تمر مرور الكرام على أرقام الهدر وكأن شيئاً لا يعنيها بشكل مباشر، ويؤكد هذا الاستهتار انقضاء وقت طويل على التقرير الرقابي رقم ١٨١٦ تاريخ ٢٠٠٥/١٢/١٢ الصفحة /٨/ حيث أشار إلى أن نسبة الهدر في مدينة حمص قد بلغت ٥٤٪، حسب سجلات المؤسسة بعد حساب الكميات المنتجة من مصادرها والكميات المباعة، أما في ريف حمص فبلغت نسبة الهدر ٦٠٪. فإذا كانت إيرادات المؤسسة سنوياً لا تتجاوز ٥٠٠ مليون ل.س، فإن قيمة الهدر تفوق هذا المبلغ، وإذا علمنا أن سعر المتر المكعب من المياه في الاستهلاك التجاري /٢٢/ ل.س، وسعر المنزلي لا يتجاوز وسطياً /٢,٥/ ل.س، فهذا يعني أن الهدر يتجاوز المليار ليرة سورية سنوياً.

إضافة إلى ذلك جاء محضر اللجنة المشكَّلة من جهاز التفتيش بالأمر الإداري رقم ١٠٨ تاريخ ٢٠٠٦/٣/١٢ في مدينة تدمر، وكانت النتائج مرعبة والفضائح كبيرة، وقد نُظم محضرٌ بذلك تحت رقم /٤٧٦٥/ تاريخ ٢٠٠٦/٥/١٧ جاء فيه أن معظم الفنادق والمزارع ومنشآت المنطقة الصناعية والمحال التجارية والمكاتب وغيرها لا تدفع قيمة المياه. وجاء ذكر فندق خمس نجوم لصاحبة «خ.س» يستجر المياه عبر أنبوب قطره ٤ إنشات، ومع ذلك لم يدفع خلال عامين سوى ٢٢٠ ل.س، ورفع الموضوع إلى إدارة جهاز التفتيش بحمص بالتقرير الرقابي رقم /٥٧/ تاريخ ٢٠٠٦/٥/٣١، مع اقتراح أن يشمل المسح كافة المشتركين في مدينة حمص والوحدات التابعة لها، ووضع حد لهذه المخالفات وتحديد المسؤولية. ولكن التقرير حُفظ في الأدراج ونام هناك طويلاً، وتم التستر على السرقة والتخريب، والمبالغ التي تُهدر بسبب ذلك تبلغ المليارات على مدى سنوات سابقة ولاحقة. فلماذا حفظ هذا الملف؟ ولماذا أغلق التحقيق بالموضوع؟

مقابض ترصيص العدادات، التي هي بمثابة الأختام الرسمية، والتي يجب أن تكون بعهدة أشخاص من ذوي الثقة والكفاءة في المؤسسة، كانت طيلة سنوات عديدة بعهدة المتعهدين المتعاقدين مع المؤسسة من القطاع الخاص، وهنا نتساءل: من يستطيع حصر التلاعب الذي مارسه هؤلاء المتعهدون طيلة سنوات؟ وما مبرر وجود المؤسسة كاملةً إذا كان المتعهد هو المسؤول عن المشترك؟!

الجباية وجه آخر للفساد

العامل «م.س» كُلِّف بالجباية في تدمر، وبعد أشهر قليلة من تكليفه انتقل وأسرته فسكن في مدينة حمص حي الوعر، وفتح مكتباً تجارياً في شارع ابن خلدون، وبدأ يمارس التجارة بالشراكة مع أحد المسؤولين في المؤسسة وبالاتفاق مع رئيس الوحدة بتدمر الذي كان يقوم بالجباية. وبدأ يمول تجارته بالأموال التي تتم جبايتها. ولكن ذلك لم يعد يكفي طمعه فاتفق مع إدارة المؤسسة على القيام بعملية تزوير كبيرة، وقام بتزوير أكثر من ١٥٠٠ فاتورة وإجراء تعديلات عليها دون علم المشتركين خلال أربع سنوات. وكان يتم تزوير الكميات ومن ثم القيم، ويقوم بقبض مبالغ هذه الفواتير ويوزع الحصص على المتواطئين معه، ولم يكتف بأموال الجباية وقيمه الفواتير المزورة ورواتبه وتعويضاته التي تُصرف له مع أنه ليس على راس عمله طيلة أربع سنوات ونصف، بل توسع نشاطه وتوطدت علاقته مع إدارة المؤسسة، فأصبح من أكبر المتعهدين في المؤسسة باسم زوجته. ولكن أخيراً كُشف أمره من التفتيش.

واستمر التواطؤ والفساد

بعد كشف الموضوع من المفتش المكلَّف بالتحقيق بالموضوع، وأثناء فترة التحقيقات التي بدأت عام ٢٠٠٥ بدأ الجابي يتهرب من المثول أمام لجنة التحقيق بحجج وذرائع مختلفة. وذلك ليتمكن من إرضاء المفتشين وإسكاتهم، وبعد فشله وفشل الإدارة بذلك توارى عن الأنظار، ومازالت الإدارة تتستر عليه وتصرف رواتبه.

بعد ذلك تم تشكيل لجنة من قبل جهاز التفتيش بالأمر الإداري رقم /٢٩٧/، فمنعت من العمل في المؤسسة بأمر الإدارة، وشُكِّلت لجنة من المدراء بالمؤسسة بالأمر الإداري رقم /٤٢٧/ ومنعت من الجرد على الموظف الجابي التاجر المتعهد.

فشكلت لجنة أخرى وتم الجرد من التفتيش بحضور أعضاء اللجنتين، بغياب الموظف المذكور وحضور شقيقه وممثل التنظيم النقابي، وتبين أن لديه نقصاً يساوي ثلاثة ملايين ومائتين وأربعة وتسعين ألف ليرة سورية، ونظم محضر جرد بذلك ورفع للإدارة، وتم حفظه في الأدراج أيضاً، ورُفعت مذكرة رقابية لإدارة جهاز التفتيش برقم ١٢ تاريخ ٢٠٠٦/٢/٦ تتضمن اقتراح إحالته للقضاء، والحجز على أمواله المنقولة وغير المنقولة، ولكن إدارة الجهاز حفظت ذلك لديها وامتنعت عن ملاحقته قضائياً.

وخلال فترة التحقيقات حضر الجابي وصرَّح للمفتش بأنه دفع مبلغ /٥٠٠٠٠/ ل.س رشوة دفعة أولى لمفتش من جهاز التفتيش يدعى «ع.ج» عن طريق وسيط، وأن الوسيط يطالب بمبلغ /٢٥٠٠٠/ ل.س على أن يدفع ما يطلب منه لاحقاً، ودوَّن بخط يده إفادة بذلك، أما شريكه المدعو «ح.ل» فقد أفاد خطياً أنه سيتم دفع مبلغ /٢٠٠,٠٠٠/ ل.س لكي يتم وقف التحقيق.

من يدفع الثمن؟

بعد انتهاء التحقيقات تم حفظها مع وثائقها كاملة لدى إدارة جهاز التفتيش بحمص، وتقديراً لجهود المفتش الذي كشف التزوير والفساد تم كف يده وإبعاده عن عمله كمفتش مالي، وتم تكليف المفتش «ع.ج» الذي اتُّهم بقبض مبلغ الرشوة بإعادة التحقيق.

كما شملت التحقيقات أيضاً الإشكالات الحاصلة في تعيين العمال في المؤسسة وما تنطوي عليه من تلاعب وتزوير في إجراءات الترشيح والاختبار مقابل رشاوى يتقاضاها المدير الإداري، حيث تم ترشيح بعض العمال على أنهم عجزة، وعند تعيينهم يتبين أن الترشيح تم مقابل رشاوى. وقد أوقف التحقيق من قبل مدير الجهاز بهذا الموضوع وحفظ لديه بَالرغم من تنظيم أكثر من مذكرة رقابية منها المذكرة رقم /٤٣/ تاريخ ٢٠٠٧/٥/٩ التي تبين كل الإشكالات والمخالفات الحاصلة، وتؤكد على ضرورة استكمال التحقيق وتحديد المسؤولية، وكل ذلك تم حفظه في الأدراج، ولم يلق أذناً صاغية.

أما ملفات التلاعب والنقص في عدادات المياه بالمؤسسة، وإصلاح الآليات والمضخات، واستهلاك المحروقات المفصلة في التقرير الرقابي رقم /١٨١٦/ فقد بقيت دون أية مساءلة أو معالجة، فمثلاً كان هناك صاحب عداد جماعي اسمه «خ.ع.خ» ولديه أكثر من مائة مشترك، ويقوم بجباية قيمة الفواتير من المشتركين ولم يدفع للمؤسسة طيلة عشر سنوات.

وتم تنظيم مذكرة رقابية لإجراء التحقيق وتحديد المسؤولية وحفظ الموضوع ولم تجر المساءلة.

> • ما مبرر وجود المؤسسة كاملةً إذا كان المتعهد هو المسؤول عن المشترك؟!
>
> • تزوير أكثر من ١٥٠٠ فاتورة وإجراء تعديلات عليها دون علم المشتركين خلال أربع سنوات.

مكافأة محاربي الفساد في سورية

هذا نموذج بسيط من ممارسات الفساد في مؤسسة المياه بحمص، وبدلاً من معاقبة الفاسدين ومكافأة من كشف هذه الممارسات، تم حفظ التقارير والإدانات، واتُّخذت أسوأ الإجراءات بحق المفتش وقوبل بالويل والثبور، وتعرض لسَلسلة من العقوبات والإجراءات المقصَودة، وكأنه هو المجرم والسارق والمخرب، فقد أبعد من قبل مدير فرع جهاز التفتيش بحمص وتم كف يده عن القيام بأي عمل رقابي، وبقي دون أي عمل، بموجب الكتاب رقم /١٢/ تاريخ ٢٠٠٦/٥/١٧ تحت عبارة «توجيه من فوق». كما رفع مدير فرع الجهاز بحمص ومدير مؤسسة المياه شكاوى بحقه إلى رئاسة الجهاز بدمشق.

أحيل في ٢٠٠٧/٢/٧ إلى لجنة التحقيق المسلكية برئاسة الجهاز خلافاً لأحكام قانون الجهاز، دون بيان التهمة أو المخالفة أو الجرم الذي ارتكبه، ويؤكد ذلك تقرير اللجنة تاريخ ٢٠٠٧/٩/٢، وبعد استجوابه بينت اللجنة عدم صحة الشكاوى المقدمة بحقه، وثبتت براءته وكان من المفروض إعادة الاعتبار الوظيفي له وإنصافه، ولكن ما الذي حصل؟

بتاريخ ٢٠٠٧/١٠/٢٩ اقترح المجلس الأعلى للرقابة المالية نقله إلى خارج الجهاز، وبما أنه لا يوجد مخالفة يستند إليها في اقتراحه برر ذلك بعبارة «توجيه من فوق»، وأصدرت إدارة فرع الجهاز بحمص تقييمات العاملين، ووضعت له درجة وسط /٥٠٪/ للترفيع، وحرمته من جزء من راتبه طوال حياته، خلافاً لأحكام المرسوم /٣٢٢/ الناظم لتقييم العاملين، وكان تبرير ذلك أيضاً «توجيه من فوق».

في ٢٠٠٨/١/٦ صدر قرار رئيس مجلس الوزراء رقم /٥٦/ المؤشَّر من الجهاز المركزي بالتاريخ نفسه والقاضي بنقله إلى الشركة العامة للفوسفات والمناجم، وفي ١/٧ تم إبلاغ رئاسة الجهاز بالقرار، وفي ١/٨ تم إبلاغ فرع حمص، وفي ١/٩ تم إبلاغ المفتش وصدرت مذكرة انفكاك بحقه، وكل ذلك قبل إجراء الاستلام والتسليم للعهدة التي بحوزته.

راجع المفتش شركة الفوسفات في ١/١٤ فوجد قرار نقله إلى مناجم خنيفيس الذي اعتبره قرار نفي، فسأل عن سبب إبعاده للمناجم فقيل له «توجيه من فوق».

مافيا الفساد لم تكتف بذلك بل تم نقل زوجته أيضاً في ٢٠٠٨/٥/٢٩ من المصرف الصناعي بحمص إلى المصرف الصناعي بدمشق.

في ٢٠٠٨/٩/١٦ تعرضت طفلة المفتش وعمرها /٨/ سنوات لمحاولة اختطاف وقتل، وسُجلت الجريمة ضد مجهول والتحقيق الجنائي أوقِف عندما طلب أن يشمل التحقيق كل من يشك بتورطهم.

تقدم بالشكاوى لمعظم الجهات الوصائية والحزبية والأمنية وحفظت هذه الشكاوى ويأتيه الجواب «أغسل يديك من الموضوع».

تقدم بشكوى إلى مسؤولين في أعلى المستويات، وأحيلت شكواه إلى الشعبة السياسية وتم التحقيق في كل ما اتُّخذ بحقه من إجراءات، دون التحقيق بملفات الفساد، وخلصت نتَائج التحقيق إلى اقتراح إعادته إلى عمله هو وزوجته، وصدر كتاب بذلك من رئاسة الشعبة إلى رئاسة مجلس الوزراء تحت رقم /٢٩٨٨/ تاريخ ٢٠٠٨/١٢/٢١، ولكن الكتاب حفظ في الأدراج ولم ينفذ مضمونه.

هل يدفع الشرفاء ثمن محاربة الفساد؟! هل يُسمح بأن تجري الممارسات المافياوية ضد أفراد أسرته على مذبح الفساد المدعوم؟ وإلى متى سيبقى الفاسدون يستقوون بالمناصب أو بأصحاب المناصب؟ الفساد مستمر، والوثائق التي تدينه كثيرة بين أيدينا، وتقارير رقابية مصدقة، فهل نسلم أمرنا ونقول «حسبنا الله ونعم الوكيل»؟!!

■■

د. نبيل مرزوق لـ«قاسيون»:

العجز هو انعكاس لفشل السياسات المالية والاقتصادية المتبعة

تعد قضية عجز الموازنة العامة من القضايا الجوهرية التي أثارت اهتمام الباحثين في الكثير من الدول، والتي يشكل ارتفاعها واستمرارها من عام لآخر عبئاً ثقيلاً على أي الاقتصاد، ومبرراً حكومياً للهروب من تنفيذ مهامها الاجتماعية والاقتصادية، ففي الوقت الذي تسمح دول الاتحاد الأوروبي بعجز لا يتجاوز ٣٪ من إجمالي الناتج المحلي، وذلك طبقا لمعاهدة «ماسترخت» الخاصة باستقرار العملة الأوروبية (اليورو)، والتي دخلت حيز التنفيذ في العام ١٩٩٣، فإن العجز في سورية شكل ٨,٥٪ في العام ٢٠٠٨، وكان بحدود ٩,١٪ في العام ٢٠٠٩، ومن المتوقع أن يكون حوالي ٧٪ حسب تقديرات العام ٢٠١٠، وهذا كله مقارنة بالناتج المحلي الإجمالي. لذلك، وأمام هذا العجز المتفاقم عاما بعد عام، كان لا بد من الوقوف على الأسباب الفعلية والحقيقية لاستفحال هذا العجز، وللإضاءة أكثر على هذا الموضوع أجرت جريدة قاسيون لقاء مع الباحث الاقتصادي الدكتور نبيل مرزوق للوقوف على مستقبل هذا العجز والحلول التي يتوجب اتباعها للتخفيف منه إلى الحدود المسموح بها اقتصادياً.



الفساد سبب هام في تقلص الإيرادات الجمركية، وإيرادات العديد من الخدمات العامة والمرافق، وهو يحجب الكثير من الموارد عن الموازنة..

ما أسباب العجز؟

ما هو العجز في الموازنة العامة؟! وما هي الأسباب التي أدت إلى تطوره ونموه الكبير خلال أعوام قصيرة؟!!

هناك عجز ظاهري في الموازنة يقدر بـ/٤٥,٥٠٠/ مليار ليرة سورية، وعجز فعلي يبلغ حوالي /٢٢٢/ مليار ليرة، والذي يشكل /٢٩٪/ من إجمالي الموازنة، والسبب الرئيسي لهذا العجز هو قصور الإيرادات التي لم تتمُ بشكل كاف خلال الفترة الماضية، مما أدى إلى تحميل الموازنة هذا العجز، ولكن لا بد من التأكيد على مجموعة من الأسباب التي تقف وراء هذا العجز وهي: ضعف الموارد الناجم عن ضعف أداء النظام الضريبي، ووجود تهرب ضريبي كبير، وإعفاءات ضريبية، إضافة إلى الفساد الذي يؤدي لضياع أموال الدولة بشكل عام، هذا كله أدى لمحدودية الموارد، في الوقت الذي تكبر فيه مسؤولية الدولة حالياً وخلال الفترة القادمة.

يقال إن العجز الفعلي أقل مما هو معلن، فهل تضخيم العجز هو لتبرير عملية إلغاء الدعم التي تجري حالياً؟!

العجز الفعلي أكبر وليس أقل، لأن الديون الخارجية هي عجز، والسحب من الاحتياطي هو عجز أيضاً، فبذلك نصل إلى إجمالي عجز يقارب /٢٢٢/ مليار من إجمالي الموازنة العامة للدولة.

من يتحمل مسؤولية ذلك؟!

تكمن المشكلة في القطاع العام الذي لا يحقق فوائض وإيرادات في قسم منه، وهو مخسّر، ويحرم بالتالي الدولة من الإيرادات، لأننا أحياناً نعطي للقطاع العام إيرادات بدل أن نأخذ، كما أن المصافي تعاني من عجز أيضاً، كذلك المؤسسات الإنتاجية حيث يعاني العديد منها الخسارة.

الفساد واقتصاد الظل

ألا يتحمل الفساد واقتصاد الظل وكبر حجم القطاع الاقتصادي غير النظامي مسؤولية عجز الموازنة العامة؟!؟!

الفساد سبب هام في تقلص الإيرادات الجمركية، وإيرادات العديد من الخدمات العامة والمرافق، والفساد يحجب الكثير من الموارد عن الموازنة، لكن الاقتصاد غير المنظم هو أمر طبيعي في أي اقتصاد في العالم، وينتظم وفق آلية اقتصادية بحتة، لأنه ينشأ ويتطور نتيجة عوامل عدة أهمها العامل الاقتصادي والمتمثل بضعف الاستثمارات، وضعف النمو، وعدم توفر فرص عمل في الاقتصاد المنظم، وهذه العوامل هي التي تؤدي لنشوء هذا القطاع وتوسعه، ولكن لا يمكن إجبار الناس على جعل هذا القطاع منظماً، وإنما يتطور القطاع حتى يصبح منظماً إذا ما أتيحت له فرص النمو والتطور، ولعبت الدولة دوراً جدياً في تطويره ونموه، وعندها فقط يستطيع توريد ضرائب للدولة.

يحاول دعاة الليبرالية دائماً تصوير المصروفات والنفقات العامة، (الأجور، التعليم، الصحة، مياه الشرب والصرف الصحي، الدعم) كإحدى أسباب العجز. ما رأيك بذلك؟

الدور الذي تقوم به الدولة في مجالي التعليم والصحة يتم وفق الدستور والقانون الأساسي في البلاد، وبالتالي فهو واجب يجب على الدولة القيام به، وما يحكى لن يغير بتقديري هذا الدور، والسؤال الذي لا بد من طرحه: إذا لم تسأل الدول عن هذه القطاعات فعن ماذا ستسأل إذاً؟! لأن هذا يجردها من أي دور أو وظيفة في النتيجة!!

يقال إن العجز في الموازنة العامة ما هو إلا نتيجة واضحة لسوء الأداء الاقتصادي ما مدى واقعية هذه المقولة؟!

العجز هو انعكاس لفشل السياسات المالية والاقتصادية المتبعة، وهذا مؤشر واضح، فالعجز قائم، لأن النفط كان يؤمن موارد كبيرة لكنه تراجع نسبياً، وبعض المؤسسات كذلك الأمر، كما أن الإيرادات الضريبية لم تتمُ إلا بشكل طفيف، وظلت دون المستوى المطلوب، ولكن لا يعني هذا المطالبة بالبحث عن ضريبة جديدة، بل لابد من تحصيل الضرائب من القطاعات المتهربة أو من سواها الحاصلة على إعفاءات، وبذلك ترفع الإيرادات.

هل دخل عجز الموازنة في سورية مرحلة الخطر، وأضحى إحدى سمات أي موازنة عامة في سورية؟!!

الحكومة هي التي يجب أن تقرر درجة الخطورة بالنسبة لها، فهناك حكومات تتقبل عجزاً أكبر من ذلك، وحكومات تكون حريصة على عدم تزايد العجز، لذلك الحديث عن إعلان الخطر هو مجرد أمنية!!

مثّل العجز خلال عامي ٢٠٠٨، ٢٠٠٩، ثلث الموازنة العامة، كما يقدر بربعها في العام ٢٠١٠، ألا يعتبر ذلك مؤشراً خطراً مقارنة بنسب التضخم العالمية؟!

الموازنة تعكس في هذه الحالة التوازنات الاقتصادية الكلية، وهذا العجز يعني أن هناك خللاً في التوازنات الكلية، وفي توزيع الدخل، وهذا يفرض على أي حكومة أن تقوم بمعالجة الوضع الذي وصلت إليه، لأنه وضع غير سليم، ولابد من مواجهته بأسرع وقت ممكن.

كيف نمول عجز الموازنة العامة؟!

التمويل يتم بعدة طرق، ويعد مشروع السندات الحكومية الذي سيطرح من جديد على الجمهور إحداها، لكن الأهم أن تفادي هذا العجز، والقضاء عليه، يتم من خلال تنمية الموارد، وإيجاد أماكن ضريبية جديدة، وتحسين أداء النظام المالي، وتنمية الموارد الذاتية للحكومة من القطاع العام وتطويره وجعله رابحاً، وهذا لا يكون إلا بمكافحة الفساد بشكل كامل، كما أنه يجب النظر إلى العجز من الوجهة الكلية المرتبطة بالنمو الاقتصادي، وتحسين الإنتاجية، وازدياد دخول المواطنين، وعندها فقط نحصل على نظام ضريبي أفضل يعطي نتائج أفضل.

إعداد وحوار حسان منجة

النمو السكاني ليس خطراً..

لا يمكن لقوة العمل أن تشكل عقبةً أمام النمو الاقتصادي!

◄ وسيم الدهان

تسلط الحكومة منذ شهور الضوء على مسألة النمو السكاني معتبرةً إياها سبباً أساسيا باحتدام المشكلات الاقتصادية في البلاد، وتشير الإحصاءات الأخيرة إلى أن نسبة النمو السكاني تراجعت خلال العقد الماضي من ٤٪ إلى نحو ٢,٥٪، وإذا كان هدف الحكومة الأكبر من هذه الإضاءات هو لفت الانتباه إلى أن «النمو السكاني يلتهم معدلات النمو الاقتصادي»، فإن تمحيصاً سريعاً في المسألة يظهر أن معدل النمو السكاني عملياً أصغر من معدل النمو الاقتصادي البالغ حسب آخر الأرقام الرسمية ٤,٨٪، وهذا يبرئ النمو السكاني من أكبر التهم الموجهة إليه، ألا وهي تعطيل نمو الاقتصاد الوطني.



وفي حين يرى البعض أن النمو السكاني «الكبير» يهدد بابتلاع النمو الاقتصادي المحقق، فإنه من المنطقي السؤال أولاً: أليس على النمو السكاني أن يكون أكبر من قرينه الاقتصادي للخروج بهذا الاستنتاج؟ خاصةً وأنه من المعلوم أن معدل النمو وحسب أدنى رقم أطلقته الجهات الرسمية بلغ خلال العام الماضي فقط ٤,٨٪ على حين تشير أحدث الإحصاءات إلى أن النمو السكاني لا يتعدى ٢,٥٪ ناهيك عن أن الهجرة ابتلعت قسماً كبيراً منه ما لم تكن ابتلعته كله، فما العلاقة إذا بين النموين وما حقيقة الأمر؟

ببساطة يمكن القول إن النمو المتحقق خلال الفترة الماضية وبحسب كل الدراسات التقييمية التي أجرتها الجهات المختلفة لم يكن نمواً محابياً للعمل، أي لم يخلق فرص عمل جديدة، وهذه هي المشكلة الرئيسية في سورية، وأساسها هو أن النمو حصل في قطاعات غير منتجة لفرص العمل وتركز في قطاعات المال والعقارات والسياحة.. الخ، إذاً الخشية ليست من السكان وإنما من النمو الاقتصادي وطبيعة هذا النمو الاقتصادي. ولابد من الإشارة إلى أن المسألة الإشكالية الأولى لا تتعلق بمقارنة النمو السكاني بالنمو الاقتصادي فقط، وإنما بمؤشرات أخرى تظهر مدى ارتفاع أو انخفاض أو حتى مدى كفاية النمو الاقتصادي نفسه، فعندما نقول إن معدل النمو الاقتصادي هو ٤,٨ أو ٦ أو حتى ١٥٪ فهذا الرقم بحد ذاته لا دلالة له إلا بعد مقارنته برقمين أو معدلين أساسيين هما: معدل النمو السكاني ومعدل التضخم، فإذا كان معدل النمو الاقتصادي أكبر من هذين المعدلين مجتمعين فإنه يكون معدل نمو اقتصادي حقيقي، أما إذا كان معدل النمو الاقتصادي أصغر من هذين المعدلين مجتمعين فإنه يكون غير حقيقي أو سلبياً، أي إن الزيادة السكانية مع معدل التضخم يلتهمان النمو الاقتصادي، ولكن ما هي حقيقةُ أرقام التضخم في الاقتصاد الوطني؟ هذا ما لا يجيب عنه أحد في الحكومة!

وعليه فإن عرض مسألة السكان على أنها التحدي الأكبر والتهويل من تأثيراتها على الاقتصاد الوطني أمر مبالغ فيه إلى حد ما، والمشكلة تكمن في مكان آخر: في معدل التضخم الخفي، وعليه يصبح من الممكن قراءة الضرب على وتر النمو السكاني كخطر يهدد النمو الاقتصادي الوطني، بأنه إبعاد لمسألة معدل التضخم عن الواجهة، خاصةً إذا ما أخذت المؤشرات الكثيرة الدالة على تزايد هجرة السوريين إلى خارج البلاد بالحسبان، فالهجرة كما هو معروف تؤدي إلى امتصاص معدل النمو السكاني نفسه، أي بتعبير آخر إلى تخفيف الضغط عن سوق العمل عبر تخفيض معدل البطالة بين السكان بسبب هجرة نسبة معينة منهم، وهذا يدفع إلى القول: إن هناك عنصرين غائبين عن الواجهة حين الحديث حول النمو السكاني وآثاره على النمو الاقتصادي من جهة وعلى الموارد من جهة أخرى وهما: معدل التضخم ومعدل هجرة السوريين، وسبب غيابهما ناجم على ما يبدو عن أن إظهارهما سيظهر الحقيقة التالية: إن تأثير معدل النمو السكاني على النمو الاقتصادي في سورية ضعيف جداً، ولا خوف منه اقتصادياً وإنما الخوف والقلق يتجسدان في معدلات التضخم من جهة وفي طبيعة النمو الاقتصادي الحاصل في البلاد من جهة أخرى!.

وتجدر الإشارة إلى أن كثيراً من الاقتصاديين يبنون آراءهم في هذه مسألة السكان استناداً إلى النظرية المالتوسية التي ترى أن النمو السكاني أكبر بما لا يقاس من نمو الموارد الاقتصادية والنمو الاقتصادي بطبيعة الحال، وبالتالي فإنهم يرون مشكلةً في هذا الأمر تتعلق بمستوى المعيشة وتتعلق بأن النمو السكاني يلتهم دائماً كل نمو اقتصادي وهذا سيؤثر سلباً على مستوى المعيشة، ولكن النظرية المالتوسية ليست صحيحةً نظرياً ومنطقياً، لأن معدل النمو السكاني هو أساس ثروة أي مجتمع من المجتمعات على الإطلاق، فالسكان هم قوة العمل ولا يمكن لقوة العمل أن تشكل عقبةً أمام النمو الاقتصادي وإنما على النقيض من ذلك، والمسألة هنا تتعلق بكيفية إعادة توزيع الدخل بشكل عام، أي العدالة الاجتماعية أو السياسات الاقتصادية المتبعة التي تجعل من النمو السكاني مصدر قلق عبر تصويره على أنه عقبة في وجه النمو الاقتصادي.

إذاً، يجب أن تتضافر عدة عوامل لتجعل من النمو السكاني عنصر شغب في الساحة الاقتصادية، وعملياً ليست هذه العوامل متضافرةً في سورية، فغياب معدل التضخم عن الحسبة يجعله المتهم الأول بابتلاع معدلات النمو الاقتصادي، أما إذا كانت معدلات التضخم قد انخفضت بتأثير الركود الذي يصيب العالم منذ نهاية ٢٠٠٨، وإذا كانت معدلات هجرة السوريين مستقرة نسبياً خلال السنوات الماضية- ٤,٣ بالألف خلال العقد الأول من القرن الحادي والعشرين-، فإن دائرة الشك تضيق حول معدل النمو الاقتصادي وطبيعته نفسها لتصب المشكلة في خانة توزيع الدخل الوطني الناجم عن النمو المحقق، ومدى تطابقه مع الحاجات الاجتماعية في البلد.

لتأخذ الأجهزة الرقابية دورها كاملاً!!

هل تقوم الأجهزة التفتيشية بدورها المطلوب منها، وخصوصاً الهيئة المركزية للرقابة والتفتيش والجهاز المركزي للرقابة المالية؟

سؤال من الممكن الإجابة عليه.. نعم ستقوم هذه الأجهزة بدورها عندما يصرف مدير عام شركة إنتاجية كبرى مكافأة لعامل قام بعمل مميز وهو لا يملك صلاحية الصرف، وتقوم بدورها عندما تتجاوز صرفيات المهمات ما هو مقرر، وتقوم بدورها عندما تصرف الشركة أو المؤسسة أكثر ما هو محدد لها على الطبابة وعلى طبيعة العمل وعلى الحوافز.. ولكن تقف هذه الأجهزة عاجزة عن كشف أو التحقيق في الفساد الأكبر، والذي يتمثل في العقود والمناقصات وتزوير الفواتير وفي الالتفاف على القوانين وضربها عرض الحائط، في استيراد تكنولوجيا وقطع تبديلية متخلفة وقبض عمولات وسمسرات، في استيراد وتصدير سلع ومواد غذائية.. في التهريب في حصص معلومة بين مديرين في شركات إنشائية ومقاولين ومتعهدين.

وعندما تقوم هذه الأجهزة بدورها فعلاً في كشف الفساد الأكبر، كما جرى في شركة الأسمدة ومؤسسة مياه حمص مؤخراً، تدفع هذه الأجهزة الثمن ويدفع المفتش الثمن الأكبر، لذلك والحال كذلك، فإن الطاقم التفتيشي في هذه الأجهزة التفتيشية يبقى واقفاً مرتجفاً منكفئاً على نفسه، منشغلاً بالورقيات والقضايا السطحية على مبدأ السلامة، والسير «الحيط الحيط والدعاء: يارب السترة»، وذلك على حساب القضايا الكبرى.

في ظل هذا الفساد المستشري زرعت ورسخت قيم وثقافة الشطارة والفهلوة والنهب، وهي أن تحصل على مكاسب دون عمل أو جهد وبطرق غير شرعية، وأن تفاخر بما تقتني... أن تحصل على الموقع دون جدارة، وأن تركض وتلهث وراء السرقة والتزوير والنصب والاحتيال.. أن تعمل بالمباح واللامباح... وتستطيع أن تكون بمنأى عن المساءلة والمحاسبة.

اقترح قبل أعوام بأن تتبع الأجهزة التفتيشية مباشرة إلى رئاسة الجمهورية، ونام هذا الاقتراح في الأدراج، واقترح الآن بأن تكون تقارير هذه الأجهزة أحكاماً قضائية صرفة لكي تساهم على الأقل بالحدود الدنيا، في رصد الفساد، ولكي تأخذ دورها الكامل، ولكي تعاد الثقة إلى طاقمها الإداري الذي يعمل الجزء الأكبر منه بإخلاص ومهنية وشفافية.. ولكن عندما تنام التقارير في الأدراج «بتوجيهات من فوق»، ماذا ننتظر من هذه الأجهزة؟

عندما يعاقب المفتش، وعندما يتم إطلاق التهديدات ضده من مافيا الفساد، ماذا ننتظر من هذه الأجهزة؟

أعيدوا الوهج للقضاء، وامنحوا الأجهزة التفتيشية دورها وحصانتها، وإلا فإن حل هذه الأجهزة هو القرار الصائب أمام تلوث الضمير!!

■ ن. عادلة

على هامش إخضاعه للاستجواب حول العراق أواخر الجاري..

كيف جعل بلير نزع السلاح، إطاحة بالنظام؟

◄ ديفيد موريسون
ترجمة عبادة بوظو

ثمة أدلة قاطعة أنه في آذار من عام ٢٠٠٢ قام طوني بلير بتقديم التزام للرئيس بوش لدعم الولايات المتحدة في مساعيها للإطاحة بنظام صدام حسين عبر وسائل عسكرية.



وظهرت الأدلة على ذلك في أيلول ٢٠٠٤ عندما تم تسريب ست وثائق رسمية تعود إلى آذار ٢٠٠٢ لصحيفة «دايلي تلغراف» لتظهر بعدها للعلن. ويمكن قراءة نسخ الكترونية منها على موقعي.

إحدى تلك الوثائق كانت مذكرة مرسلة إلى طوني بلير بتاريخ ١٤ آذار ٢٠٠٢من مستشاره للسياسة الخارجية السير ديفيد مانينغ . وتتضمن المذكرة تقريراً عن مداولات السير ديفيد في واشنطن مع كوندوليزا رايس التي كانت تشغل في حينه منصب المستشارة الرئاسية لشؤون الأمن القومي. وكانت الجملة الرئيسية في ذلك التقرير:

«قلت (لكوندوليزا رايس) إنكم (أي بلير) لن تترددوا في دعمكم للإطاحة بالنظام ولكن يتوجب عليكم تدبر أمر الصحافة والبرلمان والرأي العام وهي قضايا مختلفة كلياً عما هو الحال في الولايات المتحدة».

ويعني هذا أن إدارة بوش حصلت في آذار ٢٠٠٢ على ضمانة مفادها أن طوني بلير كان ملتزماً بلا أدنى تردد بتغيير النظام في العراق، وليس بمجرد نزع أسلحته طبقاً لقرارات مجلس الأمن، كما قال للرأي العام البريطاني.

كما تسرب التزامه هذا في وثيقة أخرى، وهذه المرة كانت مذكرة من السير كريستوفر مايير، السفير البريطاني لدى واشنطن، موجهة للسير ديفيد ذاتـه . وتضمنت المذكرة تقريراً بخصوص حديث جرى مع بول فولفيتز، نائب وزير الدفاع الأمريكي في ١٧ آذار ٢٠٠٢. وفي اليوم التالي كتب السير كريستوفر للسير ديفيد مايلي:

«استهللت (حديثي) بالالتزام إلى أبعد حد بالنص الذي اعتمده مع كوندي رايس. نحن ندعم تغيير النظام ولكن ينبغي أن تكون الخطة ذكية لأن الفشل ليس خيارنا . و(لكن)تسويق ذلك وترويجه محلياً لدينا لن يكون مهمة سهلة، وربما هو الأكثر صعوبة بالمقارنة مع بقية البلدان الأوربية».

لاحقاً، في تشرين الثاني ٢٠٠٥ نشر السير كريستوفر كشفاً عن الوقت الذي أمضاه في واشنطن بوصفه سفيراً لبريطانيا في كتاب عنوانه «DC Confidential – سري من واشنطن العاصمة»، وجاء فيه:

«عند هذه المرحلة كان طوني بلير قد حسم أمره وقرر دعم الإطاحة بالنظام على الرغم من أننا كنا متوجسين من إعلان ذلك على الملأ». (ص٢٤١)

والمقصود بهذه المرحلة هي تلك التي سبقت الاجتماع (الشهير) الذي ضم (في مزرعة الرئيس الأمريكي) في كروفورد في ولاية تكساس بوش وبلير في أوائل نيسان ٢٠٠٤.

ولذلك أرى أن هناك القليل من الشك أنه في آذار ٢٠٠٢ كان بلير ملتزماً بدعم الولايات المتحدة في اللجوء للعمل العسكري للإطاحة بنظام صدام حسين. ولكن حسبما جاء على لسان السير كريستوفر كان ينبغي توافر «خطة ذكية» لإقناع الشعب البريطاني بالمشروع.

وتمثلت هذه الخطة بإقناع مجلس الأمن باتخاذ قرار يطالب العراق بالسماح بعودة المفتشين الدوليين ولكنه مشفوع بشروط تجعل من الاستحالة لصدام حسين القبول بها، وبهذه الحالة سيتوافر احتمال قوي بأن يخول مجلس الأمن اللجوء للعمل العسكري، تحت ذريعة ظاهرية تتحدث عن نزع أسلحة العراق، ولكن بما سيفضي، بالنتيجة أيضاً، للإطاحة بالنظام العراقي.

أما الدليل على هذه الإستراتيجية فيمكن العثور عليه في مذكرة السير كريستوفر مايير حيث كتب أنه «إذا ما أرادت الولايات المتحدة العمل مع شركاء فينبغي وجود إستراتيجية لجمع الدعم للعمل العسكري ضد صدام». وأردف: «ومن ثم ذهبت إلى ضرورة جعل صدام يتخذ خطوات خاطئة بخصوص المفتشين...».

وبدوره فإن المحضر الذي تم تسريبه حول الاجتماع المشحون بخصوص العراق في مقر الحكومة البريطانية (داونينغ ستريت) في ٢٣ تموز ٢٠٠٢ يقدم أدلة إضافية. وفي هذا المحضر سُجلت أقوال لبلير، وجاء فيها:

«... إن رفض صدام حسين لدخول المفتشين سوف يحدث فرقاً كبيراً من الناحيتين السياسية والقانونية... وإذا ما كان الإطار السياسي صحيحاً فإن الناس سوف يؤيدون الإطاحة بالنظام».

وبطبيعة الحال فإن طوني بلير كان يتوق لقيام صدام حسين بمنع المفتشين، على الرغم من أن النزع السلمي لأسلحة العراق كان يتطلب السماح بدخولهم. وانسجاماً مع هذه الرغبة منعت الولايات المتحدة والمملكة المتحدة عودة المفتشين للعراق عندما أوضح العراق في١٦ أيلول٢٠٠٢ استعداده للسماح بدخولهم.

في أوائل تشرين الأول ٢٠٠٢ تقدمت الولايات المتحدة والمملكة المتحدة بمشروع قرار مشترك لمجلس الأمن الدولي تمت صياغته، تناغماً مع «الخطة الذكية»، بطريقة تضع شروطاً، لا يمكن للعراق قبولها، على مسألة عودة المفتشين؛ قرار يخول اللجوء للعمل العسكري إذا ما تم رفض هذه العودة.

إلا أن مشروع القرار الأمريكي البريطاني هذا لم يقر، بل تم تعديله عوضاً عن ذلك بحذف الشروط التي لن يكون بمقدور العراق القبول بها وكذلك إزالة التخويل باللجوء للعمل العسكري. وتم اعتماد هذا القرار المعدل تحت اسم القرار ١٤٤١ في الثامن من تشرين الثاني ٢٠٠٢، حيث عاد المفتشون الدوليون للعراق.

وهكذا فشلت «الخطة الذكية» التي تقضي «بجعل صدام يتخذ خطوات خاطئة بخصوص المفتشين»، وكان على العمل العسكري المبيت من الولايات المتحدة والمملكة المتحدة للإطاحة بالنظام أن يتابع خطاه من دون تخويل من مجلس الأمن الدولي.

■ www.david-morrison.org.uk

(1) www.david-morrison.org.uk/iraq/leaked-documents-index.html
(2) www.david-morrison.org.uk/other-documents/manning020314.pdf
(3) www.david-morrison.org.uk/other-documents/meyer020318.pdf
(4) www.timesonline.co.uk/tol/news/uk/article387374.ece

ما الإجابة الصحيحة على سؤال: ما العمل؟

◄ إبراهيم البدراوي- القاهرة

تسارعت الأحداث المأساوية في مصر بشكل كبير للغاية. أحداث خطيرة جداً تتوالى، لا يتم غالباً التعامل معها بالجدية والمسؤولية الواجبة، رغم أن النتيجة المؤكدة لها هي أن مصر قد ضلت الطريق تماماً إلى الوجهة الصحيحة، وهي التطور السلمي، تجنباً لمخاطر وويلات وعذابات تفوق حد الاحتمال.

في أقل من أسبوعين تلاشت أية مظنة لهذا التطور السلمي الذي نريده. وأصبحت نداءات الإصلاح حتى من أشد الناس إخلاصاً بلا أية قيمة. وتساقطت الأقنعة عن وجوه «الإصلاحيين» من كل التيارات السياسية والفكرية، الذين يسعون إلى مجرد تهذيب سلطة الطبقة الحاكمة مقابل قضمة من كعكة الوطن، وخداع الناس بجعل هذه السلطة مقبولة لديهم.

● الحادث المفجع الذي جرى في مدينة نجع حمادي بجنوب مصر، حيث تم اغتيال ستة من المسيحيين لدى خروجهم من الكنيسة بعد أداء الصلاة ليلة عيدهم، ومعهم شرطي مسلم هو حارس الكنيسة.

● ما تقدم به أحمد عز وهو الشخص الثاني في لجنة سياسات «جمال مبارك» وأمين التنظيم في حزب الجماعة الحاكمة، لدى مناقشة قانون حماية الآثار.

● الحديث الصحفي الخطير الذي أدلى به مصطفى الفقي رئيس لجنة العلاقات الخارجية بمجلس الشعب، وهو أحد أهم المطلعين على خفايا كواليس السلطة، لصحيفة «المصري اليوم».

تحمل هذه الأحداث المتزامنة دلالات شديدة الأهمية والخطورة. نتناولها بإيجاز شديد.

دلالة «قتل المسيحيين» هي أن الفتنة الطائفية كامنة، وأنها تتصاعد بسرعة بعكس ما تدعيه السلطة. لأن أساسها الموضوعي قائم ويتعمق حضوره. يتمثل في الإجهاز تماماً على المشروع الوطني، في تشابك وتكامل مع الأجندة الامبريالية– الصهيونية، وسياسات السلطة الحاكمة.

إن تاريخ مصر الحديث والمعاصر القريب من ذاكرة المصريين، والذي عاصرت أجيال حاضرة مراحله القريبة يشهد بأن الوحدة الوطنية تتحقق بدرجة هائلة من المتانة والقوة حينما يتحقق أو (حتى) تلوح في الأفق إرهاصات مشروع نهوض وطني مستقل. وأن الفتنة الطائفية تشق طريقها بقوة في مراحل الانحطاط المتمثل في تنامي الظلم الاجتماعي واختفاء دور الدولة المحوري في الحياة الاقتصادية– الاجتماعية. أي اختفاء مشروع النهوض الوطني المستقل.

الآن وبعد اغتيال المشروع الوطني تحولت السلطة في مصر إلى مجرد حارس لمصالح اللصوص المحليين والأجانب. وتنامى دورها كسلطة جباية من الفقراء والكادحين للإنفاق على مهامها. لقد امتدت الجباية بشراهة إلى كل المجالات، آخرها قانون «الضريبة العقارية» الذي سيمتد بطرق ملتوية إلى مساكن الفقراء وليس الأغنياء والمتوسطين وحدهم، بعد أن شملت الضرائب ما نأكل ونشرب ونلبس، ولم يتبق سوى فرض ضرائب على ما نتنفسه من هواء ملوث وعلى المقابر لمن يملكون قبوراً.

لقد لعبت الدولة المصرية الحديثة دوراً– مهما كان متدنياً– حتى قبل ثورة يوليو وإجراءاتها التقدمية، لضمان قدر من التوازن ولو في أدنى حدوده، مثل البدء في نشر التعليم المجاني والمستشفيات الحكومية المجانية للفقراء.

وهكذا وفي إطار دور الدولة– تاريخياً– تحقق وتمت صياغة النسيج الاجتماعي والوطني، وتلاشى التعصب الديني والعنصري والعرقي إلى حد كبير، وانصهر كل من وفدوا إلى مصر في هذا النسيج المتين.

الآن على خلفية ما جرى ويجري من إنهاء وحشي لكل ما تحقق على كل الأصعدة، لا تشتعل الفتنة فحسب بين المسلمين والمسيحيين، بل يجري تسعير التعصب الديني، حيث تقوم بذلك رموز دينية مرموقة داخل المؤسسة الدينية الرسمية ومن خارجها بشكل مباشر وصريح إلى حد تكفير الناس من المذاهب المختلفة وحتى من المذهب السائد . أو غير مباشر عبر التأكيد على «الرضا بالمقسوم» وعدم مناوأة رجال الأعمال لأن الرزق مكتوب ومقدر مهما كان قليلاً، وطاعة أولي الأمر (مهما ظلموا واستبدوا) وإصدار الفتاوى ضد مقاومة المحتل الأجنبي وعدوانه بشكل كامل أو بشكل انتقائي (ذراً للرماد في العيون). وفي الخلاصة صرف الناس عن النضال الوطني والطبقي وتكريس الحالة السائدة.

إلى جانب ذلك واستناداً إلى هذا الواقع المر تجري عمليات عبث أمريكي صهيوني ليس لتمزيق الوحدة الوطنية بين المصريين من مسلمين ومسيحيين فحسب. ولكن داخل «النوبيين» و«بدو سيناء» وسكان واحة سيوة «الأمازيغ» وكلهم مصريون أصلاء منذ تشكلت مصر كوطن.

دلالة الموضوع الثاني الخاص بالسعي لإقرار حرية التجارة في الآثار المصرية, فرعونية وقبطية وإسلامية) هي أنها مسألة تحقق أهداف الأجندة الصهيو– امبريالية فيما يتعلق بطمس الهوية الوطنية، وإذ يعتبر التاريخ المشترك هو أحد مكوناتها ، فإن تدمير هذا التاريخ بمحو «آثاره» يحقق الهدف ويعزز ذلك ما أثير منذ بضعة سنوات لتحويل دراسة التاريخ إلى مادة اختيارية لمن يرغب من الطلاب. والهدف هو طمس الذاكرة التاريخية الوطنية.

لقد سرق اللصوص والأفاقون منذ بداية الهجمة الغربية على المنطقة– ولا يزالون– جانباً هائلاً من الآثار المصرية. بل قدم السادات معبداً فرعونياً هدية للولايات المتحدة، أي أنه أهدى «حضارة دولة لدولة بلا حضارة». وفي السياق يريد رموز الطبقة الحاكمة إضفاء شرعية قانونية على اللصوصية ونهب تاريخ مصر.

لكن الأخطر هو ما ورد على لسان قطب حزب الجماعة الحاكمة مصطفى الفقي في حديثه الصحفي المطول، وهو نصاً «لا أعتقد أنه سيأتي رئيس قادم لمصر وعليه فيتو أمريكي ولا حتى اعتراض إسرائيلي للأسف». وسبق ذلك في الحديث نفسه ما يؤكد توريث السلطة لجمال مبارك!!

هنا تسقط تماماً جميع الدعوات الإصلاحية التي تتصور إمكانية إجراء أية إصلاحات في ظل السلطة الحالية المدعومة فقط من الأمريكيين والإسرائيليين بشهادة شاهد من أهلها .

لم يعد هناك منطق يعزز الحديث عن انتخابات رئاسية أو برلمانية حرة، أو عن «ضمانات» بهذا الصدد، أو عن حلم «المواطنة المتساوية» أو أضحوكة «المجلس الانتقالي» أو «الجمعية التأسيسية» أو «تعديل الدستور القائم»... الخ.

لم يعد جمود العقول والأفكار عند الأفكار الإصلاحية التي تجاوزتها التطورات الجارية موقفاً مجدياً . وإنما يلزم لإجراء التغيير الذي ينقذ الوطن قبل أن يتمزق تماماً هو البحث الجدي عن الإجابة الصحيحة على سؤال: ما العمل؟

■■

بصمات الإخراج المسرحي الأمريكية واضحة..

هندوراس: لا عفو عن الانقلابيين، بل انسحاب من «ألبا»..!

◄ ثيلما ميخيا

فشل المجلس التشريعي، المنتهية ولايته في هندوراس، في اعتماد قرار بالعفو عن المتورطين في الانقلاب الذي أطاح بالرئيس الشرعي مانويل ثيلايا في ٢٨ يونيو من العام الماضي، لكنه اعتمد قراراً بانسحاب البلاد من معاهدة «البديل البوليفاري لشعوب الأمريكتيين» (ألبا).

وسيكون على الحكومة الجديدة التي ستتسلم السلطة في ٢٥ الجاري برئاسة بورفيريو لوبو- والتي تفتقر إلى تأييد عالمي واسع- أن تتولى البت في اعتماد قرار العفو عن الانقلابيين، كجزء من مبادرة المصالحة الوطنية.

وكان الرئيس الجديد لوبو، المنتخب في ٢٩ نوفمبر الماضي، قد كرر في مناسبات عدة لدى اجتماعه بمبعوثين أجانب «لقد طلبوا منا أن نصادق على قرار عفو (عن الانقلابيين) كدليل على حسن النوايا للاعتراف بالحكومة الجديدة وفتح الأبواب أمام المساعدات الاقتصادية الدولية».

ويذكر أن المجلس التشريعي ينهي ولايته قبل ٢٥ يناير، حيث يتسلم البرلمان الجديد مهامه بأغلبية الحزب الوطني اليميني المحافظ الذي حصل على ٧١ من أصل ١٢٨ مقعد برلماني.

وفي المقابل، اعتمد المجلس التشريعي قرار انسحاب هندوراس من معاهدة «ألبا» التي أطلقها رئيس فنزويلا هوغو تشافيز في عام ٢٠٠٤ والتي التحق بها الرئيس المخلوع ثيلايا. وتضم المعاهدة كل من فنزويلا، انتيغوا وباربادوس، بوليفيا، كوبا، جمهورية الدومينيكان، الإكوادور، نيكاراغوا، وسانت فينسينت وغرانادينا س.

وجاء قرار الانسحاب بناء على طلب الرئيس الانقلابي وبمعارضة حزب التوحيد الديمقراطي اليساري، علماً بأن القوى اليمينية الموالية لواشنطن والمعارضة للرئيس المخلوع اعتبرت أن انضمام هندوراس لمنظمة ألبا يدفعها نحو مذهب «اشتراكية القرن الواحد والعشرين» التي يروج لها شافيز كنموذج لفنزويلا وأمريكا اللاتينية.

يشار إلى أن الدول الأعضاء في معاهدة «ألبا» عارضت بشدة الانقلاب الذي أطاح بالرئيس الشرعي ثيلايا، وقررت عدم الاعتراف بانتخابات هندوراس في تشرين الثاني الماضي أو برئيسها المنتخب.

وإنضمت إلى هذا الموقف كل من الأرجنتين والبرازيل وتشيلي وأوروغواي ضمن دول أخرى في المنطقة.

■ نشرة (آي بي إس) – بتصرف

الانهيارات إسرائيلية المصدر تتهدد الأقصى..

الإمارات تستقبل وزيراً صهيونياً



في الوقت الذي تتواصل فيه الأنباء عن الانهيارات المتلاحقة في الشوارع المحيطة بالمسجد الأقصى بما قد يفضي إلى انهياره قريباً، ولاسيما في ظل المخططات الصهيونية لتنفيذ تفجيرات بزلازل صناعية لتحقيق هذا الهدف حسب نقابة الجيولوجيين العرب، شارك مجرم الحرب الإسرائيلي، ووزير البنى التحتية، عوزي لنداو من حزب (إسرائيل بيتنا)، أحد الأحزاب الأكثر تطرفاً في الكيان الإسرائيلي، في «مؤتمر دولي» استضافته أبو ظبي تحت يافطة البحث عن وسائل بديلة للطاقة!

وقيل إن هذه المشاركة التي تضمنت رفع العلم الإسرائيلي في الإمارات تمت إلى جانب مندوبين من دول عربية كسورية ولبنان، وبموافقة الإمارات، وهي نتيجة قرار لمنظمة الطاقة البديلة الدولية IRENA، لأن «إسرائيل ستشارك وسيكون لها حق كامل في الوصول إلى مقر المنظمة في أبو ظبي، بعدما تحسن وضعها في المنظمة مؤخراً إلى درجة دولة ذات دور هام».

لنداو، الذي رافقه وفد ضم ممثلين عن وزارة الخارجية الإسرائيلية وخبراء من وزارته، قال في المؤتمر إن لدى«إسرائيل» ما تقدمه لدول العالم في التعاون وفي التحديث في مجالات التطوير التكنولوجي، كما دعا المشاركين إلى زيارة إيلات في١٦ شباط المقبل حيث سينعقد مؤتمر خاص آخر للطاقة المتجددة.

وفي تعقيبه على مشاركته اعتبر لندوا دعوته إلى أبو ظبي لحضور المؤتمر «أمراً مشجعاً من شأنه أن يسهم في تطوير الطاقات المتجددة». وأضاف متفاخراً بصفاقة مضيفيه «الزيارة كانت هامة إذ في المرة التالية التي يسافر فيها وزير، ستكون هذه المرة الثانية»!!

وكان وفد إسرائيلي شارك في منتصف تشرين الأول الماضي في الاجتماعات التحضيرية للمؤتمر الذي يشارك فيه ممثلون عن سبعين دولة.

ورفع حينها العلم الإسرائيلي لأول مرة في أبو ظبي في الاجتماع الذي حضرته سيمونا هالبيرين المسؤولة في وزارة الخارجية الإسرائيلية, وإبراهام أربيف المسؤول في وزارة البنى التحتية. (انظر الصورة من أرشيف الفرنسية).

■■

مقابل الاحتلال الأمريكي لهاييتي المنكوبة

تأملات كاسترو: درس هايتي

منذ يومين تقريبا في الساعة السادسة بتوقيت كوبا، وكان الليل قد خيم على هايتي، لموقعها الجغرافي، بدأت قنوات التلفزة تبث أخباراً حول زلزال عنيف قوته ٧,٣ بمقياس ريختر ضرب بشدة العاصمة بور او برينس. وقد ظهرت الظاهرة الزلزالية بصدع تركيبي يقع في البحر على بعد ١٥ كم من العاصمة الهاييتية، هذه المدينة التي يعيش ٨٠٪ من سكانها في بيوت فقيرة مبنية بالطين والطوب.



كانت الأخبار متتالية، مستمرة، تقريباً بلا انقطاع. لم تكن هناك صور، ولكن كان يتم التأكيد على انهيار العديد من المباني العامة، من المستشفيات والمدارس وحتى المنشآت التي كانت تتميز بمتانة البناء. وقد قرأت أن الزلزال بهذه الدرجة والقوة، يعادل انفجار ٤٠٠ ألف طن من متفجرات الديناميت.

كانت توصف الأمور بشكل مأساوي. كان يتطلب الجرحى بالشوارع العناية الطبية العاجلة، وهم محاطون بالانهيارات التي كانت تدفن تحتها عائلات بكاملها. ومع ذلك، لا أحد كان يستطيع أن يبث أي صورة خلال ساعات طويلة.

فاجأ الخبر الجميع. كنا نسمع باستمرار الأخبار حول الأعاصير والفيضانات الكبرى بهايتي، ولكننا كنا نجهل أن البلد الذي بجوارنا كان يتعرض لخطر حدوث زلزال كبير.

بهذه المرة أفرز خبر الزلزال الذي جرى بهذه المدينة منذ مائتين سنة وبالتأكيد لم يتجاوزعدد سكانها آنذاك بضعة آلاف.

وحتى الساعة الثانية عشرة ليلاً، لم يذكر بعد العدد التقريبي للضحايا.

كان يتحدث كبار الموظفين بالأمم المتحدة وبعض رؤساء الحكومات عن الأحداث المثيرة وأعلنوا عن إرسال فرق الإنقاذ، مع العلم بأن قوات دولية تنتشر في هاييتي وكان بعض وزراء الدفاع يتحدثون عن احتمالات وقوع ضحايا في صفوفها.

وفعلا في صباح الأربعاء بدأت تصل الأخبار المحزنة حول الخسائر البشرية الهائلة عند السكان وحتى المؤسسات مثل الأمم المتحدة التي كانت تذكر أن بعض مبانيها انهارت. وكلمة الانهيار ربما لا تعني شيئاً لوحدها أو يمكنها أن تتخذ معاني عديدة. خلال ساعات، دون انقطاع، كانت تصل الأخبار، وكل مرة تزداد صدمة، حول الوضع السائد بهذا البلد الشقيق. وكانت تقدر أعداد القتلى ما بين ٣٠ ألفاً و١٠٠ ألف. الصور تعطي فكرة عن الخراب والتدمير الشامل. ويبدو أن الحدث الكارثي حظي بتغطية عالمية بوسائل الإعلام والعديد من الحكومات التي تأثرت عميقاً وبشكل صريح، وتبذل جهودها للتعاون بقدر إمكانها.

إن المجزرة تؤثر بشكل صريح، قلباً وروحاً، على عدد كبير من الأشخاص، وبشكل خاص عواقبها الطبيعية.

ولكن، ربما قلائل الذين يتأملون ويتساءلون لماذا هايتي بلد فقير هكذا. لماذا يعتمد قرابة ٥٠ بالمئة من سكانها على الأموال التي يبعثها الأقارب من الخارج؟ لماذا لا نعالج كذلك الوقائع التي أدت إلى الوضع الحالي لهايتي وإلى معاناتها الكبرى؟

أعجب وأطرف شيء بهذا التاريخ عدم لفظ ولا كلمة لاستذكار أن هايتي كان أول بلد حيث ٤٠٠ ألف أفريقي تم استعبادهم والمتاجرة بهم من الأوربيين، تمردوا وانتفضوا ضد ٣٠ ألفاً من البيض، أصحاب مزارع القصب والقهوة وهم قاموا بأول ثورة اجتماعية عظمى في النصف الغربي من المعمورة. وسجلت هناك صفحات من الأمجاد لا يمكن تجاوزها. انهزم وقتذاك أبرز جنرال نابليون. إن هايتي إنتاج صافي للاستعمار والامبريالية ولاستغلال الموارد البشرية في أقسى الأعمال خلال أكثر من قرن من التدخل العسكري والنهب وسلب ثرواتها. هذا التجاهل التاريخي لن يكون خطيراً مثل الحدث الواقعي الذي ينبع من كون هايتي عار عصرنا، بعالم يسود فيه استغلال ونهب الأغلبية الساحقة من سكان المعمورة.

آلاف الملايين من البشر يعانون في أمريكا اللاتينية وأفريقيا وآسيا من النقص والحرمان المشابه ولكن ربما ليس بمقدارهايتي.

الأوضاع التي يعيشها هذا البلد لا ينبغي تكرارها في أي مكان على سطح الكرة الأرضية، حيث تتوفر عشرات الآلاف من المدن والقرى بظروف مشابهة وأحيانا أسوأ بموجب نظام اقتصادي وسياسي دولي مجحف مفروض على العالم. لا يتهدد سكان العالم بالكوارث الطبيعية فحسب، مثل كارثة هايتي، بل وإنما هذا الظل خفيف مقارنة بما يمكن أن يحدث بالمعمورة مع التغير المناخي الذي كان هو الآخر عرضة للاستهزاء والاحتقار والخديعة في كوبنهاغن.

من باب الإنصاف القول لسائر البلدان والمؤسسات التي خسرت أرواحاً بشرية على إثر الكارثة الطبيعية بهايتي: لا نشك بأنها ستبذل بهذه اللحظة قصارى الجهود لإنقاذ الأرواح البشرية ومن أجل تخفيف ألم هذا الشعب الذي تألم وعانى كثيراً. لا يمكننا تحميلهم مسؤولية الظاهرة الطبيعية التي جرت هناك. مع أننا لا نوافق على السياسة المتخذة تجاه هايتي. لا يمكنني تجنب التعبير عن الرأي التالي: حان وقت البحث عن حلول حقيقية وواقعية لمشاكل هذا الشعب الشقيق.

في مجال الصحة وفي مجالات أخرى، كوبا، رغم أنها بلد فقير ومحاصر، تتعاون منذ سنين مع الشعب الهايتي. يقدم حوالي ٤٠٠ طبيب وأخصائي في مجال الصحة خدماتهم مجاناً. يعمل أطباؤنا يومياً بـ٢٢٧ من أصل ٣٣٧ حي وقرية في هذا البلد. من جهة أخرى، تم تأهيل عدد لا يقل عن ٤٠٠ شاب هايتي كأطباء بوطننا. سيعملون الآن إلى جانب الفرقة التي سافرت للمساعدة في عمليات الإنقاذ ولتجاوز هذا الوضع المتأزم، الخطير والعصيب.

ونتعاون كذلك مع الشعب الهايتي في مجالات أخرى، حيث تتوفر الإمكانية. ومع ذلك، لن تكون هناك أي صيغة أخرى للتعاون، جديرة بوصفها هكذاً، إلا النضال في مجال الأفكار والعمل السياسي لإنهاء المأساة التي لا حدود لها والتي تعيشها أمم مثل هايتي.

أعلمتنا مسؤولة فرقتنا الطبية بعد ساعات قليلة من وصولها بو أو برنس «أن الوضع صعب ولكنهم أصبحوا ينقذون الأرواح البشرية».

في ساعات متأخرة بالليل أفادت بأن الأطباء الكوبيين والهايتيين المتخرجين من كوبا، من المدرسة الأمريكية اللاتينية الطبية، كانوا يتوجهون إلى مختلف أنحاء البلد. قدموا الرعاية الطبية لأكثر من ألف مريض وبشكل عاجل قاموا بتفعيل وتنشيط مشفى لم تنهر واعتمدوا على مخيمات عند الضرورة. وكانوا يعدون العدة لإقامة مراكز أخرى لتقديم العناية المركزة العاجلة.

إننا نتفاخر ونشعر بأصدق شرف للتعاون الذي يقدمه الأطباء الكوبيون إلى جانب الأطباء الشباب الهايتيين الذي يقدمونه في هذه اللحظات المأساوية حيث يمدون يد العون لأشقائهم بهايتي!

■ فيدال كاسترو روس
١٤ كانون الثاني عام ٢٠١٠

فيلم مصري طويـــــــــــــل...!

◄ عبادة بوظو



كل ما «دق الكوز بالجرة» على الحدود بين مصر وقطاع غزة المحاصر، تخرج الأوركسترا المنظمة لدى الحزب الوطني الحاكم في مصر لتتباكى على «السيادة المصرية»، حتى أصبح الإيقاع، سمجاً ومقيتاً، وأكثر مللاً من متابعة مسلسل مكسيكي طويل، ضمن سيناريو مصري رسمي بات يستخدم كل الأوراق المتاحة في محاولات التغطية على فضيحة «الجدار الفولاذي» وتكريس انحراف البوصلة عن العدو الأساسي.

آخر ما حرر في هذا الإطار كان «بلاغاً» تقدم به محام مصري إلى النائب العام طالب فيه باعتقال رئيس الحكومة الفلسطينية المقالة إسماعيل هنية وأي من قيادات «حماس» حال دخولهم مصر، وذلك لحين تسليم من سماهم قتلة معروفين بالاسم لدى مصر لأحد عناصر حرس الحدود المصريين الذي سقط في اضطرابات على حدود القطاع قبل أسبوعين تقريباً.

وقال المحامي إن هنية «لعب دوراً قوياً في دفع الشباب الفلسطينيين للهجوم على برج المراقبة المصري والصعود عليه ومن ثم التعدي على الجندي المصري وإرهابه وقتله بهدف زعزعة الأمن على الشريط الحدودي».

وسبق ذلك قيام أمين التنظيم في الحزب الحاكم أحمد عز بتلاوة بيان وقعه ١٥٠ عضواً بالحزب، وقدمه خلافاً لرأي بقية أعضاء البرلمان باسم أعضائه جميعاً بمباركة من رئيس المجلس فتحي سرور، يتضمن هجوماً غير مسبوق على الفلسطينيين، ولم يستبعد أي عمل بما فيه العسكري من أجل القصاص ممن وصفهم بـ«مليشيات فلسطينية» قامت بقتل الجندي أحمد شعبان، قائلاً «إن صبر مصر ينفد لأن دم أحد أبنائها أهدر» (!!) مطالباً الفلسطينيين بتقديم اعتذار معلن لشعب مصر وحكومتها عن هذا «العمل الآثم الذي أوجع قلوب المصريين جميعاً وأبكاهم فرادى وجماعات»، علماً بأن عشرات المواطنين وعناصر الجيش والشرطة المصريين سقطوا قبل ذلك برصاص جيش الاحتلال الإسرائيلي، ولم تحرك السلطات المصرية ساكناً ولا لساناً، بل كانت تقمع الجنازات الكبرى، للفلفة الأمر.

وبينما خوّن «عز» المعارضين من أعضاء البرلمان المصري لبيان حزبه الحاكم، تشير ملابسات الاضطرابات المذكورة، التي أودت بحياة الجندي المأسوف عليه، والذي خسرته عائلته بالدرجة الأولى في كل الأحوال، إلى أنها تضمنت إصابة عشرات الفلسطينيين بالرصاص المصري، وبعض الإصابات خطيرة وحرجة، من بينها إصابة طفل بالشلل، مثلما تضمنت تشكيكاً قوياً من مسؤولين مصريين محليين ومن حكومة حماس بالرواية المصرية الرسمية حول الحادثة.

وفي هذا السياق تأتي تصريحات سامي أبو زهري، المتحدث باسم حماس، أن «اتهامات مصر هي تهرب من المسؤولية، ومحاولةً لإلصاق التهمة بالحركة، وللتغطية على جريمة إطلاق النار تجاه الشبان الفلسطينيين على الحدود المصرية الفلسطينية»، مشيراً إلى أن د. طارق المحلاوي وكيل وزارة الصحة في محافظة شمال سيناء، أكد أن وفاة شعبان ناتجة عن إصابته برصاصتين من الخلف، مثلما أشار إلى تأكيد لجنة القوى الحزبية والشعبية في إقليم سيناء، أن الرصاص الذي قتل به الجندي المصري كان بالخطأ من الجانب المصري. وطالب المتحدث بتشكيل لجنة عادلة للتحقيق في القضية، وتحديد المسؤول عن إصدار التعليمات للجنود المصريين بإطلاق النار على الشبان الفلسطينيين بدم بارد، علماً بأن «حماس» طلبت من وزير الخارجية المصري أحمد أبو الغيط الإفصاح عن اسم «القناصين» المتورطين كي تحقق معهما حماس، لكنه لم يفعل، مثلما رفض ذلك السفير عبد الرحمن صلاح مساعد وزير الخارجية المصرية للشؤون العربية أمام أعضاء مجلس الشعب تحت «ذرائع أمنية» كون الأمر لا يدخل في اختصاص وزارته..!

فإذا كانت هذه هي الملابسات التي تفقأ العيون، فلماذا كل هذه الهستيريا المصرية الرسمية؟ وما الذي يدور في خلد مبارك وزمرته التي تثبت خيانتها حتى لمبررات وجودها؟ وباتت متبلدة الإحساس في قبولها، بما يخص «السياسة الخارجية» و«الأمن القومي» بعد «الشؤون الداخلية»، الدخول مع الأمريكي والإسرائيلي في «سفاح جديد» على أرض سيناء «المحررة» بدعوى الحفاظ في وجه الغزاويين المحاصرين أصلاً على بكارة «السيادة المصرية» المفضوضة أمريكياً- إسرائيلياً، مراراً وتكراراً..! فضمن أية إحداثيات محلية وإقليمية ودولية بات نظام مبارك يرى نفسه؟

..ربما يسود وهم لدى النظام المصري حول تمكنه عبر هذا الفيلم «المبتذل» من ملء الفراغ الإقليمي الناجم عن الأزمة الرأسمالية الأمريكية وانزياحاتها السياسية، عبر الانقلاب كلياً على الأدوار الوظيفية المفترضة وطنياً وإقليمياً، وصولاً إلى توهم انتحال الدور الأمريكي ذاته مع أدواته، ولكن من دون امتلاك مقومات هذا الدور، لا التاريخية منها ولا الواقعية، بل الاقتصار على استعداء شعوب المنطقة الواضح والصريح بطريقة تتسم بالغباء السياسي، والإفلاس الجماهيري، أي بما لا يجاري «القوة الذكية» التي يروج لها «السيد» أوباما.

ويعود شريط الأسئلة: استماتة في سبيل ماذا؟ هل لتمرير «التوريث» الذي ينبغي أن يحظى بمباركة أمريكية إسرائيلية، حسب الفقي؟ أم لتوهم تفادي التفتيت القادم عبر البوابة اليمنية والتدخل الأمريكي المباشر هناك، والذي ستغطي دائرته المبتغاة أمريكياً حتى كل الدول التابعة تقليدياً التي تمتلك مؤهلات القوى الإقليمية الجدية من ناحية المساحة والموارد وتعداد السكان كالسعودية ومصر، مثلاً؟

لا يبدو أن سلوك النظام المصري يستجيب لمواجهة هذه التحديات، حتى وإن كان يدركها فعلياً، ولو كان كذلك لاحتفظ ببعض الحياء، ولو من باب المناورة السياسية..!

o.bozo@kassioun.org

واشنطن تعيد احتلال هاييتي

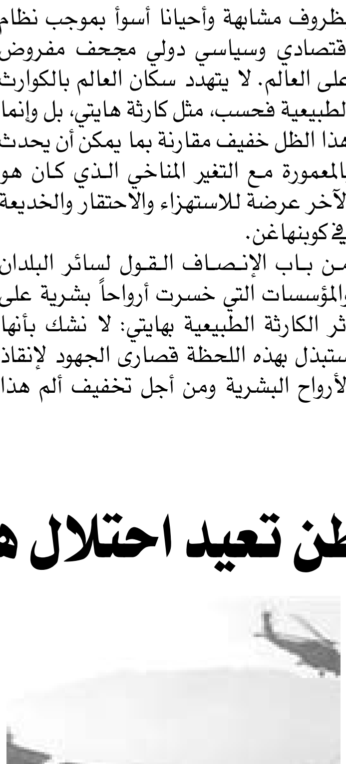
أكد الرئيس الفنزويلي هوغو شافيز أن الولايات المتحدة استغلت الزلزال الذي وقع في هايتي كذريعة لاحتلال هذا البلد المدمر، وعرض إرسال وقود من بلاده- العضو في منظمة أوبك- لتوليد الكهرباء وتشغيل وسائل النقل.

وقال شافيز الأسبوع الماضي «قرأت أن ثلاثة آلاف جندي بدأوا بالوصول، وهم مشاة بحرية مسلحون، كما لو كانوا متوجهين إلى حرب، لا يوجد نقص في الأسلحة هناك الذي يجب أن ترسله الولايات المتحدة هو الأطباء والأدوية والوقود والمستشفيات الميدانية».

وأضاف شافيز «إنهم يحتلون هايتي بشكل سري، ومع ذلك فإنكم لا ترونهم في الشوارع، هل يجمعون الجثث، هل يبحثون عن الجرحى؟».

وأكد الرئيس الفنزويلي أنه لا يريد التقليل من شأن الجهود الإنسانية التي تبذلها الولايات المتحدة، وأنه يتساءل فقط عن الحاجة إلى مثل هذا العدد من الجنود.

يذكر أن فنزويلا أرسلت عدة طائرات إلى هايتي حاملة أطباء ومساعدات وبعض الجنود، وكذلك قامت سورية بإرسال ٣٠ طناً من المساعدات للشعب المنكوب وسط أنباء عن تعرض هاييتي لزلزال ثان وكذلك المنطقة الحدودية بين غواتيمالا والمكسيك.



وهاييتي دولة صغيرة تشغل الثلث الغربي من جزيرة هسبانيولا في بحر الكاريبي بأمريكا اللاتينية، وقد اكتشفها الرحالة الإيطالي كريستوفر كولومبوس عام ١٤٩٢، وظلت مستعمرة لإسبانيا حتى تقاسمتها معها فرنسا بموجب معاهدة وقعت سنة ١٦٩٧.

أما أغلب سكان هاييتي فهم من الأفارقة الذين جلبت فرنسا نحو نصف مليون من أجدادهم إلى المنطقة في ظل نظام العبودية في القرنين السابع عشر والثامن عشر، وفي سنة ١٧٩٠ بدأ هؤلاء الأفارقة حرب تحرير بزعامة توسان لوفرتور.

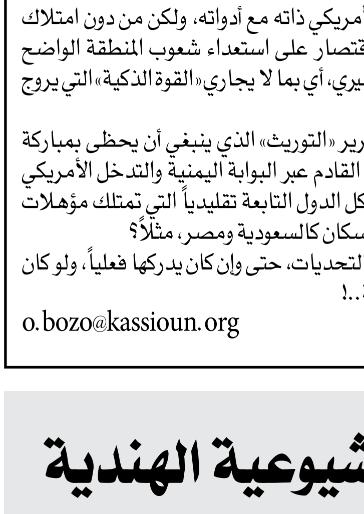
وتعيش في هاييتي أقلية عربية أصلها من اليمن ولبنان وسورية وفلسطين، وتقول بعض المصادر، حسب موقع الجزيرة، إن طلائع العرب وصلت إلى هذا البلد في أواخر القرن التاسع عشر الميلادي.

ويبلغ سكان هاييتي نحو تسعة ملايين ونصف مليون نسمة، ومساحتها ٢٧٧٥٠ كيلومترا مربعاً، وأكثر من ثلاثة أرباع أراضيها مرتفعات.

وفي القرن العشرين عاشت هاييتي ثلاثة عقود تحت الاستعمار الأمريكي الذي غادرها في ١٩٣٤، وشهدت بعد الاستقلال الجديد سلسلة من الاضطرابات الاجتماعية والانقلابات التي دعمت معظمها الولايات المتحدة.

■■

كلكتا تشيع رمز الشيوعية الهندية



شيع في ولاية كلكتا الهندية الثلاثاء ٢٠١٠/١/١٩ جثمان عميد الشيوعيين في الهند، أحد كبار قادة الحزب الشيوعي الهندي (الماركسي) المخضرمين، جيوتي باسو عن عمر يناهز ٩٦ بعد صراع مع مرض عضال حيث توفي الأحد ٢٠١٠/١/١٧.

وحضر التشييع الحاشد سونيا غاندي زعيمة حزب المؤتمر الوطني في الهند ووفد رسمي رفيع من باكستان حيث سار النعش في شوارع كلكتا الرئيسية التي ارتفعت في سمائها الرايات الحمراء، وأطلق حرس الشرف طلقات تحية الوداع للراحل الهندي الكبير

ورأى الزعماء في الهند بمن فيهم الشيوعيون في الحدث «خسارة كبيرة للحركة الوطنية والشيوعية» في البلاد، حيث وصفه وزير الداخلية الهندي بالانيابان تشيدامبارام بأنه «شخصية كبيرة تصدرت المشهد السياسي الهندي لعقود عدة» مؤكداً أنه كان «وطنياً عظيماً».. «ليس فقط بالنسبة لشعب غرب البنغال ولكن لشعب الهند بأكمله كان وطنياً رائعاً وديمقراطياً رائعاً وبرلمانياً رائعاً ومصدراً كبيراً للإلهام».

واشتهر باسو بأنشطته السياسية الداخلية على مدار ستة عقود، وشغل منصب رئيس وزراء ولاية غرب البنغال على مدى ٢٣ عاماً متتالية بداية من ١٩٧٧، ثم اعتزل الحياة السياسية النشطة منذ نحو عشر سنوات.

كما كان باسو قريبا جدا من تولي منصب رئاسة الحكومة في الهند على رأس ائتلاف ليسار الوسط وذلك بعد انتخابات عامة غير حاسمة أجريت عام ١٩٩٦ لكن اللجنة المركزية للحزب الشيوعي قررت آنذاك عدم المشاركة في الحكومة.

ويخشى المراقبون من أن وفاة باسو ستخلّف تأثيراً سلبياً على الائتلاف الشيوعي الحاكم في ولاية البنغال الغربية والذي قد تتراجع شعبيته بينما يستعد لخوض انتخابات جديدة في العام المقبل.

■■

بعد العدوان على العراق وأفغانستان.. هل جاء دور اليمن؟

شمس الدين شيتور*
ترجمة قاسيون

ما الذي يجري في اليمن الذي يقال عنه إنّه مخزن البارود الذي سيفجّر القنبلة في الشرق الأوسط؟ اليمن بلدٌ صغيرٌ مساحته 527970 كيلومتر مربع، ويبلغ عدد سكانه 20.9 مليون نسمة، 47,7 بالمائة منهم أميون.



اليمن جغرافياً وديمغرافياً

يتكوّن اليمن طائفياً من مسلمين سنّة بنسبة (55 بالمائة)، ومسلمين شيعة بنسبة (42 بالمائة)، والبقية من المسيحيين والهندوسيين واليهود، وهو جمهورية عضو في الجامعة العربية، موردها الرئيسي هو النفط، ويبلغ الناتج المحلي الإجمالي السنوي 751 دولار لكلّ نسمة (وفق القدرة الشرائية)، ويستهلك كلّ مواطن 184 كيلوغرام من النفط. ومما تقدم نرى إذن أنّ اليمن مجرّد بلدٌ نام ليس فيه ما هو استثنائي. لكن ما يثير الاهتمام فيه هو بدايةً موقعه الجغرافي على الطرف الجنوبي من المملكة العربية السعودية، حيث يطلّ مباشرةً على مضيق باب المندب الواقع على طرق التجارة الدولية، لاسيما النفطية منها، كما يطلّ على منطقة «القرصنة» التي يقال إنها صومالية.

ثمّ إنّ اكتشاف النفط لا يمكن إلاّ أن يثير اهتمام من يحتاجونه. وأخيراً النظام، وهو نظامٌ استبدادي: يتربع علي عبد اللّه صالح على رأس السلطة منذ ثلاثين عاماً، وقد تمكّن من تصفية جميع خصومه وسوف يتوجّب عليه أن يغادر منصبه يوماً ما، كأيّ إنسان، لذا يوجد صراعٌ مريرٌ على الخلافة، يزيد من شراسته أنّ اليمن هو البلد الإسلامي الوحيد الذي تكاد فيه نسبة السنة تعادل نسبة الشيعة. وهذا يفسّر جزئياً حالة الحرب الأهلية القائمة فيه منذ أكثر من عشرة أعوام بين الحكومة المركزية (السنّية) التي تساعدها المملكة العربية السعودية وبين الحوثيين (شيعة) في الشمال (المنطقة الحدودية مع المملكة العربية السعودية)، والذين يقال إنّ إيران، شيطان الغرب حالياً، تساعدهم..

خريطة «مكافحة الإرهاب» المفتوحة

أتى تعقيدٌ آخر مع ما يدعى في الصحافة الشائعة بظهور القاعدة التي فتحت بعد العراق وباكستان وأفغانستان، بل ويقال بعد تنظيم القاعدة في بلاد المغرب، «فرعاً» لها في اليمن. ينبغي إذاً محاربتها باسم مكافحة الإرهاب الدولي. لقد أصبح اليمن وفق صحيفة نيويورك تايمز ثالث جبهة في مكافحة الإرهاب. تتعدد الأسئلة في الولايات المتحدة بعدً الاعتداء الفاشل يوم الخامس والعشرين من كانون الأول من العام المنصرم، الذي قام به الشاب النيجيري عمر فاروق عبد المطلب، حيث حاول تفجير طائرة فوق ديترويت. وقد أكّد أنّه تدرّب على يد القاعدة في اليمن، حيّث تكشف الصحيفة الأمريكية أنّ الولايات المتحدة قد فتحت منذ عام وبسرية كاملة، جبهةً ثالثة ضد الشبكة الإرهابية. على نحوً خاص، أرسل الجيش الأمريكي إلى اليمن قوات خاصة لضمانً تدريب العسكريين اليمنيين..[1]

في نسق الأفكار نفسه الخاص بالقاعدة في اليمن، كتب جيفري فليشمان: «لقد استفادت المنظمة الإرهابية من وضع الفوضى السائد في البلاد، فأخذت تجنّد وتنسج شبكةً صلبةً قادرةً على الضرب في أيّ مكان. والاعتداء الفاشل ضد طائرة لشركة نورثويست للطيران يوم الخامس والعشرين من كانونً الأول مثالٌ على ذلك. يقال إنّ فرع القاعدة في اليمن، الذي تبنى محاولة الاعتداء على رحلة لشركة نورثويست للطيران بين أمستردام وديترويت، يعدّ نحو ألفي مقاتل ومتعاطف، هذا ما يؤكّده اختصاصيٌّ في الإرهاب اليمني. (...) لم يعد البلد يوفّر مفكّرين راديكاليين فحسب، بل أصبح يجتذب المتطرفين الذين يحلمون بالالتحاق بجبهة في أوج التطور في الشرق الأوسط.[2]

(...) والمجموعة، التّي يقول المحللون إنّها تهدف لإقامة خلافة إسلامية في الخليج الفارسي بأكمله تستطيع منها لاحقاً مهاجمةَ المصالح الغربية والإسرائيلية، تعمل من الضفة الأخرى في البحر الأحمر، في الصومال، حيث استقرّ فرعٌ آخر للشبكة في منطقة القرن الإفريقي التي أصبحت منطقةً دون قانون. هذا السيناريو يقلق واشنطن. (...) على المستوى العالمي، ربما كانت القاعدة قد ضعفت عسكرياً، لكنّ الحال ليست كذلك في اليمن، حيث توجد فيه أسلحةٌ كثيرة. اليمن بلدٌ نموذجي لتطور القاعدة. ويستطيع الجهاديون الاستفادة من الفوضى السائدة في البلاد».

فضاء حيوي لهيمنة القوة

هنالك تقديرٌ آخر في قطبي الرأي الغربي: «هذا النزاع الجديد بالغ الخطورة لعدّة أسباب. بدايةً، وقوعه في بؤرة عدم استقرار، تضع موضع الاحتكاك تيارات متباينة في الإسلام (...). الغرب يفرّق ليسود، وهذا سلوكٌ مكيافيللي. ثمّ إنّ اليمن يحتلّ موقعاً استراتيجياً في البحر الأحمر، وبالتالي فهو مرغوبٌ، لاسيما أنّ المنافسين الروس والصينيين وغيرهم ربما يستهويهم الاستقرار هناك حيث لا توجد بعد قواعد أنغلوسكسونية. فضلاً عن ذلك، فيمكن لكلّ قطعة أرض أن تكشف عن موارد ترغب أمريكا، الباحثة دائماً عن فضاءً حيوي، في استخدامها بنفسها للإبقاء على مستوى حياتها وضًمان هيمنتها ومواصلة سيطرتها على العالم».[3]

تحاول الولايات المتحدة بكلّ الوسائل إدامة هيمنتها، بالقوّة كما هي الحال دوماً لأنّها تفضّلها على القانون. لكن هنالك ما هو أكثر من ذلك. فهذه المنطقة، الخاضعة جزئياً للنفوذ «الشيعي»، تثير اهتمام إيران، وبالتالي اهتمام الولايات المتحدة المصممة دائماً على إضعاف العدوّ الذي اختارته لنفسها. في هذا الإطار، يمكن على نحو أفضل أن نضع محاولة الاعتداء المجهضة والفظّة تماماً التيً قيل إنّ إرهابياً من القاعدة قام بها. (...) باختصار، لدينا مجدداً (مشروع) اعتداء تحت يافطة مزيفة، ربما كانت تعود للأجهزة السرية الغربيًة أكثر مما تعود للقاعدة، أو في أفضل الأحوال، لدينا مجرد ذريعة لتبرير ما تمّت برمجته منذ وقت طويل. أي أرض عمليات جديدة للولايات المتحدة الأمريكية. وهذا أمرٌ بالغ الخطورة. ليسً فقط لأنّ السكان قد بدؤوا يعانون (غارات جوية، قنابل، عمليات قتل استهدافي...)، بل كذلك لأنّ هذه الخيارات تظهر تماماً الأهداف الحقيقية لجائزة نوبل للسلام، الوجه الجديد لسياسة لا تتغير، سياسة استعمارية جديدة بشراسة، إمبريالية، خارجةً على القانون، كما كانت عليه الحال في زمن بوش.

في رأيي، نحن نشهد طلائع تكتيك يطال أرجاء الكوكب: التذرّع بحدث تمّ إخراجه إلى هذا الحدّ أو ذاك، تقوم صحافةٌ خاضعة بنقلهً، للتواجد في مزيد من المواقع. إقامة قواعد عسكريّة وتنصيب دمىً مخلصة لأوامر واشنطن، نهب الموارد، السيطرة على سكان ومناطق، بله على طرق نفطية، إشارات إلى المنافسين، إزاحة الصينيين أو الروس، الخ. الغربيون أساتذةٌ في هذه اللعبة التراجيدية، التي تبدأ بعمليات منخفضة الكثافة وتنتهي بالنهب الدامي لكلّ المنطقة المستهدًفة. هم يتقدّمون خطوةً خطوة، لكنّ كلّ شيءٍ يسقط في نهاية المطاف في حافظة نقودهم..

يتمّ كل شيء بسرّية، ضمن لجنة صغيرة، بين قادة المجمع العسكري الصناعي، بين أصدقاء، بينً مستفيدين مستقبليين، أو كما كان الرئيس الفرنسي ساركوزي ليقول، أصبح كل شيء، كل شيء حقاً، ممكناً. ما من مشكلة إذا كانت الشعوب في كلّ مكانً تدفع الأثمان، ما من مشكلة إذا كانت تباد وتقصف وتتعرّضً للإرهاب ولتقطيع الأوصال والإصابة والقتل والنهب والإفلاس، وإذا كانت تحرّض على بعضها بعضاً وتباد وتجتثّ، إنّه فنّ عظيم، لنقل ذلك: إنّه إرهابٌ كبير، إرهابٌ مطلق، إرهاب الدولة. يتم انتهاك جميع القوانين الإنسانية والحربية والدولية وتصبح الساحة خالية: يشتهون فيستولون... سرقات، أكاذيب، جرائم، كلّ شيءٍ مباح... الوقاحة كاملة.

الدم يسيل..

لقد أدّى الطور الحاد الأخير من الحرب في اليمن على المتمردين الحوثيين إلى سقوط أكثر من ألفي قتيل في أقل من شهر، وإلى تشريد أكثر من 150 ألف شخص. تقاتل قوات الحكومة اليمنية ضدّ نحو 15 ألف متمرد حوثي، سلّحتهم ودربتهم إيران (حسب زعم الولايات المتحدة)، وتحصنوا في جبال الشمال، في محيط صعدة، على الحدود السعودية. تقوم قاذفات سلاح الجو السعودي بقصف المناطق المتمردة والمدنية، ويحمل سلاح الجو والبحرية المصرية ذخائر لجيش اليمن بتشجيع الولايات المتحدة وتمويلها.

تؤكّد عدّة مصادر السمات البارزة في النزاع الدائر في اليمن: بعد فترة غير طويلة، سرعان ما نقصت الذخائر والمعدات العسكريةً لدى الجيش اليمني الصغير المؤلف من 66 ألف رجل، والذي تنقصه مخزونات المعدات العسكرية المنظمة. سارع الجيش المصري إلى تقديم هذه المؤن الضرورية، وأقام جسراً بحرياً وجوياً. كما انخرطت إدارة أوباما في القضية، بفضل دعمها المالي المعزز لجهود السعودية ومصر الهادفة لمساعدة اليمن. لقد فوجئت كلٌّ من الولايات المتحدة وإسرائيل بالقدرات العسكرية لدى حزب اللّه أثناء حرب لبنان في العام 2006، وها هم الأمريكيون وحلفاؤهم يصابون بالدهشة أمام سيطرة المتمردين الحوثيين على ميدان المعركة. وقد تجلى عجز فرقة المدفعية المؤللة الأولى في الجيش اليمني، تعززها ست كتائب من رجال الغوار المظليين وبدعم جوي سعودي، عن كسر مقاومة المتمردين منذ أيلول.

الكلمة المفتاحية هي «القاعدة»

أكثر فأكثر، يبدو الوضع أشبه بحرب بالوكالة بين الرياض وطهران، حيث لم تتردد الصحافة السعًودية بتاريخ الخامس من تشرين الثاني في الحديث عن «هجوم عملاء لإيران على الحدود». يتهم السعوديون الإيرانيين بالرغبة في بسط النفوذ الشيعي في المنطقة عبر تقديم الأسلحة والمال للمتمردين، في حين يلوم الإيرانيون السعوديين على دعم نظام علي صالح اليمني وعلى رغبتهم في تصدير العقيدة الوهابية. لقد أصبح اليمن أولى أولويات الرئيس باراك أوباما منذ الاعتداء المجهض الذي قام به النيجري عمر فاروق عبد المطلب ضد طائرة يوم عيد الميلاد. فقد سافر ديفيد بترايوس إلى صنعاء وقابل فيها رئيس اليمن علي عبد اللّه صالح لينقل إليه رسالةً من نظيره الأمريكي. ودعا رئيس الوزراء البريطاني غوردون براون إلى عقد مؤتمر دولي في نهاية الشهر للحديث عن الإرهاب في اليمن والصوًمال، كما دعا إلى تأسيس وحدة خاصة للتدخل في المنطقة. الكلمة المفتاحية هي «القاعدة»، التّي تستخدم الأراضي اليمنية كأرض تدريب ومركز تجنيد وأساس انطلاق لشنّ هجمات على أهداف أمريكية وأوروبية. تلقى عمر عبد المطلب تدريبه في جامعة أصًولية في صنعاء، والتقى قادة القاعدة في شبه الجزيرة العرًبية في مًدينة عدن وفي أبيان (المقر المزعوم للقاعدة جنوبي اليمن).

«... لم يختف هذا البلد يوماً من شاشات رادار القاعدة. واليوم، يريد الرئيس الأمريكي زيادة المساعدات المقدمة لليمن بمقدار الضعف والانخراط في حرب مشتركة مع القوات اليمنية ضد المنظمة الإرهابية. وهذا يعنيً بصورةً مجسدة أنّ البلد سيوضع تحت الوصاية العسكرية الأمريكيًة، باعتبار أنّ هذا النوع من المساعدات والتعاون لا يتم دون مقابل. لن يتدخل الأمريكيون باسم رفاه السكان، بل لحماية مصالحهم الخاصة. ولن يمنع هذا الانخراط اليمن من أن يكون دولةً مفلسة. بل ربما تتفاقم مصاعبه ويحوّل كل شبه الجزيرة إلى بؤرة عدم استقرار. لنتذكّر أنّ التدخل الأمريكي قد جعل من أفغانستان والعراق أكثر بلدان العالم فساداً وأقلها استقراراً. ربما لا يكون مصير الرئيس اليمني علي عبد اللّه صالح أفضل من مصير الأفغاني حميد كرزاي».[4]

الغاية الدائمة والوسيلة الكلاسيكية

بالنسبة لفرانسوا مارجينيان، الباحث الكندي المستقل ومقدم البرامج الإذاعية في برنامج العالم الآخر على إذاعة شوك إف إم التابعة لليوكام، فإذا كان الأمر يتعلق بـ«اعتداء أمستردام الفاشل»، نحن أمام مؤامرة من نمط أسلحة الدمار الشامل التي كانت مقدّمة غزو العراق. كتب مارجينيان: «.. لقد اتهمت الولايات المتحدة عبد المطلب بأنّه يرتبط بإحدى خلايا القاعدة في اليمن والمملكة العربية السعودية. هل تتذكرون حين قيل لنا إنّ القاعدة متمركزة في أفغانستان؟ لقد قمنا بالغزو بعد ذلك. وتتذكرون حين قيل لنا إنّ العراق قد أصبح القاعدة الجديدة لمنظمة القاعدة؟ لقد قمنا بغزو ذلك البلد أيضاً. ما الذي تعتقدون أنّنا ربما نشهد حدوثه إذا هتف أوباما ووسائل الإعلام بأنّ اليمن والمملكة العربية السعودية هما الموطن الجديد للمجموعة الإرهابية الشهيرة التي أنشأتها أصلاً المخابرات المركزية الأمريكية؟ لكن ما هي حقيقة الوضع؟

نستطيع البدء بالسؤال كيف أمكن لعمر فاروق عبد المطلب الصعود على متن طائرة تنطلق من أمستردام إلى ديترويت دون جواز سفر. نحن نعلمً جميعاً أنّ التصنيف العرقي موجود، لاسيما تجاه المسلمين. وبصورة خاصة منذ الحادي عشر من أيلول 2001 وما تلاه من حربً على الإرهاب. تخيلوا الآن شاباً قادماً من بلد مسلم يسافر وًحيداً ودون أمتعة، ببطاقة طائرة ذهاب فقط بًاتجاه الولايات المتحدة دون جواز سفر. (...) ومن هو هذا الرجل «الأنيق» الذي يبدو وكأنّه هندي الجنسية والذي أقنع العاملين على باب الأمن بالسماح لعمر فاروق عبد المطلب بالمرور دون جواز سفر؟ (...) وكغطاء لهذا كله، يقولون لنا إنّه سيتوجب زيادة الأمن في المطارات وربًما إخضاع المسافرين إلى تفتيشهم عراةً، والقيام بالتصنيف العرقي المعمق والانتظار لساعات بالدور، وذلك لما يكفي من الزمن ليخلقوا لنا وهماً جديداً بًالأمن وليقوموا بقلينا بالأشعة السينية التي ربما تؤدي للتحولات وللسرطانات.[5]

الديمقراطية المنقولة جواً

في الرابع من كانون الثاني 2010، أعلنت وزيرة الخارجية الأمريكية هيلاري كلينتون إنّ انعدام الاستقرار في اليمن تهديدٌ إقليمي وكوني. ينبغي إذن تسليح العرب. وهم يخبروننا إنّ الإدارة الأمريكية قد وقّعت سلسلةً من صفقات التسلح الكبيرة مع البلدان العربية، تزود وفقها الولايات المتحدة كلاً من مصر والمملكة العربية السعودية والأردن والإمارات العربية المتحدة بوسائل قتالية فائقة الحداثة، كالصواريخ المضادة للسفن والصواريخ المضادة للمدرعات والقنابل الذكية، الخ. تهدف هذه الصفقات لتعزيز ما يدعى «محور الاعتدال في العالم العربي»... في نهاية المطاف، فإنّ التصور الحقيقي للشرق الأوسط الكبير هو الذي يتمّ صنعه عبر اليمن. البلد المطلوب هزيمته هو إيران المتهمة بمساعدة الحوثيين. ولتحقيق ذلك، فالغرب مستعدٌ للتحالف مع القاعدة السنية لمقاتلة الشيعية وخلق فتنة جديدة. إنّه مستعدٌ لـ«إطلاق سراح الإرهابيين» اليمنيين المنتمًين إلى القاعدة والمحتجزين في غوانتانامو لإدخالهم ضمن الجيش اليمني. تتراءى أيامٌ مظلمة للعالم الإسلامي بفعل ازدواجية الطغاة العرب. بعد العراق، بعد أفغانستان، يتم تقديم «الديمقراطية المنقولة جواً» لليمن، البلد ذي الحضارة العريقة، بلد مملكة سبأ الأسطورية، والذي سينتهي إلى ما انتهى إليه العراق: الفوضى. هكذا يمضي العالم...

- محاولة تفجير الطائرة الأمريكية في أمستردام مجرد ذريعة لتبرير ما تمّت برمجته منذ وقت طويل في البنتاغون بشكل سرًي: أي أرض عمليات جديدة للولايات المتحدة الأمريكية.

- يحتلّ اليمن موقعاً استراتيجياً في البحر الأحمر، وبالتالي يحاول الأمريكيون أن يقطعوا الطريق على منافسيهم الروس والصينيين وغيرهم الذين قد يستهويهم الاستقرار فيه حيث لا توجد بعد قواعد أنغلوسكسونية..



حواشي

1. نيويورك تايمز، اليمن جبهة القتال الثالثة ضد الإرهاب، 28.12.2009.
2. جيفري فليشمان، القاعدة تحفر حفرتها في اليمن، لوس أنجلوس تايمز، 30.12.2009.
3. برماليان يمن، حرب إمبريالية جديدة لا تقول اسمها، http//www. 20.six.fr/ basta. /art/ 173504043، 4.1.2010.
4. عبد الباري عطوان، جلبة القتال في اليمن، القدس العربي، 4.1.2010.
5. فرانسوا مارجينيان: الإرهابي المزعوم يصعد على متن الرحلة رقم 256 في نورثويست دون جواز سفر؛ وهو ضمن قاعدة بيانات الإرهاب: 7 كانون الثاني 2010.

*شمس الدين شيتور: بروفيسور في المعهد التقني العالي

من عروض مهرجان «ربيع الطفل» في القامشلي

◄ رضوان محمد



على خشبة المركز الثقافي العربي بالقامشلي، وفي واحدة من أبرز فعاليات الدورة السادسة لمهرجان «ربيع مسرح الطفل» الذي تقيمه مديرية المسارح والموسيقا في سورية، تم تقديم عرضين مسرحيين مجاناً للأطفال هما «اللوحة المفيدة» و«الطائر الحكيم»، وذلك على مدى ثلاثة أيام متتالية ١٤-١٥-١٦/١٠/٢٠١٠.

مسرحية «اللوحة المفيدة» من تأليف الكاتبة سريعة حديد، وإخراج وليد عمر ، قام بأداء الشخصيات كل من أهين حمزة بدور الأميرة، وعماد حبيب بدور الملك، والممثلون: ريزان فرمان – حسن رمو – رمضان محمد .. بدور الحكماء الثلاثة. وتقوم فكرة المسرحية على تحفيز الأطفال على رسم لوحة مفيدة، حتى تعود حورية البحر التي غادرت ولن تعود حتى يرسم الأطفال تلك اللوحة، وبالفعل يقوم الأطفال برسم ثلاث لوحات هي: قوس قزح – المفاتيح – وساعة الوقت.. وتكون لوحة الوقت هي الأكثر فائدة، لأنها تنبه الأطفال إلى قيمة الوقت وعدم إهداره، وعندها تعود حورية البحر التي أعيت الحكماء الثلاثة.

أما بالنسبة لمسرحية «الطائر الحكيم» فهي من تأليف أحمد إسماعيل، وإخراج جمال جمعة، أما الممثلون فهم برزاني مشايخ بدور الثعلب، روان محمد بدور الطائر الأحمر، إبراهيم خزيم الطائر الأبيض، عمر حسو بدور الطائر الأسود، ديكور إبراهيم شيخموس، مؤثرات صوتيةحسين خليل، موسيقا وعزف على الأورغ محمد أحمد. تدور فكرة المسرحية حول اصطياد العصافير المغردة، فيمثل الأطفال الصراع بين العصافير والثعلب الذي يحاول بمكره صيد العصافير، فيضع فزاعة للعصافير في البستان الذي تعيش فيه، ولكن الطائر الحكيم يكتشف خدعة الثعلب الماكر، ويخبر الطيور بحقيقة الوحش الذي صنعه الثعلب من القماش، لتنتهي المسرحية بانتصار العصافير التي عادت للحياة والتغريد.

والملفت للنظر في المسرحيتين هو الأداء المميز للممثلين، وخاصة الأطفال الذين أدوا أدوارهم بكل جرأة وإتقان دون أي أخطاء تذكر، مما يبشر بجيل مسرحي واعد في المدينة. ■

حدث في معرض الرسم

◄ نور الحلبي



Suliman Mansour - 2009 - Oil on canvas - 110 x 110 cm

الفن التشكيلي والنحت إضافة إلى فن الحفر على المسطّحات أو «الجرافيك» وعلاقة هذه الفنون ببعضها، وما طرأ عليها من تغيّرات وتحولات، بعد هيمنة التكنولوجيا وظهور ما يسمى بالفن الرقمي.. هذا ببساطة موضوع تحقيقي الصحفي الأول الذي تورطت به. مما يعني حتمية القيام بجولة استطلاعية تشكيلية للوقوف على رؤى أهل هذه الفنون وآرائهم بهذا الموضوع ..

وفي أحد «الجاليريات» التقيت بفنان تشكيلي، شاءت المصادفة أن يكون سورياً لحسن الحظ (ليس تعصباً ولكن الدم بحنّ كما يقولون). المهم تكلمنا في الموضوع وللأمانة كان حديثه بالغ الانسيابية والوضوح والعمق، خاصة انه لم يزجني في متاهات الفنانين ورؤاهم الميتافيزيقية الماورائية، فأنا بصدد القيام بتحقيق صحفي ولست بصدد تأليف كتاب «غرائب وعجائب». ولما انهينا الحوار وهممت بالمغادرة قال مودعاً «أرجو أن تأتي غداً لحضور المعرض .. سيكون متنوعاً»، فقلت: «طبعاً سآتي.. بكل سرور» .

اتصلت بصديقتي ودعوتها للذهاب معي، فرحبت بالفكرة، باعتبار أنها مناسَبة جيدة للتخلص من رتابة القانون ومتاعب المحاماة .

لحظة الوصول كانت باهرة، فالإضاءة الموزعة بذكاء واحترافية عالية، أضفت على اللوحات والمنحوتات والحروفيات حركيّة تكاد معها تشعر أنها ستنطق. لكن البصمات التجريدية والسوريالية والوحشية وسائر المدارس الفنية الأخرى لم يقتصر طغيانها على معروضات «الجاليري» فحسب، بل وخلال تجوالي في المعرض لمحت لوحة تسير!! فأمعنت النظر وثبتّ عدستيّ جيداً كي أتبيّن حقيقة الشكل الذي رأيته. فاكتشفت لاحقاً أنه أحد الرسامين المشاركين في المعرض، كان شكله عجائبياً لم أتخيّل في حياتي أنني سأراه في الواقع. بدءاً من شعره الطويل المجعّد الذي يصل إلى ما تحت الكتفين، ولحيته السوداء متوسطة الطول وصولا إلى ملابسه التي تخيّلت للوهلة الأولى أنها إحدى لوحات سلفادور دالي بعد الخياطة!! غير أن رائحة عطره كانت نفّاذة، فأنا صاحبة أنف يتتبّع الروائح الجميلة إلى ما لانهاية، ولن أخبركم أنني قد أسير في أثر عطر إلى جهنّم .

لكن وفي غمرة اندهاشي دَنا مني الفنان الذي دعاني، صافحني وصديقتي، وبدأنا نتجاذب أطراف الحديث التشكيلي (حصراً). وبغتة اشتمّ أنفي تلك الرائحة آتية من الخلف، فالتفتُ وإذا به يقف خلفنا !!(واوووو) كانت مناسَبة للتعارف.. وتعارفنا .. كان سورياً أيضاً (لا ادري لحسن الحظ أم لا، لكن بشكل عام الدم بحنّ)، سألني مباشرة: «أعجبك المعرض؟؟»، فأومأت برأسي إيجاباً إذ كنت لا أزال تحت تأثير عطره المخدّر، وخليطه التشكيَلي غير المتناغم. لكنه حاول انتزاع الكلام مني ولو عنوة، فسألني: «ما هي اللوحة التي أعجبتك؟»، رديت بصدق: «لكل لوحة موضوعها الذي تتفرّد به وكل لوحة تحكي عن حالها لحالها، ولكنْ أحببت هذه مشيرة إلى لوحة بيضاء شتوية عبارة عن ثلوج تندف على بيت قرميدي عتيق متهالك.. فردّ بانفعال: «فقط!!».. نظرت إلى صديقتي أن خلصيني من هذا المأزق. فجاوبت متداركة: «نور تحب الشتاء والثلج ربما لهذا السبب أعجبتها اللوحة!!».

لكن الصدمة كانت هنا .. أي حين وقف الفنانان أمام لوحة عظيمة، بالغة العمق في دلالاتها وإيحاءاتها .. بعيدة الغور في استنباطها لمكونات الجسد والروح والعلاقة المتداخلة فيما بينهما، موغلة في البحث عن أسرار الوجود واللاوجود.. كانت عبارة عن خربشات دائرية باللونين الرمادي الفاتح والرمادي الداكن تتوسطها دائرة صغيرة حمراء.. وقفا أمامها مندهشين، مصعوقين، مأخوذين في غياهبها وزوبعيتها الكثيفة.. «شو هالفن؟؟».. «شو هالإبداع ؟؟؟».. «شو هالمستوى».. «رائعة بكل المقاييس».. حتى بالمقياس الأرسطوطاليسي!! نظرت إليّ صديقتي ببلاهة، مستفسرة لعلها تعثر معي على جواب شاف، فهمست في أذنها : «شو بفهمنا بالفن نحن؟؟»، وغرقنا في الضحك. وفيما نحن نغرق تقدّم باتجاهنا أحد العاملين في «الجاليري» وقدّم لنا الشامبانيا .. فأخذنا على خجل، وبقيت الكؤوس في أيدينا ونحن نستمع إلى معاني هذا الفن الطليعي الذي جسدته تلك اللوحَة بما تشبعت به من مؤثرات تراجيدية تعبيرية تحاكي الوجع الإنساني السرمدي ..

غير أن صديقتي ضاقت ذرعاً بهذه الحالة الإبداعية وبدأت تنفخ في الهواء، وقالت بصوت خافت: «تعالي نتفرّج على ركن المنحوتات والحروفيات».. فتزحزحنا من مكاننا بخطى بطيئة، وتسللنا الى ركن النحت. بعد قليل رآنا الفنان صاحب الشكل الماورائي، فأتى إلينا وراح يحدثنا بحركات انفعالية كيف يصطاد «المَلَكة» ولا يتركها تضيع.. فقال بصوت مرتفع بعد أن احتدت قسماته: «إن أتت أمسكها بشعرها كي لا تهرب».. فتجمدنا في أرضنا، وبشكل عفوي وتلقائي وضعت يدي على رأسي كي أحمي شعري من قبضته.. كل ذلك وكؤوس الشامبانيا في أيدينا لم تمسسها شفتانا .

أخبرنا أيضاً أنه يكتب الشعر ولديه هوايات متنوعة، وقد طلبت منه إحدى المغنيات مشاركتها في تصوير «فيديو كليب» لكنه أبى!! كدت أسأله هل عنوان الأغنية «الحب أعمى»؟؟ لكنني ضبطت لساني.. وبغتة ودون أي مقدمات أو تلميحات قال لي كاشفاً عن ميوله السادية: «يلزمك الكثير من الضرب، مازلت في أول الطريق»، فنظرت إليه مصدومة، مطالبة بالمزيد من الإيضاح لكنه لم يعر نظرتي المستنكرة أية اهتمام ...

الرحمة السماوية هبطت حين جاء أحد النحاتين ليسلّم علينا، تحدثنا معه قليلاً.. ولما وجد صديقنا العجيب ما يلهيه عنا قالت رفيقتي: «مطولين بهالعصفورية نور؟»..أي مستشفى المجانين باللهجة اللبنانية ..

ودعت الأصدقاء الجدد في «الجاليري» لاسيما الفنان الذي دعاني. وانصرفنا .. تأبطت ذراع صديقتي وانحدرنا نزولاً من شارع الحمرا إلى المنارة حيث مقهانا الأثير. جلسنا إلى طاولة قريبة من البحر وناديت النادل «شاي اللّه يخليك»..

● (بيروت)

ربما ..!

العراق الأغنية

لنتحدّث عن الأغاني العراقية، عن ذلك الأسى المحموم الذي بثته حناجر العمالقة الذين غنوا بلاد ما بين النهرين، من ناظم الغزالي إلى سعد توفيق البغدادي إلى سعد البياتي وسعدي الحلي والياس خضر وفؤاد سالم.. وحتى سعدون جابر بدعة الزمان.. لنتحدّث عن تلك الأصوات التي لا تستطيع حيالها إلا الخشوع، ولنتذكّر جيّداً أن العراق نفسه تحوّل معهم إلى أغنية وجد وانتظار.

سارت الأغنية العراقية منذ بدايات القرن العشرين في (نهرين) أساسيين يحاكيان دجلة والفرات، نهر الغناء الريفي، ونهر المقام. ومعروف أن فناني الغناء، وعلى رأسهم حضيري أبو عزيز، وفناني المقام وفي مقدمتهم محمد القبانجي ويوسف عمر، كانوا أساس الانطلاق نحو أغنية عراقية مكتملة الهوية لحناً وكلمة وصوتاً، أغنية تخص العراق وتعبر عنه، أغنية علامة دالة على روح المكان.

وسوى التشكيلات الأولى التي أشرنا إليها ولا تزال مستمرة، جاءت المكونات المختلفة من أطوار الأبوذية (شكل غنائي عراقي يشبه العتابا) والمقامات والألحان الفلكلورية لتنصهر في بوتقة واحدة، وتشكّل هوية الأغنية العراقية المعروفة، وقد كان للعملاق ناظم الغزالي اليد الطولى في ذلك، فالرجل الذي كان دارساً مجتهداً للموسيقى ومؤرخاً لها استطاع أن يكون عروة وثقى وحلقة وصل شديدة الأهمية بين مرحلتين مفصليتين، لذا نالت أغانيه شهرة عربية كبيرة، وراحت ترددها الأصقاع كـ«طالعة من بيت أبوها » و«على جسر المسيب»، إنه الأب الحقيقي لجيل السبعينيات، الجيل الذي طعّم هذه الجدارية الغنائية بنفائس منقطعة النظير.

رغم كل ذلك لا تزال هذه القارة الغنائية غير مكتشفة عربيّاً لصعوبة التواصل مع اللهجة، ولأن الفنانين العراقيين لم تُهيّئ لهم الظروف السياسية بيئةً سليمةً لتصل تجاربهم بالشكل الذي ينبغي، ومع ما آلت إليه التحولات العالمية من نتائج أنزلت الذوق إلى الحضيض باتت لاجئةً لدى «السميعة» بوصفهم الملاذ الأخير.

■ رائد وحش
raedwahash@kassioun.org

ركن الوراقين

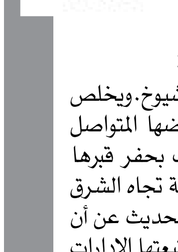
الحرب على غزة ونهاية إسرائيل



مع مرور الذكرى الأولى للعدوان الإسرائيلي على غزة صدر عن دار الحصاد بدمشق كتاب للمفكر الأمريكي نعوم تشومسكي بعنوان «الحرب على غزة ونهاية إسرائيل»، ترجمة ناصر ونوس.

يتألف الكتاب من ثلاث مقالات اختارها المترجم ونقلها إلى العربية. الأولى تتحدث عن الحرب التي شنتها إسرائيل بدعم أمريكي معلن وصريح على قطاع غزة وراح ضحيتها أكثر من ألف وأربعمائة فلسطيني معظمهم من الأطفال والنساء والشيوخ. ويخلص الكاتب في نهايتها إلى أن إسرائيل في رفضها المتواصل لإقامة سلام عادل مع العرب تقوم بذلك بحفر قبرها بنفسها . وفي مقالة عن السياسة الأمريكية تجاه الشرق الأوسط في ظل أوباما ينتهي المؤلف إلى الحديث عن أن هذه السياسة لن تتغير عن السياسة التي اتبعتها الإدارات الأمريكية السابقة. وأن الهدف النهائي للسياسة الأمريكية في المرحلة الراهنة هو حشد ما يسمى بالدول العربية المعتدلة للتحضير وتقديم الدعم لعدوان أمريكي إسرائيلي على إيران.

التحليل النصي



صدرت عن دار «التكوين» بدمشق ترجمة كتاب رولان بارت «التحليل النصي: تطبيقات على نصوص من التوراة والانجيل والقصة القصيرة» وقد قام بهذه الترجمة الباحث المغربي عبد الكبير الشرقاوي.

«التحليل النصي» كتاب تحليلي تطبيقي يقع في ١٣٧ صفحة من الحجم المتوسط، حلل فيه رولان بارت ثلاثة نصوص هي: نص من الإنجيل، ونص من التوراة، وقصة قصيرة لادغار بو.

يقول عبد الكبير الشرقاوي في تقديمه للكتاب: إن هذه التحليلات هي «اختبار» بالمعنى التجريبي وبالمعنى المدرسي للكلمة: اختبار للنظرية على «أرضية» التطبيق العملي، واختبار من بارت لبارت نفسه، إذ لاشك أنه قد تخيل أن القارئ سينتظر نتائج «الاختبار» بابتسامة غامضة هي مزيج من الفضول والإشفاق، وكأنه يقول: لننظر الآن على أرض الواقع ماذا سيحصل للمبادئ النظرية، وكيف سيواجه المحلل صلابة النصوص!». ■

ثلاثة شعراء من سورية ومصر يفوزون بجائزة ملتقى قصيدة النثر بالقاهرة

فاز ثلاثة شعراء من سورية ومصر في مسابقة «الديوان الاول» من الملتقى الثاني لقصيدة النثر الذي تستضيف أنشطته نقابة الصحفيين بالقاهرة الشهر القادم. وأعلن منظمو الملتقى في مؤتمر صحفي بنقابة الصحفيين

فوز ديوان «انظر إليها .. كم أنت مرهق» للسوري خوشمان قادو، وديوان «هواء ثقيل» للسوري جوان تتر، وديوان «على كرسي هزاز» للمصرية عزة حسين. وقالت لجنة التحكيم التي ضمت الشعراء فتحي عبد اللّه وعلي منصور ومحمود قرني في بيان انها استبعدت فكرة التراتبية في درجات الفائزين «لأنها فكرة غير لائقة بالفن... الفائزون /الثلاثة/ على درجة واحدة من الجودة والاتقان».

وأضاف البيان أن المسابقة تقدم إليها ٣٠ ديوانا لشعراء من معظم البلدان العربية وأشادت بدواوين أخرى منها «تراتيل على حافة الخراب» للسوري محمد دحنون، و«حياتي زورق مثقوب» للسوري عماد الدين موسى.

وتقتصر الجائزة على طبع الدواوين الفائزة ودعوة الفائزين الثلاثة لحضور أنشطة الملتقى وتسليمهم شهادة تقدير. وتتولى مجلة «الكتابة الأخرى» طبع الدواوين الثلاثة قبل افتتاح الملتقى الذي سيطبع أيضا الأعداد الثلاثة الاولى من ثلاث مجلات شعرية هي «الكتابة الأخرى» و«إضاءة» و«الكتابة السوداء».

يفتتح الملتقى يوم ٢١ شباط ويستمر أربعة أيام تحت عنوان «قصيدة النثر والتعددية الثقافية»، وتناقش محاوره النقدية قضايا منها: قصيدة النثر وعلاقتها بالتغيرات الاجتماعية والتاريخية التي طرأت على مفهوم المعرفة، و/الأيدولوجيا في منظور الوعي المثالي لقصيدة النثر.. ■

(تم إغلاق تحرير هذا العدد مساء يوم الأربعاء 2010/1/20) «قاسيون» يصدرها الشيوعيون السوريون بناءً على قرار المؤتمر الاستثنائي للحزب الشيوعي السوري في 2003/12/18

حين يغدو الفن حربة في جدار الغيتو اليهودي

◄ جهاد أبو غياضة

كثيرون هم الفنانون الفلسطينيون الذين تجذروا بالأرض العربية الملامح والهوية، وأشهروا الفن عصياً تعيق المشروع الصهيوني الاحتلالي الكولونيالي التزويري، وتعرضوا باعتبارهم من طليعة الشعب لثمن الحرية. فمنهم من دفع دمه، ومنهم من أفنى عمره خلف قضبان السجون والمعتقلات، ومنهم من كابد النفي والتشريد؛ لكن ما جفت قرائحهم، بل جادت بشهادات ميلاد عربية فلسطينية، وصكوك ملكية تثبت للعالم من هم أصحاب الأرض الحقيقيون.

ومن هنا كان الجمهور السوري على موعد مع جرعة فنية عالية الإحساس والتعبير لسفيرين فلسطينيين من جيل الرواد الذين عبروا عن الوجع الفلسطيني وخاضوا حروب الهوية، وهما الفنانان التشكيليان «سليمان منصور» و«تيسير بركات» اللذان أقاما معرضاً فنياً من ١٢/٢١ إلى ١/١٧ بدعوة من صالة «رافيا» للفنون بدمشق. حيث ضمت المعروضات تنوعاً وتكاملاً فريداً من نوعه بين أسلوبين عرف بهما الفنانان. فجاءت اللوحات الزيتية للفنان سليمان منصور لتحكي حكاية الوجع اليومي الذي يكابده الفلسطيني في الأراضي المحتلة من جور الاحتلال، والجحيم الذي يخلقه واقع جدار الفصل العنصري، ومئات الحواجز الإسرائيلية التي تُقطع أوصال الأراضي الفلسطينية، وحتى أوصال الناس. فكان اختياره لقطع الجدار العنصري كعنصر أساسي في لوحاته، حيث رسم أشخاصاً داخل هذه الأجزاء بدلالات رمزية عن حالة الفصل وأسر الحرية الواقع على الأرض والإنسان.

أما الفنان تيسير بركات فقد اعتمد أسلوب التشكيل لخلق نماذج وتكوينات معبرة بدلالتها ورمزيتها من عناصر كـ«الخشب والحديد والزجاج»، وباستخدام تقنيات الحفر والحرق، والمعالجة بالأكسدة للحديد، والرسم بالحبر والقهوة، ليعبر في نماذجه عن موضوع فريد عبر دمج الإعمال بقصاصات من رسائل الأسرى الفلسطينيين في سجون الاحتلال إلى ذويهم، وبالعكس، لتكون بحد ذاتها رسائل إنسانية بالغة الشفافية عن معاناة هذه الشريحة، ولتضيف إلى اللوحات الزيتية بعداً آخر تكتمل به فصول من أجزاء المأساة الفلسطينية وهموم الإنسان الفلسطيني.

وعلى هامش المعرض عقدت ندوة فنية بعنوان «الفكر والفن التشكيلي» شارك فيها الفنان التشكيلي السوري «غياث الأخرس»، تحدث فيها الفنانان عن واقع تجربتهما الشخصية مع الاحتلال، وما تعرضا له من منع معارض واعتقال، وخصوصاً الفنان سليمان منصور. كما تحدث الفنان بركات عن موضوعة احتكام الفن لمتطلبات السوق وتأثيرها على معالجة الفنان لمواضيعه بمقارنة بين الفن العربي والغربي، وما ينحو إليه بعض الفنانين العرب ممن درسوا في أوروبا إلى تغريب للموضوعات، ومن جانبه أشاد الفنان غياث الأخرس بالتجربة الفنية الفلسطينية وحالتها الخاصة، وأضاء على بعض التجارب الفنية الشبابية السورية.



Suliman Mansour - 2009 - Oil on canvas - 120 x 120 cm

بطاقة هوية:

سليمان منصور هو واحد من أبرز الفنانين الفلسطينيين. مواليد بير زيت عام ١٩٤٧ . درس في أكاديمية بيتساليل للفن في القدس. وكان مديرا وعضوا مؤسسا لمركز الواسطي للفن في القدس ١٩٩٤ ،والمبادرة الفنية «نحو التجريب والإبداع» عام ١٩٨٧ . وهو رسام كاريكاتيري ومدرس فن وصاحب كتابين عن الفولكلور الفلسطيني. عرضت أعماله في شتى أنحاء العالم منذ عام ١٩٧٥ . وقد ترأس رابطة الفنانين الفلسطينيين لمدة أربع سنين. وحصل على جائزة فلسطين للفنون البصرية عام ١٩٩٨ . كما حصل على جوائز عربية وعالمية.

صاحب أشهر لوحة فنية في مسيرة الشعب الفلسطيني وهي «جمل المحامل».

تيسير بركات مواليد غزة عام ١٩٥٩ . درس الرسم بالألوان الزيتية في كلية الفنون الجميلة في جامعة الإسكندرية. وهو عضو في رابطة الفنانين الفلسطينيين منذ ١٩٨٤ بالإضافة إلى كونه عضوا مؤسسا في مجموعة فنانين «نحو التجريب والإبداع». وقد شارك في تأسيس عدد من المراكز الثقافية في فلسطين مثل مركز الواسطي في القدس. عام ١٩٩٨ أنشأ مقهى/ جاليري زرياب في رام الله. وقد أقام بركات عددا من المعارض الفردية والجماعية محليا ودوليا .

«جلجامش» في رحلة فنية جديدة



«ملحمة جلجامش» عرض حي ألفه موسيقياً عازف الكلارينيت كنان عظمة، وقدّم مادته البصرية الفنان التشكيلي كيفورك مراد .

يستكشف كنان عظمة وكيفورك مراد عالم أقدم ملحمة في التاريخ التي تروي قصة البحث الكوني عن الخلود، عبر عرض حي مثير ومجدد تجتمع فيه ألحان آلة الكلارينيت مع الرسم الحي، مصحوبة بالتقنية الحديثة لتروي هذه العناصر مجتمعة قصة رحلة إنسانية مدهشة.

في هذا العرض، تتم إعادة إحياء إحدى أقدم الملاحم العالمية عبر أشكال ووسائل موسيقية جديدة، إضافة إلى شكل بصري حديث يستكشف استمرارية الخطوط على الورق وكيف يجعلها العرض على الشاشة مؤقتة وزائلة.

يأتي هذا العرض ضمن جولة في كل من أبو ظبي ودبي وبيروت وطرطوس ودمشق في شهر كانون الثاني من عام ٢٠١٠ .

يذكر أن كنان عظمة من مواليد دمشق عام ١٩٧٦ ، خريج مدرسة جوليارد في نيويورك والمعهد العالي للموسيقى في دمشق، كان أول العرب الفائزين بالجائزة الأولى في مسابقة نكولاي بوبنشتاين الدولية في موسكو في عام ١٩٩٧ ، ويحضّر حالياً لنيل شهادة الدكتوراه في الموسيقى من جامعة مدينة نيويورك.

أما كيفورك مراد فهو فنان سوري من أصول أرمنية، له معارض وعروض عالمية عديدة. طوّر تقنية رسم حية وقدمها بالتعاون مع العديد من الموسيقيين.

يعرض العمل في ٢٨ كانون الثاني مسرح طرطوس القومي الساعة الثامنة مساءً، وفي ٣٠ كانون الثاني مسرح الحمراء بدمشق الساعة الثامنة مساءً.

نشرة أخبار درامية

◄ عتاب لباد

• المثنى صبح يؤجل أحمد شوقي لمصلحة القعقاع

تقرر تأجيل إنجاز المسلسل الذي يتناول سيرة حياة أمير الشعراء «أحمد شوقي»، وذلك بالاتفاق بين المخرج المثنى صبح وتلفزيون دبي (الجهة المنتجة) وأكد صبح أن انشغاله في إخراج مسلسل (القعقاع بن عمرو التميمي) وراء قرار التأجيل، ولفت إلى أن المشكلات الإنتاجية التي تسبب بها المركز السينمائي المغربي حالت دون استكمال تصوير القعقاع في الوقت المناسب، حيث كان من المفترض أن يكون هذا العمل قد دخل غرفة المونتاج، إلا أن صبح لم ينته بعد من التصوير.

• لورا أبو أسعد تطلق العديد من الأعمال المدبلجة

تستعد الفنانة لورا أبو أسعد لإطلاق مجموعة من المسلسلات الأجنبية المدبلجة منها مسلسل مكسيكي مؤلف من ١٨٠ حلقة وأربعة أعمال تركية جديدة، وعمل بلجيكي وآخر هولندي وآخر فرنسي مدبلج باللهجتين السورية والعراقية، وعمل آخر للدراما السورية من إنتاجها وهو نص كوميدي للكاتب محمد أوسو من المفترض أن ينتج في العام القادم، بالإضافة إلى إنتاجها العمل الذي يصور حاليا قيود عائلية للمخرج ماهر صليبي.

• سامر المصري في فيلم سينمائي غنائي

يعتزم الفنان سامر المصري المشاركة في فيلم سينمائي غنائي، وذلك لرغبته في توظيف موهبته الغنائية دراميا، واعتبر أن مسلسل «حكايات غروب» الذي عرض مؤخرا (تأليف عبد المجيد حيدر وإخراج الفنان سيف الدين سبيعي) يشكل بنيانا لهذا التوجه. إضافة لمسلسل «ملك التاكسي» وهو من بطولته.

• مكسيم خليل خطاط في حي دمشقي

يطل علينا في رمضان المقبل العمل الذي طُبع في ذاكرة الجمهور السوري طويلاً «أسعد الوراق» والمهدى في نسخته الجديدة (٣٠ حلقة) إلى روح الأديب صدقي إسماعيل، من بطولة أمل عرفة ومكسيم خليل الذي يلعب شخصية نعيم، وهو خطاط في الحي الدمشقي الذي تدور فيه أحداث المسلسل، ويرى خليل أن إعادة إنتاج أسعد الوراق فيها شيء من المغامرة، ولكن آليات الإنتاج الدرامي تطورت، كما أنّ تقديم المسلسل في ثلاثين حلقة بدلاً من سبعة لا بد من أن يترك فرصة لتقديم تجربة أكثر تفصيلاً .

بين قوسين



شكسبير للاقتصاد السوري!

◄ خليل صويلح

لست خبيراً أو حتى متمرناً في الاقتصاد، لكنني أعرف تماماً بأنني أحتاج إلى ثلاث ورديات عمل، كي أعبر ثلاثين يوماً من دون حفر ومطبات يغطس فيها المرء إلى ركبتيه. بالطبع هذا في الأيام العادية التي لا تحمل مفاجآت مباغتة، كأن يفرغ خزّان المازوت، أو تطل فاتورة الكهرباء بجداولها اللوغارتمية في استهلاك الكيلو واط تصاعدياً، إضافة إلى ضريبة النظافة المستجدة على الفاتورة، رغم أن النظافة تراجعت في الشارع الذي أقطن، إذ اختفت الحاوية في ليلة مظلمة. لن أذكر فواتير الهاتف الأرضي، وفواتير الهواتف الطائرة، وفاتورة الإنترنت، وفاتورة الماء المقطوع غالبا، كما لن أذكر جولاتي السياحية على البنوك لتسديد القروض بأنواعها، الشخصي والعقاري، وقرض السيارة الوهمية. ما أعلمه تماماً أنني أتخلى عن الألف ليرة قبل أن ينتصف النهار بزيارة نصف عائلية إلى السوبر ماركت والمواصلات والصحف والمقهى. لست بصدد شكوى إلى جهة ما، أو من جهة ما، لكنني أتحسر على حقبة الثمانينيات التي كنت أعبر الشهر خلالها بثمانمئة ليرة سورية كالغزال، بما فيها أجرة البيت في أحد أرقى أحياء العاصمة. لن أختار سعر الذهب كعينة متعارف عليها لقياس الخط البياني للغلاء، ولكن من يصدّق أن مرتبي «المحترم» آنذاك، لم يعد يعادل ثمن كيلو واحد من اللحم. أتحدث عن كائن درس التاريخ في جامعة دمشق وخبر على الورق معارك وهزائم وانتصارات لا تحصى ، لكنه لم يشتبك بمعركة أشد هولا من معارك المعيشة اليوم بفضل اقتصاد السوق وتجلياته البلاغية ومحسناته البديعية، وخططه الخمسية التي تشبه حبلاً حريريا لخنق أعناق البشر ببرامج مستوردة تتصرف على ضوء حركة الدولار وتمنحك مرتبك بالليرة السورية في أغرب فانتازيا نعيشها بكل رباطة جأش وبأفضل أنواع الورنيش للتلميع. لم أقرأ ما كتبته «قاسيون» تحت عنوان «كيف سيكون الواقع المعيشي للمواطن السوري في ٢٠١٥ »، ولم اقرأ «إضاءة (شعرية) على الخطة الخمسية الحادية عشرة»، كي لا أفقد الأمل بالمستقبل الوردي، لأنني أتوقع ليلة سوداء وكوابيس إضافية، أنا بغنى عنها، وأيضا كي لا أفقد متعتي باكتشاف الدكتور كمال أبو ديب الذي توصل إلى أن شكسبير من أصل سوري، وأتمنى أن يكتشف أحدهم شكسبيرا في الاقتصاد السوري، لأننا أحوج ما نكون إليه في تفسير جديد لقصة الحب الخالدة «روميو وجولييت» بين المواطن السوري والحكومة؟

Khalil.s@scs-net.org